وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي
دراسة حالة المؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص:محاسبة وجباية معمقة

من إعداد:

- **حسان لهنادة**
- **يعقوب معمري**

تحت إشراف الأستاذ (ة):

د. سارة بوسعيود

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة): هدى حافي	**أستاذ محاضر "ب"**	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الأستاذ(ة): سارة بوسعيود	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ(ة): باديس بوغرة	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي
دراسة حالة المؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص:محاسبة وجباية معمقة

من إعداد:

- **حسان لهنادة**
- **يعقوب معمري**

تحت إشراف الأستاذ (ة):

د. سارة بوسعيود

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة): هدى حافي	**أستاذ محاضر "ب"**	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الأستاذ(ة): سارة بوسعيود	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ(ة): باديس بوغرة	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية:2022/2021

الشكر وتقدير

الحمد لله ربي العالمين الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل من غير حول منا ولا قوة فهو الذي له الفضل أولا وأخيرا.

كما نتقدم بالامتنان والعرفان الجميل والشكر الجزيل وقبل كل شيء لم ربونا صغارا ورسموا خطواتنا كبار الوالدين الكريمين.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة " سارة بوسعيود" التي كانت لنا سندا وعونا بنصائحها وتوجيهاتها.

كما نتقدم بالشكر إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد حتى ولو بكلمة طيبة.

حسان ... يعقوب

الإهداء

حمد الله وشكرا لخالقي ومولاي باسط اليدين بالعطايا والنعم مالك الملك ذي الجلالة والإكرام بعد طول الصبر والعناء، وفقنا الله إلى هذا العطاء، ولم يبقى لنا سوى الحق في الإهداء، إلى اعز الناس والأصدقاء.

إلى من أنزلت بشأنها آيات، إلى نبع العطاء إلى من أحاطتني بعطفها وغمرتني بحبها، إلى من كانت نبراسا ينير طريقي، فكانت العين التي أبصر بها إلى أجمل حلما لقيته.

وأغلى حبا في قلبي وضعته، إلى من فرحت لفرحتي، وسألت الدمع الحزين وألمي إلى أول وأعظم كلمة نطق بها لساني أمي الحبيبة.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح وجهد، إلى من اكسبني الثقة والعز بالنفس، وفتح لي أبواب العلم وأنار لي سبيلي، إلى من أعطاني دون حساب، إلى الذي أكن له كل الاحترام والتقدير أبي العزيز.

والى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل لكم أهذي عملي هذا وأمنيتي بالتوفيق في كافة مجالات حياتكم.

حسان ... يعقوب

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر	**i**
إهداء	**Ii**
فهرس المحتويات	**Iv**
قائمة الجداول	**Vii**
قائمة الأشكال	**X**
قائمة الملاحق	**Xii**
قائمة المختصرات	**Xiv**
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات	**8**
المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات	**8**
المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات	**9**
المطلب الثالث: مبادئ وقواعد حوكمة الشركات	**13**
المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات	**17**
المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات	**17**
المطلب الثاني: مجالات حوكمة الشركات	**19**
المطلب الثالث: نماذج لحوكمة الشركات	**25**
خلاصة	**31**
الفصل الثاني: علاقة حوكمة الشركات بجودة الافصاح المحاسبي	
تمهيد	**33**
المبحث الأول: مدخل نظري للإفصاح المحاسبي	**34**
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	**34**
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	**39**
المطلب الثالث: مقومات الإفصاح المحاسبي	**41**
المطلب الرابع: مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي	**43**
المبحث الثاني: العلاقة القائمة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي	**44**

المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	**44**
المطلب الثاني: علاقة حوكمة الشركات بجودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية	**47**
خلاصة	**49**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل–	
تمهيد	**51**
المبحث الأول: تقديم المؤسسة الكاتمية للفلين–جيجل–	**52**
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– وتطورها التاريخي	**52**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمؤسسة الكاتمية للفلين وأهدافها	**54**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيم للمؤسسة الكاتمية للفلين	**54**
المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة	**57**
المطلب الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة	**57**
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية للدراسة	**59**
المطلب الثالث: إختبار أداة الدراسة	**61**
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة	**69**
المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة	**69**
المطلب الثاني: عرض وتحليل عبارات الدراسة	**73**
المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة	**85**
خلاصة	**90**
الخاتمة	**92**
قائمة المراجع والمصادر	**95**
الملاحق	**102**
الملخص	**130**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المقارنة بين النماذج الدولية لحوكمة الشركات	**28**
(1-2)	المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية	**41**
(1-3)	توزيع العمال عن المصالح	**53**
(2-3)	محاور استبيان الدراسة	**59**
(3-3)	مقياس ليكارت الخماسي	**59**
(4-3)	فئات مقياس ليكارت	**60**
(5-3)	معامل ارتباط بيرسون "persson" لعبارات مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم	**61**
(6-3)	معامل ارتباط بيرسون "persson" لعبارات مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة	**62**
(7-3)	معامل ارتباط بيرسون"persson" لعبارات مبدأ الإفصاح و الشفافية	**63**
(8-3)	معامل ارتباط بيرسون"persson" لعبارات مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة	**64**
(9-3)	معامل ارتباط بيرسون"persson" لعبارات دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	**65**
(10-3)	معامل ارتباط بيرسون"persson" لعبارات دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية	**66**
(11-3)	معامل ارتباط بيرسون "persson" لعبارات المحور الثاني	**67**
(12-3)	معامل ارتباط بيرسون"persson" لعبارات المحور الثالث	**67**
(13-3)	معامل ارتباط بيرسون"persson" لمحاور الاستبيان بالدرجة الكلية	**68**
(14-3)	معامل الثبات ألفا كرونباخ	**68**
(15-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	**69**
(16-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	**70**
(17-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	**70**
(18-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة	**71**
(19-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	**72**
(20-3)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات مبدأ حماية حقوق	**73**

	المساهمين والمعاملة المتكافئة بيهم	
(3-21)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح	**75**
(3-22)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات مبدأ الإفصاح والشفافية	**77**
(3-23)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة	**79**
(3-24)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	**81**
(3-25)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية	**83**
(3-26)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحاور ككل	**85**
(3-27)	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية	**86**
3-28)	قاعدة القرار للفرضيات الفرعية	**87**
(3-29)	نتائج إختبار الفرضيات	**87**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق الحوكمة	**18**
(2-1)	مجالات عمل الحوكمة	**20**
(3-1)	واجبات مدققي ومراجعي الحسابات في ظل الحوكمة	**22**
(4-1)	النموذج الألماني لحوكمة الشركات	**26**
(5-1)	النموذج الياباني لحوكمة الشركات	**27**
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة	**55**
(2-3)	نموذج الدراسة الميدانية	**58**
(3-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	**69**
(4-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	**70**
(5-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	**71**
(6-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة	**72**
(7-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	**73**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	الإستبيان	**102**
(2)	قائمة المحكمين	**109**
(3)	إختبار ألفا كرونباخ	**110**
(4)	المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري	**110**
(5)	إختبار البيانات الشخصية	**111**
(6)	إختبار معامل الإرتباط	**112**
(7)	إختبار الفرضيات	**127**

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الإختصار	المدلول
AICPA	American Institute Of certifed Public Accountant
FASB	Financial Accounting StandarsBoor
IASC	International Accounting Standards Committee
OECD	Organisation De coopération Et De DeveloppementEcomomique
Spss	Sciences Statistical Package for Social Sciences

المقدمة

المقدمة

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال العام والخاص على حد سواء، خاصة مع الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة التي أطاحت باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، حيث كان من الأسباب الرئيسية لهاته الأزمات هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح وعدم إظهار البيانات والمعلومات الدقيقة والشفافة التي تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة.

ما تطلب الأمر ضرورة تبني الشركات لمختلف مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة التي تساعدها على الإفصاح التام عن المعلومات المقدمة في القوائم والتقارير المالية بكل شفافية ومصداقية وذلك حماية لحقوق المساهمين وضمان معاملة متكافئة بينهم، وحماية حقوق مختلف أصحاب المصلحة الآخرين، كما يستفيد منها مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته بفعالية وكفاءة عالية.

إشكالية الدراسة:

من خلال المنطلق السابق، فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بالجوانب المختلفة التي تشكل محور دراسة هذا الموضوع نطرح **التساؤلات الفرعية التالية:**

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$؛
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي على مستوى المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$؛
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي على مستوى مؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$ ؛
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي على مستوى مؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–عند مستوى معنوية.

❖ **فرضيات الدراسة:**

الفرضية الرئيسية:

كإجابة أولية على الإشكالية الرئيسية للبحث قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم وحقوق أصحاب المصلحة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$ ؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$ ؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$.

❖ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا يعتبر من المواضيع التي أصبحت تعرف تداولا كبيرا على الساحة الاقتصادية العالمية خاصة مع الأزمات الاقتصادية والمالية المتوالية التي شهدها الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت الشركات تعمل تبني قواعد ومبادئ حوكمة الشركات لما لها دور كبير في دعم جودة الإفصاح المحاسبي من خلال رفع مستوى الشفافية والدقة في المعلومات الواردة في مختلف القوائم والتقارير المالية.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على المفاهيم والمبادئ الأساسية لحوكمة الشركات؛
- الإحاطة بالجوانب النظرية للإفصاح المحاسبي وأهم مقوماته؛
- معرفة دور مبادئ حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي؛
- التعرف على واقع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل– ومدى مساهمتها في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تتجلى الأسباب الرئيسية لاختيارنا لموضوع الدراسة فيما يلي:

الأسباب الذاتية:

- ملائمة الموضوع مع طبيعة التخصص المدروس؛
- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع؛
- رغبتنا في معرفة المزيد عن حوكمة الشركات ودورها في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي.

الأسباب الموضوعية:

- الاهتمام الكبير المتزايد لهذا الموضوع من قبل الباحثين خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الأخيرة؛
- طبيعة الدراسة وأهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية خاصة تلك المسجلة في البورصات والأسواق المالية؛

- الدور الإيجابي الذي تلعبه حوكمة الشركات في الرفع من جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية للشركات.

❖ **منهج وأدوات الدراسة:**

بغية الوصول إلى أفضل الأساليب والطرق لتوضح دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي اعتمدنا على المناهج العلمية التالية:

- **المنهج الوصفي:** اعتمدنا على هذا المنهج في الدراسة النظرية قصد وصف مختلف الجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي؛
- **المنهج التاريخي:** اعتمدنا على هذا المنهج من خلال استعراض تطور و نشأة كل من حوكمة والإفصاح المحاسبي؛
- **المنهج التحليلي:** اعتمدنا على هذا المنهج لتحليل البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية وتفسيرها بهدف اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج؛
- **منهج دراسة حالة:** قمنا بالاعتماد على هذا المنهج في الجزء التطبيقي من خلال اختيار دراسة حالة المؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل – للتعرف على مدى مساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي داخل هذه المؤسسة.

كما تم استخدام أدوات ومصادر البيانات التالية:

–المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بالموضوع؛

–وثائق خاصة بالمؤسسة محل الدراسة؛

– الاستبيان لجمع المعلومات عن المؤسسة محل الدراسة؛

–برنامج" spss" لعرض وتحليل نتائج الاستبيان.

❖ **إطار الدراسة:**

– **الإطار الموضوعي:** تمثلت في التعرف على ماهية حوكمة الشركات مجالاتها ومبادئها بالإضافة إلى التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي ومقوماته التي يقوم عليها، ومحاولة إبراز دور الحوكمة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية؛

- **الإطار الزماني:** انحصرت في الفترة الممتدة من بداية مارس إلى غاية 15 جوان 2022 ؛
- **الإطار المكاني:** اقتصرت الدراسة على المؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل–.

❖ **الدراسات السابقة:**

من الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا ما يلي:

– **دراسة عميروش بوبكر (2019):** تحت عنوان "**مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية–دراسة استطلاعية–**": أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف01، 2019/2018، هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح مجموعة من المعايير التي لها علاقة بمجلس

الإدارة ولجنة التدقيق ومهنة التدقيق الخارجي ونشاط التدقيق الداخلي، ثم إختبار مدى تأثير هذه المعايير المقترحة على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمؤسسة.حيث توصلت هذه الدراسة إلى:

- أن تطبيق المعايير المقترحة حول مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على الإفصاح المحاسبي؛
- أن الإفصاح المحاسبي يتأثر بشكل إيجابي إذا تم تطبيق المعايير المقترحة حول مهنة التدقيق الخارجي؛
- أن تطبيق المعايير المقترحة حول نشاط التدقيق الداخلي له أثر إيجابي على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمؤسسة.

– **دراسة فتحة أميرة وآخرون (2020):** تحت عنوان "**انعكاس تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية**": مقال منشور في مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، العدد02، المجلد10، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح انعكاس وتأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعريف بمختلف إجراءات الحوكمة وتأثيرها على القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، فوجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي وبالتالي رفع مستوى الشفافية والدقة في المعلومات الظاهرة في لقوائم المالية.

– **دراسة إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور(2016):** تحت عنوان "**الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية –دراسة مقارنة–**"، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الخامس، جوان 2016، حيث تناولت هذه الدراسة ماهية القوائم المالية، أنواعها، وكذا مستخدموها، بالإضافة إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي، أنواعه، وكذلك الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، والإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية، وهدفت إلى إبراز أهمية الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المعايير المحاسبية الدولية في زيادة دقة وشفافية وموضوعية البيانات والمعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وخلصت هذه الدراسة في الأخير إلى أن الإفصاح المحاسبي يعتبر من المواضيع الهامة التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل، وذلك لما له من تأثير على مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية التي تعتبر مهمة للعديد من الأطراف ذات المصلحة.

– **تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

بعد ذكر الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة، سنعمل من خلال هذه الدراسة على إضافة شيء جديد يميزها عن غيرها من الدراسات السابقة يتعلق بالتركيز على دور وأهمية تطبيق حوكمة الشركات بمبادئها المختلفة في دعم جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية.

❖ **صعوبات الدراسة:** يمكن إبراز أهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

- صعوبة التنسيق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لهذا البحث؛
- صعوبة القيام بجمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبيان وصعوبة تجاوب الموظفين معنا.

❖ **هيكل الدراسة:**

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، وكذالك اختبار صحة الفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، بالإضافة إلى كل من المقدمة والخاتمة، حيث سيتضمن الفصل الأول "الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات"، حيث سنتطرق في المبحث الأول منه إلى عموميات حول حوكمة الشركات وفي المبحث الثاني إلى تطبيق حوكمة الشركات.

وبالنسبة للفصل الثاني فيحمل عنوان "علاقة حوكمة الشركات بجودة الإفصاح المحاسبي"، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين، المبحث الأول سنتطرق فيه إلى مدخل نظري للإفصاح المحاسبي أما المبحث الثاني فسيتم تخصيصه للعلاقة القائمة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

أما بالنسبة للفصل الثالث الخاص بالدراسة التطبيقية فيحمل عنوان " دراسة تطبيقية حول دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل –"، وقد تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول سنتناول فيه تقديم مؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل–، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى منهجية وأدوات الدراسة، والمبحث الثالث والأخير فسيتم فيه عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

- **المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات؛**
- **المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات.**

تمهيد

يعد الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات نتيجة حتمية بعد الانتكاسات المالية التي عصفت بالدول الصناعية الكبرى والدول ذات الاقتصاد المرتفع وبدرجة أقل من الدول ذات الاقتصاد المحدود، فالممارسة السليمة للقواعد الحوكمة تؤدي إلى تدعيم استمرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد عن طريق جذب استثمارات وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا.

كما أن حوكمة الشركات تقوم بحماية أصحاب المال من التصرفات الانتهازية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب رأس المال وعلى الأخص حملة الأسهم، حيث تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية اللازمة لتحسين عمل الشركة، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات لضمان تحقيق الشركة لأهدافها بشكل جيد والحفاظ على مصلحة جميع الأطراف، وانطلاقا مما سبق سيتم تناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات؛**
- **المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات.**

المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات.

تمهيد:

لقد أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والكتاب بعد ما تم التطرق إليها في جميع الميادين وعلى كافة المستويات، وذالك بعد سلسلة الأزمات والفضائح المالية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العلم بالأخص الدول المتقدمة سعيا منها والتحكم الرشيد في المؤسسات من أجل ضمان مصالح مختلف الأطراف.

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات.

ظلت المواضيع المتصلة بحوكمة الشركات محل بحث مند عدة قرون وإن بصور مختلفة، فكانت الشركات تحتاج دائما إلى قروض أو رأس مال لتمويل نموها، وكان المقرضين والمستثمرين يبحثون عن ضمانات تؤمن لهم الحصول على عائد مناسب لاستثماراتهم، صحيح أن الموضوع ظهر بصورة أكبر في عقد التسعينات من القرن الماضي نتيجة للتنافس على التمويل، كما أدت موجة الخصخصة وخاصة في البلدان التي تبنت الديمقراطية إلى الاهتمام بالحوكمة وخاصة أعمال الخصخصة التي أديرت بصورة سيئة سمحت بتفشي الفساد وأدت إلى خفض قيمة الشركات، كما أدت الانهيارات المالية المدوية لبعض كبرى الشركات والأسواق المالية لتبني حوكمة الشركات[1].

كما نلاحظ أن نشأة مفهوم حوكمة الشركات في العصر الحديث قد تطور بعد ظهور نظرية الوكالة ومرتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات، وفي عام 1976م قام كل من " jensen and Meckling" بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة التي مثلتها نظرية الوكالة، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، وبالتالي زيادة قدرة الدولة على جذب مستثمرين جدد سواء محليين أو أجانب وما يترتب على ذالك من تنمية اقتصادية لتلك الدولة، وصاحب ذلك قيام العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم

[1] عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، صنعاء، 2020، ص، ص 8، 9.

حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية إلزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ [1].

إن التطور الذي وصل إليه المفهوم على الصعيد الدولي وفي أسواق المال، والتوسع لكل من المفاهيم والمرجعية لأزمة الشركات ساعد على تطبيق المبادئ التي يتضمنها مفهوم الحوكمة، ففي عام 1987م قامت اللجنة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالانحرافات بإعداد القوائم المالية التابعة ل" SecuritiesEx change Comission" بإصدار تقريرها المسمى "tread Way" لمنع الغش والتلاعب في القوائم المالية إثر الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية في عام 2002م، حيث تم إصدار"Sarbans-Oxley Act" الذي اهتم بالحوكمة من أجل القضاء على الفساد المالي، والإدارة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات، فازداد الاهتمام بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في الحد من الانحرافات المالية والإدارية، حيث صدرت عدة تقارير في كل من كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا والعديد من دول أمريكا اللاتينية ودول شرق أسيا عن طريق الهيئات العالمية والبورصات المالية، ففي سنة 1999م أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أول معيار دولي لمبادئ حوكمة الشركات[2].

المطلب الثاني : ماهية حوكمة الشركات.

أولا: مفهوم حوكمة الشركات.

1- تعريف حوكمة الشركات:

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والأكادميين لمفهوم حوكمة الشركات "corpora tegovermamce" ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وفيما يلي بعض من هذه التعاريف:

- يقصد بحوكمة الشركات مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط Disciptime والشفافيةTranspareney والعدالة Fairness وبالتالي تهدف الحوكمة إلي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل[3].

[1]محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري-دراسة مقارنة- الدار الجامعية، مصر، 2006، ص، ص 12، 13.
[2]ليندة دواس، أحمد بوراس، حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة الوطنية للإتصالات- حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية، المجلد05، العدد02، 2018، ص283.
[3]رندة الدبل، تقييم الشركات العائلية، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص97.

– كما تعرف حوكمة الشركات على أنها: " تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المسائلة التي يخضع لها مدير ورؤساء تلك الشركات وموظفوها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين والمساهمين، وتتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة داخل كل بلد، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس وعدم الملائمة المالية "[1].

– تعرف أيضا على أنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل: حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى"[2].

وفي ما يلي مجموعة من التعريفات الصادرة عن هيئات ومنظمات على المستوى الدولي[3]:

– **تعريف مجمع المدققين الداخليين الأمريكي** هي: "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشارات على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر الشركة والتأكد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وخطط ذات قيمة للشركة مع الأخذ بالاعتبار أن أداء أنشطة حوكمة الشركات تقع على مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة".

– **تعرف حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** "هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضمن لنا بأن شركة تدار بشكل صحيح وفعال، وتعمل على التأكد بأن العلاقة بين المدراء والموظفين تسير بشكل ملائم وطبقا للقوانين والتطبيقات السلمية".

– **تعرف هيئة الأمم المتحدة nationsvnies:** في تقرير برامج الأمم المتحدة التنموية PNUD، نجد أن الحوكمة تعرف على أنها: "ذلك التطبيق للنشاط الاقتصادي، السياسي، والإداري من أجل إدارة أعمال الدولة على كل المستويات"[4].

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص بأن حوكمة الشركات تمثل نظام يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السلمية للقائمين على إدارة الشركة، يتضمن العديد من العناصر والمبادئ والإجراءات التي تعمل

[1]شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، الشركات المساهمة في إطار الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص170.

[2]محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص15.

[3]عميروش بوبكر، الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية-دراسة إستطلاعية- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، 2019/2018، ص، ص 25، 26.

[4]جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص 58.

معا على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في المنظمة، ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المنظمة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للشركة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل.

2 – أهمية حوكمة الشركات:

مما لا شك فيه أن الشركات التي تدار بشكل جيد تعطي قيمة للمستثمرين والمقرضين والعاملين والعملاء والمجتمع وتساهم في خلق مناخ جيد للأعمال، ومنه يمكن إبراز أهمية حوكمة الشركات في ما يلي: [1]

– الحاجة إلى الفصل بين الملكية وإدارة الشركات واختلاف الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف (مسيرين، مساهمين، عمال...الخ)؛

– تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرض التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في الأسواق، أما الدول التي لا تطبق هذه السياسة تخضع أسواقها المالية لسيطرة عدد محدود من المستثمرين وتصبح قاعدة الملكية للشركات ضيقة جدا، كما تساهم الحوكمة في زيادة ثقة جمهور المستثمرين في عمليات الخوصصة وتساعد على تحقيق عائد عال على الأصول المستثمرة؛

– مساعدة البلدان التي تحاول كبح جماح الفساد المتفشي داخل القطاع العام أو بصدد طرح القطاع للخوصصة؛

– إعداد الإطار العام الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة والسبل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء وذلك من خلال توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف المشاركة في الشركة وهذا مالا يتحقق إلا من خلال ممارسة سلطة الإدارة والحوكمة؛

– مساعدة الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم الاقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب للتأكيد على الشفافية في معاملات الشركة، وفي عمليات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي؛

– تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية الخوصصة، ويساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها وهو بدوره يؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

[1] حمادي نبيل، التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، دراسة حالة مجمع "صيدال"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008/2007، ص، ص 31، 32.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات.

تتميز حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[1]

أ- الشفافية: ويقصد بها إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكافية إلى مختلف الأطراف ذات المصلحة لإتاحة الفرصة لها لتحليل عمليات الشركة، وتعد الشفافية ركيزة مهمة لضمان النزاهة والثقة في إدارة الشركة؛

ب- المساءلة: وتعني وجود نظام فعال لمحاسبة المسئولين أو الأشخاص الذين يتخذون القرارات الخاصة بتنفيذ الأعمال لتحقيق أهداف الشركة؛

ج- المسؤولية: ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط المسؤولية والصلاحية ، فضلا عن وجود مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة ونظام الرقابة الداخلية الفعال الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة وأن الشركة تعمل في ظل أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية؛

د- الوضوح: وتعني وضوح القوائم المالية، ونظرا لأن إعداد التقارير المالية من مسؤولية إدارة الشركة، فعليه يجب على مجلس إدارة الشركة اتخاذ جميع الخطوات التي تضمن عدالة هذه القوائم، والإيضاحات المتعلقة بها، ولفرض تحقيق هذا الهدف على الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية، وما هي العوامل والتقديرات التي أعدت على ضوئها هذه القوائم، وهاهي السياسات المحاسبية المتخذة وتأثيرها على النتائج؛

هـ- الاستقلالية: ويقصد بها قيام الشركة بتعيين مدقق خارجي يقوم بتدقيق القوائم المالية لها، وعليها التأكد من استقلالية هذا المدقق لضمان القيام بأعمال بصورة مهنية؛

و- وجود لجنة تدقيق: تمتلك صلاحيات بالشكل الذي يضمن لها ممارسة دورها الرقابي على كل من أعمال دائرة التدقيق الداخلي ومدقق للحسابات الخارجي وتقديم التقارير الخاصة بذلك ومتابعة تنفيذ هذه التقارير للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ التوصيات الواردة بهده التقارير.

ثالثا: أهداف حوكمة الشركات.

تاريخيا الحوكمة دائما وليدة الأزمات، بمعنى أن تطور وتحسين قواعد الحوكمة كان دائما ناجما عن محاولة السلطات التشريعية والرقابة وضع قواعد وقوانين تحد أو تمنع من تكرار حدوث تلك الأزمات، وعلى الرغم من تباين الظروف الاقتصادية والتاريخية لكل أزمة، وتباين بعض الأسباب الهيكلية والسمات الخاصة لكل أزمة إلا هناك أسباب مشتركة وسمات عامة تلقي بظلالها على كل الأزمات التي مر بها العالم.

[1]قاضي فاطمة الزهراء، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجزائر03، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، ص4.

ويهدف الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات إلى:[1]

– تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛

– تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناءا على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء؛

– تجنب حدوث أزمات حتى في الدول التي لا توجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية؛

– تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصخصة، وضمان تحقيق الدول أفضل عائد على استثماراتها وبالتالي إتاحة المزيد من فرص العمل، وزيادة فرص التنمية الاقتصادية؛

– ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

وهناك من لخص أهداف حوكمة الشركات في ما يلي:[2]

- ❖ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، ومشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين وإطلاعهم بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات؛
- ❖ تأكيد مسؤوليات الإدارة وتقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة، ودعم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
- ❖ إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ومسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء؛
- ❖ المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون متمثلة في الجمعية العمومية للشركة؛
- ❖ تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

المطلب الثالث: مبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات "مجموعة المعايير السلوكية والأخلاقية التي تنظم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بشكل عام في الشركات، تهدف إلى تحقيق توازن بين مختلف مصالح الأطراف

[1] سهير إبراهيم الشوملي، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص21.
[2] هاني محمد الخليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين "دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص24.

الفاعلة في الشركة وتتميز بعدم الالتزام القانوني بها، أما القواعد فتمثل النظم والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق المبادئ من خلال الإلزام القانوني بها وربطها بتحقيق سياسة المسؤولية والمسائلة، فمن خلال السلطات والمسؤوليات الممنوحة لمختلف الأطراف المشاركة في عملية الحوكمة يتم وضع القواعد اللازمة لمسائلتهم.

ولقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دور في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، حيث تضمنت عدة مبادئ وهي:

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات.

يؤكد هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على رفع مستوى الشفافية وكافة الأسواق، وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد ويوضح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية وقد ركز هذا المبدأ على الجوانب التالية: [1]

- وضع إطار فعال لحوكمة الشركات يهدف إلى التأثير على الأداء الاقتصادي ونزاهة الأسواق والحوافز التي تقدم للمشاركين في السوق، وتشجع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفاعلية؛
- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والرقابة التي تؤثر على حوكمة الشركات ذات شفافية وقابلة للتنفيذ وأن تتوافق مع أحكام القانون؛
- أن تنص التشريعات على توزيع المسؤوليات بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛
- أن تتميز كل من الهيئات الإشرافية والرقابية والتنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية، كما أن قراراتها وأحكامها يجب أن تكون في الوقت المناسب وأن تتميز بالشفافية.

حيث يؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة بحيث يحقق الإفصاح والشفافية، كما ينبغي ضمان الالتزام باللوائح والقوانين، وأن تتميز الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية في القيام بواجباتها.

المبدأ الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة.

للوقوف على مدى مسؤوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق ما تنطوي عليه هذه المسؤوليات والتي تشتمل على ما يلي:[2]

[1] إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة فرحات عباس- سطيف- 2016/2015، ص، ص 36، 37.
[2] المرجع نفسه، ص، ص 41، 42.

- على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين؛
- على مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق المعاملة المتساوية والعادلة لجميع المساهمين؛
- على مجلس الإدارة أن يضمن الالتزام بالقوانين السارية وأن يتبع معايير عالية للأخلاق ويضع مصالح المتعاملين مع الشركة بعين الاعتبار؛
- على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة مثل عمل خطة إستراتيجية شاملة والإشراف والمراقبة وإجراء تفسيرات للأزمة، وضمان نزاهة حسابات الشركة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

وعليه فإنه يجب أن يراعي في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية، أي تتوفر في الأعضاء المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة في قدرتهم وصولا إلى اتخاذ قرارات سليمة تحقيق القدرة على المتابعة والمسائلة من خلال نظام فعال لتقييم ومراجعة الأداء وتقييم المخاطر.

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين.

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم ومن بينها نجد:[1]

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة؛
- ينبغي أن يكون للمساهمين – داخل كل فئة – نفس حقوق التصويت فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئات المساهمين وذالك قبل قيامهم بشراء الأسهم كما يجب أن يكونوا على دراية بأي تغيرات مقترحة في حقوق التصويت؛
- يجب أن يتم التصويت بواسطة أمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين – كما يجب ألا تفسر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن أي ارتفاع في تكلفة عملية التصويت؛
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية؛
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن و جود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، دار الجامعية، مصر، 2005، ص، ص 42، 43.

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثورة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة وهي:[1]

- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فأنه ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛
- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛
- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

المبدأ الخامس: حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك.

وتشمل نقل أو تحويل ملكية الأسهم، وتسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين عند اتخاذ قرارات كانتخاب أعضاء الإدارة وحق المساهمين في المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية، وتوضيح القواعد والأحكام والإجراءات التي تحكم رقابة الشركات المساهمة في الأسواق المالية[2].

ومن بين هذه الحقوق نذكر منها[3]:

- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تتناسب مع حقوق الملكية؛
- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية؛
- يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المسائلة؛
- ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارساتهم لحقوقهم في التصويت.

[1] المرجع نفسه، ص43.
[2] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية "دراسة حالة شركة ألينياس للتأمينات الجزائرية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص13.
[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سلق ذكره، ص، ص 41، 42.

المبدأ السادس: الإفصاح والشفافية.

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب لأمور هامة وجوهرية بالنسبة للشركات المساهمة، بما في ذالك الوضع المالي والإداري وحقوق الملكية، هذا مع مراعاة أن يكون الإفصاح شاملا وأن لا يقتصر على المعلومات الهامة بل يشمل معلومات أخرى كالنتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة، والملكية الرئيسية لأسهم وحقوق التصويت، كما ينبغي أن تعد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية، وكذلك القيام بالمرجعية السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وهذا لتقديم ضمانات خارجية وموضوعية للمجلس والمساهمين بأن البيانات المالية تمثل إلى حد ما الوضع المالي الحقيقي للشركة وأدائها، كما يجب جعل قنوات توزيع المعلومات تمكن مستخدمي المعلومات الحصول عليها في الوقت المناسب، وأيضا يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات ملحق به أسلوب فاعل يعزز توفير التحليل أو نصيحة المحللين ووكالات التصنيف والوسطاء وغيرها بما لها من صلة وعلاقة في اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن قواعد الحوكمة تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية وبين المعايير المهنية الصادرة، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد مستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجونها عند اتخاذ قراراتهم، وفضلا عن ذلك فإن لهذه القواعد دورا هاما وبارزا في تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية في مواجهة الأزمات المالية.

المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات.

على الرغم من أن قضية حوكمة الشركات تشغل حيزا من كتابات رجال السياسة والاقتصاد ومن تفكير رجال القانون والأعمال، إلا أن تطبيق حوكمة الشركات وتجسيدها فعلا على أرض الواقع للفصل بين العلاقة الموجودة بين الملاك والإدارة يتطلب بذل الكثير من الجهد والصرامة وتكافل جميع الأطراف الفاعلة في تطبيقها.

ومن هنا سنتناول في هذا المبحث كل من الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات، ومجالات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى بعض النماذج الرائدة في تطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات.

هناك أربع أطراف رئيسية تتأثر وتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي كما يبينها الشكل التالي:

[1] زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص14.

الشـــــكل رقـــم (1-1): الأطراف الرئيـــــــسية المعينة بتطبيـــــــق الحوكمة

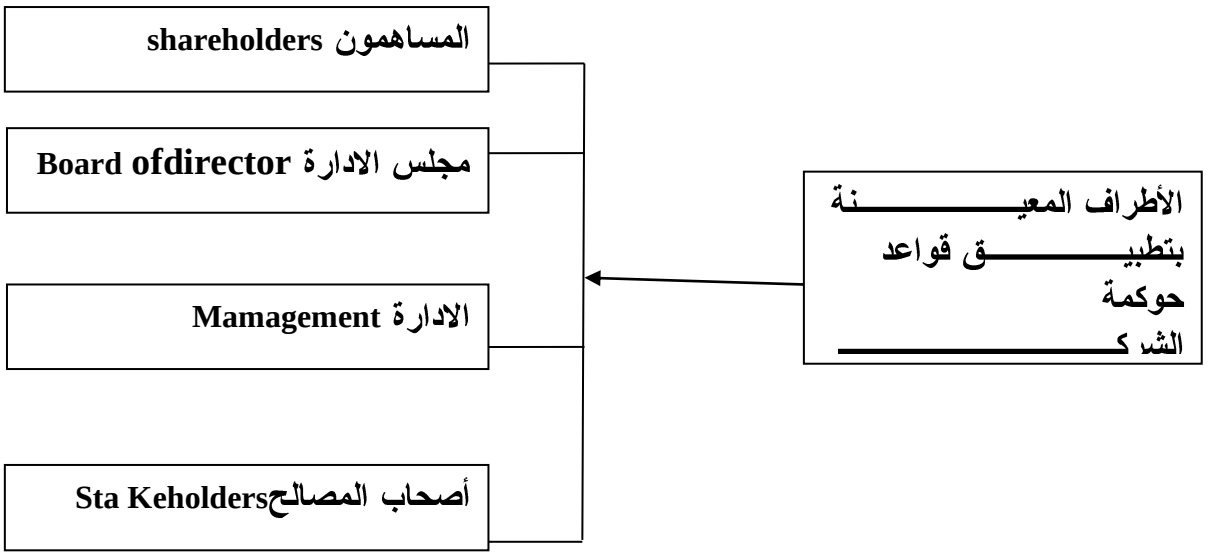

المصدر: عبد العظيم بن محسن الحمدى، مرجع سبق ذكره، ص42.

أولا: المساهمون: وهم الذين يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمرارها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن قوانين وسياسات المطلوبة بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين[1].

ثانيا: مجلس الإدارة: هم الذين يقومون اختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ويرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت مبادئ الحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:[2]

[1] العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، دراسة حالة شركة ألبناس للتأمينات الجزائرية، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر- بسكرة- 2016/2015، ص28.

[2] راشدي أمين، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة تطبيقية على بعض الشركات المساهمة في ولاية سطيف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف2017،2018/1، ص، ص 22، 23.

- **واجب العناية اللازمة** : يتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقضا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة؛
- **واجب الإخلاص في العمل:** إن إطار الحوكمة في الشركات يؤمن الرقابة الفعالة ومساءلة الإدارة اتجاه الشركة ومساهميها وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس معلومات شاملة ولصالح الشركة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب.

ثالثا: الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة والتي تقوم بتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، وتعد الوظيفة الأساسية لمديري المؤسسات هي الإشراف على إدارة الشركة وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الشركة للغرض الذي تأسست من أجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دورا حيويا في الشركة باعتباره شخص مسؤول عن مصلحة الشركة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين[1].

رابع: أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، إذ يتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذين يقومون بشراء المنتج والخدمة والمورد الذي يبيع للشركة المواد الخام، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المظللة للممولين قد تقطع خططا لتمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة[2].

المطلب الثاني: مجالات حوكمة الشركات.

لقد ظهرت عدة ممارسات خاطئة من جانب أصحاب العلاقة في الشركات والمؤسسات والبنوك، ما استوجب تطبيق مبادئ الحوكمة كعلاج، وأداة، ووسيلة معالجة متعددة الجوانب، نبرز مجالاتها من خلال الشكل التالي:

[1] عبد العظيم بن محسن الحمدى، مرجع سبق ذكره، ص43.
[2] العابدي دلال، مرجع سبق ذكره، ص، ص 28،29.

الشكل رقم(1-2): مجالات عمل الحوكمة

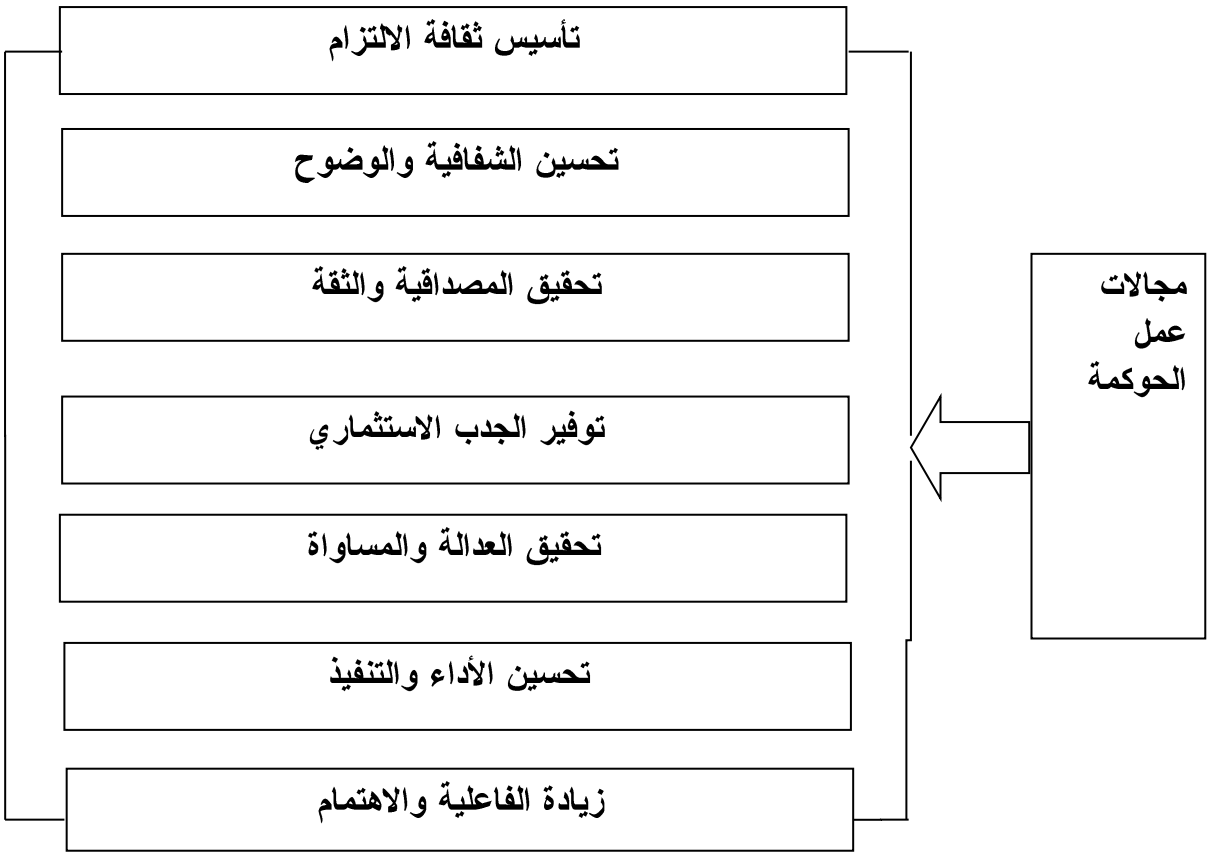

المصدر:محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص150.

يتضح لنا من خلال هذا الشكل أن هناك مجالات عديدة للحوكمة وهي مجالات متنوعة ومختلفة، ولكنها مترابطة كحلقات سلسلة واحدة، تجمع بين كل منها لتؤثر في الأخير وتعمل على تحقيق أهدافها جميعا، وبشكل مترابط وهو ما سيتم التفصيل فيه في ما يلي:

المجال الأول: مجال تأسيس فكر وثقافة الالتزام.

حيث تقوم فلسفة الحوكمة بإثراء وإخصاب فكر وثقافة الالتزام، وهو فكر ارتقائي بنائي قائم على التقاليد المستمدة من حضارة الشعوب ومزود بالقيم والمبادئ، والتي تعمل على بناء وتأسيس المضمون القيمي والأخلاقي الواسع المدى، وتعريف حجم المخاطر بالغة الضخامة الناجمة عن عدم التصدي للانحرافات مهما كان حجمها يبدو محدودا، ومن ثم إنجاح ممارسات سلطة الإدارة لعمليات الحوكمة، أيا كان القائم لهذه السلطة، سواء ما يتصل منها بسلطات الجمعيات العمومية أو ما كان يتصل أيضا بعمل مجالس الإدارة، وما كان منها

يتعلق أيضا بعمليات وإنجاح ممارسات مراجعي الحسابات الداخلين والخارجين، وتحقيق فاعلية نظام المحاسبة، وتحويله بالفعل إلى نظام معلومات حقيقية وصادقة، فالحوكمة سلاحها الرئيسي هو تحقيق المعرفة، وهي لا تتحقق بدون معلومات، وهي لا تنتج بدون بيانات وهي التي يتم توفيرها من خلال ما يلي: القوائم المالية الدورية، التقارير المالية الدورية، مبادرات الشركات بالإعلان.

وبالتالي فإن الفكر والثقافة يضعان معا قواعد الوعي والإدراك والفهم، ويضعان معا الإطار العام للترابط بين الأطراف المختلفة. فالحوكمة تأسس فكر وثقافة الالتزام، وتؤثر في كل شيء يجري في الشركات والمؤسسات، فلا شيء لا يمكن رصده خارج القوائم، بل يتعين أن يتم رصد كل شيء في القوائم، والحديث عنه في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.

فالحوكمة تعمل على إبقاء الرموز صالحة وسليمة، وتؤكد على الأخلاق الحميدة وتضع نموذجا للقيم وتعمل على العناية بالصحة والسلامة المالية[1].

المجال الثاني: مجال تحسين الشفافية وتحقيق الوضوح.

تستخدم الحوكمة كأداة تنوير واستنارة وإلقاء الضوء على الجوانب المختلقة القائمة في الشركات، وبالتالي لا يوجد أي مأمن شأنه أن يقلل من القدرة على الرؤية الشاملة لما يحدث في الشركات، أي أن تحد الحوكمة من الضبابية، عدم الوضوح، اللبس والعتامة، الظلمة، فكلما كانت الحوكمة قوية كلما كانت فاعلة وتحسن من درجة الشفافية ومن درجة الوضوح، وهي متطلبات أساسية وضرورية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

حيث يحتاج متخذ القرار الاستثماري إلى معرفة الحقائق وتحديد الاتجاهات وحساب دقيق للتوقعات وهي جميعها تتوقف على مدى توفر بيانات تفصيلية وحديثة وصادقة ومنظمة وبيانات يمكن تحليلها ومعرفة مكوناتها وعلاقة كل عنصر من عناصرها بالعناصر الأخرى من جانب والإجماليات من جانب آخر، وبالتالي تتوفر أمام المحلل المالي فرصة معرفة الاتجاهات والمؤشرات التي تساعد على إيضاح الصورة لكافة الأطراف[2].

المجال الثالث: مجال تحقيق المصداقية وزيادة عناصر الثقة.

وهي خاصة في البيانات والمعلومات التي يتم نشرها عن الشركات وما تتضمنه تقارير مراقبي الحسابات عنها والإيضاحات المتممة لها، ومن ثم تحسين فاعلية وقدرة النظام المحاسبي في الشركات على إيضاح ما يحدث ويتم فيها، والتعبير الحقيقي عن الموجودات، وبالتالي زيادة عناصر الثقة في الشركات وإكسابها مصداقية، حيث يتعين أن يتم تطبيق واحترام القواعد الأساسية بالنسبة لمراجعي حسابات داخليين أو كانوا خارجيين كما يوضح الشكل التالي:

[1] محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2005، ص، ص150،151.
[2] المرجع نفسه، ص152.

الشكل رقم(1-3): واجبات مدققي ومراجعي الحسابات في ظل الحوكمة.

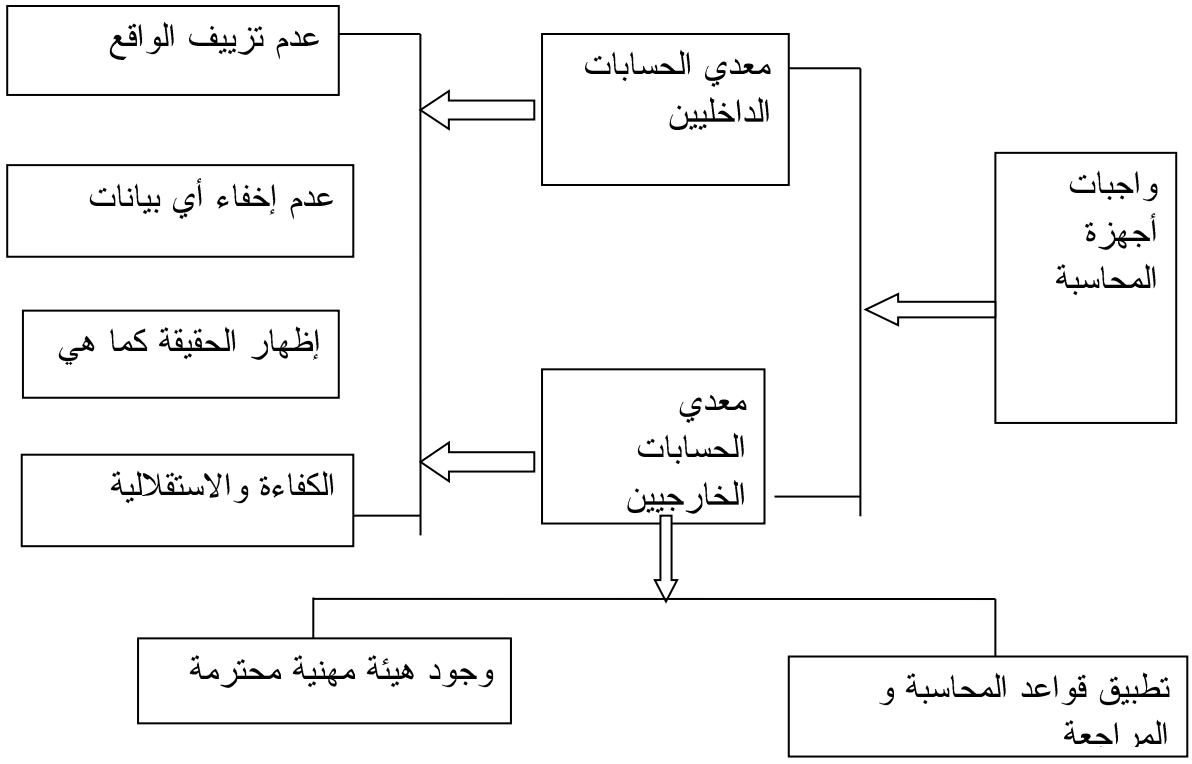

المصدر: محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص153.

من الشكل أعلاه يتضح لنا أهمية أجهزة المحاسبة في مجال الحوكمة من خلال دور كل من معدي الحسابات الداخلين والخارجيين الذين يعملون على التقيد بقواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة من أجل إظهار الحقيقة واضحة وكاملة دون أي تغير فيها، أو احتيال، أو تزيف، وهو ما سيتم التطرق له فيما يلي:[1]

1- **بالنسبة لمعدي الحسابات التمويلية:** وهم العاملون في مجال المحاسبة داخل الشركات حيث يتعين على الإدارة القيام بالتالي:

- عدم استخدام التقارير المحاسبية سواء بشكل واسع ومحدود لتزييف الواقع، وإظهاره على غير حقيقته، بهدف خداع الغير، أين كان هذا الغير؛
- عدم إخفاء أي بيانات عن الأداء التمويلي للمشروعات، وكذالك أي بيانات عن الأصول المعنوية أو أي معلومات غير تمويلية، خاصة تلك التي تتعلق بخلق القيمة وتهم صانع القرار.

2- **بالنسبة لمراجعي الحسابات الخارجية المستقلين:** يجب أن تتم هذه العملية من طرف مراجع حسابات كفئ، ومستقل عن المشروع، وأن تظهر هذه الكفاءة وهذه الاستقلالية الكاملة في العمل الذي يقوم به، وفي قدرته

[1] المرجع نفسه، ص، ص 154،155.

على اكتشاف الأخطاء، أو في اكتشاف أوجه التصور، أو عمليات التسجيل المحاسبي باستخدام قوائم مالية معدة ومضللة. حيث يتعين في هذا المجال الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- أن يقوم مراجعي الحسابات باستخدام وتطبيق قواعد المحاسبة والمراجعة والتنبيه إذ ما وجدوا استخدام لعمليات الدمج لبعض الحسابات لإخفاء حقائق، أو عمليات التسجيل المحاسبي، والتي قد تلجأ إليها إدارة بعض الشركات للحصول على مكافآت ومزايا مرتبطة بنتائج الأعمال؛
- أن تكون هناك هيئات محاسبية مهنية عليها التأكيد، والتأكد من أن أعضائها من مراجعي حسابات الشركات يحترمون ويراعون تطبق القواعد المهنية في عملهم.

المجال الرابع: مجال توفير عناصر الجذب الاستثماري المحلي والدولي.

إن من أهم أهداف حوكمة الشركات هو توفير عناصر جيدة للجذب الاستثماري، سواء من المستثمرين الدوليين أو الوطنيين المحليين، حيث تعتمد عمليات الجذب الاستثماري في أي سوق على توافر عناصر الشفافية والمصداقية وتأكيد نزاهة المعاملات وارتباطها بهيكل القيم والمبادئ المتعارف عليها، إذ أن أي كذب وخداع وتزييف للحقيقة والواقع يدفع المستثمرين المحليين والدوليين إلى الخروج من السوق الاستثماري، والبحث عن مكان آخر، فمثلا عندما حدثت أزمة شركة " إنيرون "، وأزمة شركة "ورلد تليكوم" اضطر المستثمرين إلى الخروج من السوق الأمريكي وهو ما أثبت أهمية وجود الحوكمة من أجل: [1]

- زيادة عناصر الثقة والمصداقية في النظام المحاسبي والمالي للشركات؛
- زيادة درجة المصداقية فيما تتضمنه التقارير من بيانات ومعلومات؛
- زيادة عناصر الشفافية وعدم وجود أي مناطق غير واضحة تخفي ورائها مخاطر.

فهذه كلها تساعد المستثمرين على معرفة المجالات وما هي أحسنها لتوجيه استثماراتهم إليها.

المجال الخامس: مجال تحقيق العدالة وتطبيق مبدأ المساواة.

عند تطبيق هذا المجال يشعر الجميع بالعدالة وهي تهيئة الفرص المتاحة للجميع والتي تؤدي إلى الإنصاف والأمان والقضاء على العجز والطمع على الأطراف التي يقع فيها الجبن والظلم التي لها علاقة بالشركات، وكذالك القضاء على أي ممارسات خاطئة أو حالات التلاعب وإخفاء خسائر أو إظهار لأوضاع غير حقيقتها.

إذ تعمل الحوكمة على تحقيق العدالة وإتاحة الفرص لكافة الأطراف للمعرفة، وجعلهم يعلمون على قدم المساواة، فبتالي الحوكمة تقضي على:[2]

- على أي انحراف يحدث في أي من المستويات الإدارية العليا أو الوسطى أو التنفيذية؛

[1] المرجع نفسه، ص، ص 155،156.

[2] المرجع نفسه، ص156.

- أي تحيز أو انحياز إلى فئة من الفئات أو طرف من الأطراف؛
- أي استجابة لضغوط داخلية أو خارجية لإخفاء أي من البيانات أو المعلومات أو التلاعب بالحقيقة.

المجال السادس: مجال تحسين الأداء.

تعتمد الحوكمة في تحسين أداء إدارة الشركة على مختلف العمليات لزيادة الكفاءة الإدارية والمتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه، المتابعة، وكذلك في تحسين الأداء بالاعتماد والالتزام بالمعايير والمواصفات التنفيذية للأعمال المطلوب إنجازها واستخدام أنظمة الإدارة الحديثة القائمة على الإدارة بالتجوال، الإدارة التفاعلية، الإدارة على المكشوف، الإدارة الموقفية، وهي أنواع متداخلة وجميعها تتوقف على مدى استيعاب العاملين للحوكمة ولأهمية الدور الذي تقوم به في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

كما يعمل مجال تحسين الأداء على زيادة القوة والقدرة الإنتاجية للعاملين من خلال تفاعلهم ومشاركاتهم بتحسين مناخ العمل، وزيادة اهتمام إدارة الشركات بعمليات تدريب ومهارة العاملين، لاكتسابهم الخبرات المهنية، والتي ترتقي بإنتاجيتهم وترفع الإنتاج بشكل متزايد[1].

المجال السابع: مجال زيادة الفاعلية والاهتمام.

تعتمد الحوكمة في زيادة الفاعلية والاهتمام على عدة وسائل من أجل الرقي بمستقبلها ومن هذه الوسائل نجد:[2]

- وسيلة زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية؛
- وسيلة زيادة الجودة والارتقاء بالنوعية؛
- وسيلة اكتساب مزايا تنافسية خاصة في مجال التسعير وخدمات ما بعد البيع.

كما تعمل على الإحساس بالواجب وزيادة الشعور بالمسؤولية، وبالتالي يتحول الجميع إلى شركاء في صنع النجاح، إذ أن الاهتمام هو الدور الرئيسي للحوكمة خاصة بالقضايا الداخلية والخارجية، سواء في مجتمعها الداخلي الذي يضم كافة العاملين في الشركة، كما تضم أيضا المجتمع المحيط الخارجي للشركة من العملاء والمتعاملين من : موردين، موزعين، وسطاء، مستخدمين، جهات حكومية مستفيدة، بنوك ممولة ومقرضة،...الخ.

إن الحوكمة تؤدي إلى جعل إدارة الشركات على درجة عالية من اليقظة والانتباه إلى ما يحدث داخل الشركة وخارجها، وإلى ما يحدث في الصناعة على كافة الأصعدة والمستويات وإلى ما يتبعه المنافسين

[1] المرجع نفسه، ص، ص 156،157.
[2] المرجع نفسه، ص158.

وسياستهم الإنتاجية والتسويقية والتمويلية. حيث يؤدي دور زيادة الفاعلية التي تمارسه سلطة الإدارة في الرقابة والإشراف على الشركات إلى زيادة عدد الشركات والمشروعات لما تتيحه الحوكمة من قدرة هائلة على جذب المستثمرين والذي يؤدي إلى تنمية الناتج القومي الإجمالي وزيادة الصادرات، تنمية الدخل القومي الإجمالي، تحسين الدخل الفردي، تحسين مستوى المعيشة، كما يؤدي كذالك إلى ضمان حسن الأداء وسلامة التنفيذ وزيادة درجة الشفافية والإيضاح والإفصاح وتهيئة الفرص المتكافئة للجميع سواء للاستثمار أو لممارسة النشاط الاستثماري[1].

المطلب الثالث: نماذج لحوكمة الشركات.

تختلف نماذج تطبيق حوكمة الشركات تبعا لاختلاف الاحتياجات، حيث تبين هذه النماذج الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ولكن بطرق مختلفة، ويتحدد نوع النموذج المناسب لحوكمة الشركات تبعا لطبيعة عناصر بيئة الدولة التي يتم فيها التطبيق، وعلى العموم يوجد عالميا ثلاثة نماذج رئيسية لتطبيق نظام الحوكمة وهي:

- النموذج الخارجي لحوكمة الشركات ويسمى بالنموذج الأنجلوسكسوني.
- النموذج الداخلي لحوكمة الشركات ويسمى بالنموذج الألماني الياباني.
- النموذج المختلط أو الهجين ويسمى كذلك بالنموذج اللاتيني.

1- النموذج الأنجلوسكسوني:

تعتبر كل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية منشأ هذا النموذج، ويسود أيضا في كل من كندا وأستراليا ومعظم دول رابطة الكمنويلث (commonwealth) تتميز هذه البلدان وتشترك في تشجيعها والترويج لقيام الأسواق المالية، ووضع القيود القانونية على مؤسسات الوساطة المالية البنكية والحد من مشاركتها في رأسمال الشركات، إذ يعرف هدا النموذج بالنظام الذي تمارس الرقابة والتنظيم فيه عن طريق السوق المالي من خلال عمليات الاستحواذ، ومن خلال سوق العمل الخاص بالمسيرين، ومن طرق الرقابة على هذا النموذج نجد الرقابة الجارية وهي تعتبر تقنية العرض العام لشراء الأداة الرئيسية لفرض رقابة خارجية، خاصة في ظل تشتت الملكية وتوفر المعلومات الضرورية واستيفاء شروط الإفصاح والشفافية، ومن طرق الرقابة كذلك نجد الرقابة الداخلية وهي يتولاها مجلس الإدارة وفق الإطار التنظيمي[2].

ومن بين أهم ما يميز هدا النموذج نجد[3]:

- قلة الملكية المتبادلة بين الشركات غير المالية والبنوك؛

[1] المرجع نفسه، ص162.
[2] عبد المجيد كموش، دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات- الآليات ونظام التشغيل- مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة فرحات عباس –سطيف01- المجلد02، العدد02، 2018، ص، ص 28، 29.
[3] المرجع نفسه، ص 9.

- ضعف تأثير المؤسسات المالية على ممارسات حوكمة الشركات؛
- اعتماد خطط لتحضير مبنية على أساس كفاءة المسيرين ومرتبط بأداء الشركة؛
- وجود عدد كبير من الشركات المدرجة أوراقها بالبورصة؛
- وجود عدد كبير من السماسرة؛
- وجود أسواق مالية متطورة وكبيرة وأكثر سيولة؛
- قواعد محاسبية صارمة تدعم الشفافية وصدق المعلومات المالية المنشورة.

2- النموذج الألماني الياباني.

يسود هذا النموذج عدد من دول القارة الأوروبية وبعض الدول الأسيوية كاليابان وكوريا الجنوبية، وهي مجموع الدول التي تمتاز بتشجيعها ودعمها للقطاع البنكي، لاسيما من خلال مفهوم البنوك الشاملة التي تتميز بالشساعة في مجال عملها وتقديمها لحزمة كاملة متكاملة من الخدمات (استقبال الودائع، ومنح القروض والائتمان بكافة أنواعه، وساطة الاستثمارات في البورصات وأسواق المال، سوق صرف العملات).

إذ بالرغم من وجود تماثل في الركائز الأساسية التي يقوم عليها النموذج في كل من ألمانيا واليابان، إنما هناك تمايز في بعض العناصر الجوهرية خاصة في ما يتعلق بالرقابة على نشاطات الشركة، فالنموذج الألماني يدعى بالنموذج مزدوج المجلس، حيث يقوم على حوكمة الشركة والرقابة مجلسين، أما بالنسبة للنموذج الياباني فهو يمثل نموذج لشبكة الأعمال التجارية التي تعكس العلاقات الثقافية التاريخية للبنوك اليابانية[1]. إذا فهو يمثل نموذج لشبكة الأعمال التجارية التي تعكس العلاقات الشفافية التاريخية للبنوك اليابانية والشكلين المواليين يمثلان أهم العلاقات بين الأطراف الفاعلة ضمن أهداف النموذجين الألماني والياباني.

الشكل رقم (1-4): النموذج الألماني لحوكمة الشركات.

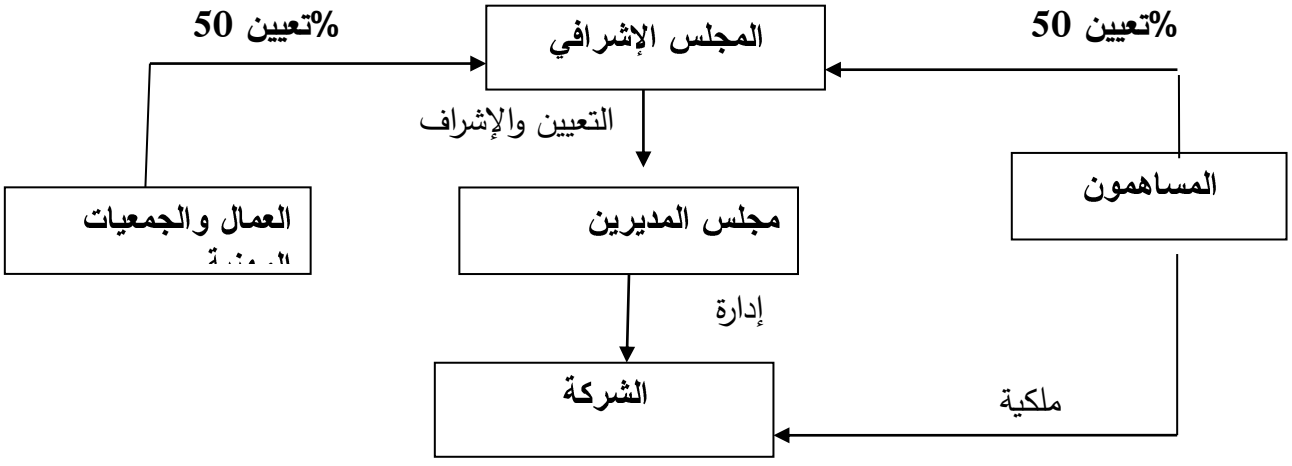

المصدر: عبد المجيد كموش، مرجع سبق ذكره، ص30.

[1] عبد المجيد كموش، مرجع سبق ذكره، ص، ص29،30.

نلاحظ من الشكل السابق أنه على الرغم من أن المساهمين هم ملاك الشركة إلا أنهم لا يمثلون آلية حوكمة رئيسية، حيث لا يحوزون سوى على نسبة 50%من الأصوات المحددة لمجلس الإشراف الرقابي، أما50% الأخرى فتقع ضمن صلاحيات النقابات العمالية، وهو ما يضمن أن يكون للعمال و الموظفين دورا بارزا في الحوكمة من جهة، ويحد من حصة حقوق التصويت الخاصة بكل مساهم من جهة أخرى، مجلس الإشراف بدوره يتولى مهمة التعيين و الرقابة على مجلس المديرين، هدا الأخير تقع ضمن مسؤولياته الإدارة الفعلية للشركة.

الشكل رقم (1-5): النموذج الياباني لحوكمة الشركات.

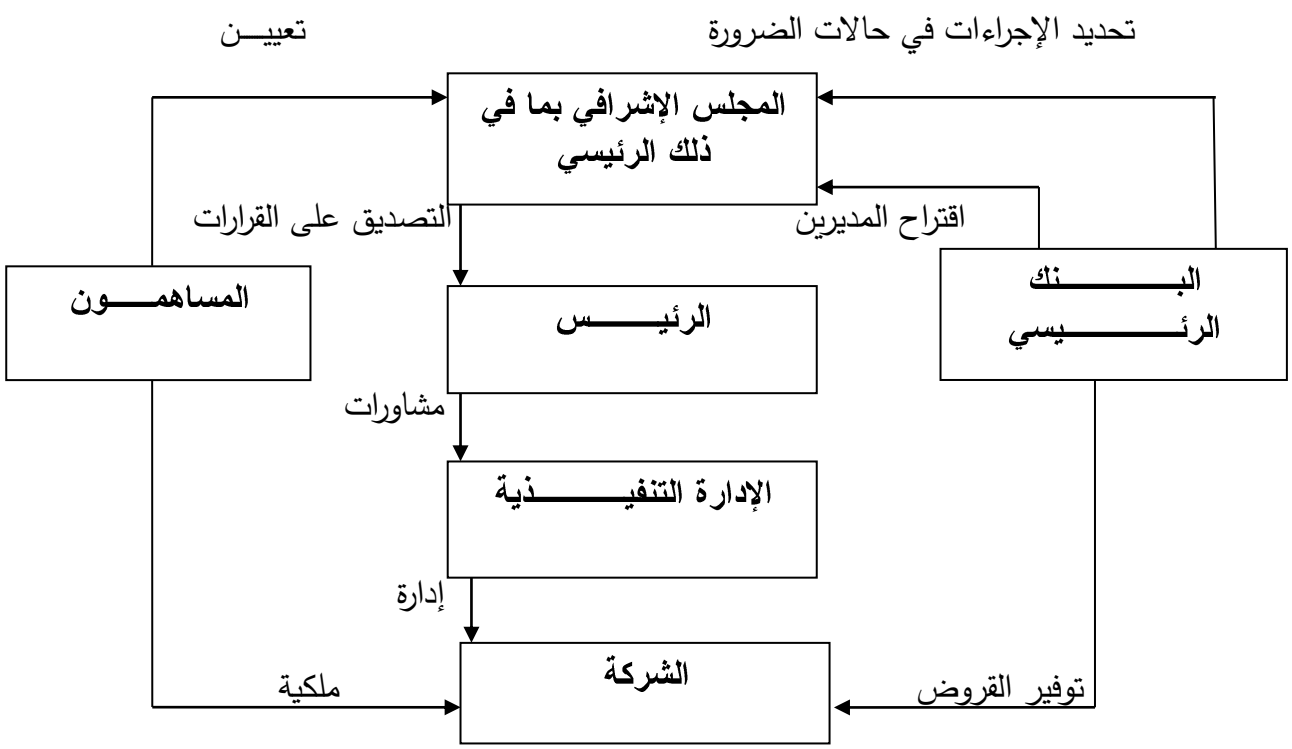

المصدر: عبد المجيد كموش، مرجع سبق ذكره، ص 31

نلاحظ من خلال الجدول بأن النموذج الياباني يمثل نموذج لشبكة الأعمال التجارية التي، تعكس العلاقات الثقافية التاريخية للبنوك اليابانية، حيث تميل إلى التكتل في شبكات شركة محلية تسمى كيريتسو، وبهذا فهي تمتلك عدد كبير من الروابط بين الشركات، هذه الأخيرة تكون ذات مجالس إدارة كبيرة وتنفيذية في الغالب، فواقع السلطة في الحقيقة مرتبط أساسا بطبيعة العلاقات بين الإدارة العليا للشركات.

3- النموذج الهجين لحوكمة الشركات.

يعتبر النموذج الهجين أو ما يسمى بالنموذج اللاتيني بمثابة نموذج مختلط، يجمع بين مجموعة من خصائص النموذج الأنجلوسكسوني ومجموعة من خصائص النموذج الألماني الياباني، فإذا أخدنا فرنسا كدولة ممثلة لهذا النموذج سوف نجد هدف المنظمة يجمع بين كل من النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الألماني

الياباني وتعتبر كل من فرنسا، واسبانيا، وايطاليا، وبلغاريا من أشهر البلدان التي تطبق النموذج الهجين، ويتميز هدا النموذج بالخصائص التالية[1]:

- يعتبر حملة الأسهم هم الفئة ذات التأثير ولكن ليس كما هو مطبق في النموذج الأنجلوسكسوني، كما أنه يمكن لحملة الأسهم التأثير على مجالس إدارة الشركات، وتعديل تشكيل هذه المجالس، ولكن يشترط 50. %على الأقل من المساهمين؛

- تمتاز الشركات التي تخضع للنموذج اللاتيني أن هناك شركات يقوم بإدارتها مجلس إدارة واحدة (المجلس التنفيذي)، وهناك شركات أخرى تحتوي على مجلسين للإدارة (مجلس إشرافي ومجلس تنفيذي)، فالشركات يمكنها أن تختار ما بين أن يقوم بإدارتها مجلس إدارة واحد أو أن يقوم بإدارة الشركات مجلسين للإدارة هما المجلس التنفيذي والمجلس الإشرافي؛

- يتميز هيكل ملكية الشركات في النموذج اللاتيني بوجود شركات تخضع لسيطرة الحكومة وشركات تخضع للملكية العائلية، أي يمكن القول بأنه يوجد نوع من تركز الملكية من شركات النموذج اللاتيني؛

- تعتبر آلية السوق للرقابة على الشركات آلية غير نشطة في هذا النموذج وتستخدم بشكل ضئيل، كما أن الدور الثانوي لهذه الآلية يرجع إلى وجود نسبة تركز في الملكية في الشركات التي تنتمي لهذا النموذج، فنسبة تركز الملكية في فرنسا 48 % بينما تصل إلى 87% في إيطاليا، بالإضافة إلى وجود القوانين التي تقيد من قابلية الأسهم للتحويل.

- يتميز أسلوب ربط كفاءات الإدارة العليا بالأداء بأنه محدود الاستخدام في هذا النموذج، ففرنسا هي الدولة الوحيدة في هذا النموذج التي تعتمد على أسلوب ربط كفاءات الإدارة العليا بالأداء.

ويمكن المقارنة بين هذه النماذج في الجدول التالي :

الجدول رقم (1-1) : مقارنة بين النماذج الدولية لحوكمة الشركات

	الأنجلوسكسوني	الألماني	الياباني	اللاتيني
هدف الشركة	تحقيق أكبر قدر من الأرباح بالشكل الذي يعظم ثروة الملاك	تحقيق مصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح مثل:	المنظمة مجتمع يحتوي على العديد من الفئات والأطراف ذات	يجمع بين مراعاة مصالح حملة الأسهم، ومراعاة مصالح الفئات

[1]أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014/2013، ص،ص 89،90.

		الموظفين، المقترضين، وحملة الأسهم	المصالح التي يجب أن تراعي إضافة إلى تحقيق رغبات ومصالح حملة الأسهم وتعظيم ثروتهم.	الأخرى.
الفئة ذات التأثير إدارة الشركة	حملة الأسهم	حملة الأسهم، أصحاب المصالح (موظفين، بنوك ..الخ).	حملة الأسهم، أصحاب المصالح (موظفين، كبار العملاء والبنوك) .	حملة الأسهم، ولكن هذا التأثير غير مطلق ويتطلب إجماع 50% من المساهمين.
مجلس إدارة الشركات	يعتمد هذا النموذج على مجلس إدارة واحدة	يعتمد هذا النموذج على مجلسين للإدارة: المجلس الإشرافي ويتكون من ممثلين لحملة الأسهم ومجلس إدارة مسؤول عن الرقابة وعن الإدارة التنفيذية	يعتمد هذا النموذج على مجلس إدارة واحدة لإدارة الشركة	يسمح القانون الفرنسي بوجود مجلس إدارة واحد لإدارة الشركات ويسمح أيضا بوجود مجلسين لإدارة الشركة وبشكل عام مجلس واحد الذي يقوم بالإدارة
وجود السوق الكفء للرقابة على الشركات	آلية نشطة حيث تمتاز أسواق رأس المال بالكفاءة بالإضافة إلى وجود قوانين وتشريعات	آلية غير نشطة حيث هناك العديد من القوانين التي تحد من عمليات السيطرة ، وان كان هناك بعض الكتاب	آلية غير نشطة نظرا لتداخل العلاقات والملكية المتداخلة بين الشركات وإن كان هناك من الكتاب الذين أشاروا إلى حدوث تغيير في هذا النموذج	آلية غير نشطة وتستخدم بصورة ضئيلة في هذا النموذج

	تسهل من استخدام هذه الآلية	الذين أشاروا إلى حدوث تطورات عديدة في هذا النموذج حيث أصبحت عمليات السيطرة مسموح بها .	بشكل يسمح لعمليات السيطرة	

المصدر : أمينة فداوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص91،92.

نلاحظ من خلال الجدول بأن النماذج الأربعة المذكورة تختلف في معايير تميزها وكل نموذج له هدف معين اتجاه الشركة كما نلاحظ بأن جميع النماذج لها نفس التأثير على إدارة الشركة و المتمثل في حملة الأسهم وجميع النماذج تعتمد على مجلس إدارة واحد إلا النموذج الألماني فهو يعتمد على مجلسين للإدارة

أما من ناحية السوق الكفء للرقابة على الشركات فكل النماذج تحتوي على آليات غير نشطة ما عدا النموذج الأنجلوسكسوني يحتوي على آليات نشطة وذلك بوجود قوانين وتشريعات تسهل من استخدامها

أما من حيث الملكية فنلاحظ أن النموذج الألماني يتميز بتركيز كبير في الملكية بالنسبة إلى النماذج الأخرى و أيضا جميع النماذج لا تعتمد على ربط مكافأة الإدارة العليا بالأداء إلا النموذج الأنجلوسكسوني يعتمد على ربطها بالإدارة العليا.

خلاصة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الفصل إتضح لنا أن حوكمة الشركات مصطلح ظهر منذ فترة من الزمن، لاكن بعد ظهور الأزمات المالية المصرفية بدأ المفهوم الحقيقي لها والمتداول بين المبادئ الدولية والمواثيق الوطنية التي جاءت لضبط أمور الادارة في الشركات، كما يتركز هذا المفهوم على إتباع قواعد وإجراءات فعالة لتوصل إلى تحقيق المبادئ الستة، إن حوكمة الشركات بالنسبة للشركة تعتبر وسيلة للرقابة وليست غاية فهي تهدف إلى تحقيق أهداف الشركة وأهداف أصحاب المصالح كما تهدف إلى مساعدة الشركة في اتخاذ قراراتها عن طريق مجلس الادارة.

حيث تتميز حوكمة الشركات بالانضباط وإتباع سلوك أخلاقي سليم في الادارة والرقابة كما تهدف أيضا إلى تحقيق الشفافية وتسيير شؤون الشركة خاصة في الجانب المالي وتحقيق العدالة بين المساهمين وباقي أصحاب المصلحة.

الفصل الثاني

علاقة حوكمة الشركات بجودة الإفصاح المحاسبي

- **المبحث الأول: مدخل نظري للإفصاح المحاسبي؛**
- **المبحث الثاني: العلاقة القائمة بين حكومة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي.**

تمهيد:

يلعب التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات وعلى رأسها مبدأ الإفصاح والشفافية دورا أساسيا وفعالا في تعزيز الثقة والمصداقية والموضوعية للمعلومات والبيانات المحاسبية المفصح عنها في مختلف القوائم والتقارير المالية.

فحوكمة الشركات ومن خلال سعيها لخدمة مصالح المساهمين والمستثمرين ومختلف الأطراف ذات المصلحة الآخرين فإنها تشترط الإفصاح الكامل والشفاف وفي الوقت المناسب عن مختلف المعلومات المحاسبية التي يحتاجها مختلف الأطراف ذات المصلحة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، ومن أجل التفصيل أكثر في دور وأهمية حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي قسمنا هذا البحث إلى المبحثين التالين:

المبحث الأول: مدخل نظري للإفصاح المحاسبي؛

المبحث الثاني: العلاقة القائمة بين حكومة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: مدخل نظري للإفصاح المحاسبي.

مر الإفصاح المحاسبي بمختلف التطورات التي عرفها الفكر المحاسبي سواء في الجانب المهني أو الأكاديمي، فهذا الأخير يعتبر من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية، فهو يمثل المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات اللازمة لمختلف الفئات المستخدمة لها في شكل مجموعة من القوائم المالية ذات الاستخدام العام، أو في شكل تقارير مالية.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.

أولا: ظهور وتطور الإفصاح المحاسبي.

يرجع ظهور مفهوم الإفصاح المحاسبي لأول مرة إلى قانون الشركات في المملكة المتحدة لسنة 1844م، وقد فرض هذا القانون على الشركات إصدار القوائم المالية ولم يتضمن نصا يتعلق بشكل أو مضمون هذه القوائم، لأن المعلومات المحاسبية كانت حين إذا من الأسرار التي لا يجوز الكشف عنها وفي عام1845م تم تعديل القانون السابق بحيث أورد نصا ألزم بمقتضاه مديري الشركات بإعداد ميزانية عمومية والتوقيع عليها، بحيث تكون شاملة وعادلة Full and fair على أن يتم مراجعتها بواسطة واحدة أو أكثر من باقي الملاك لتنتهي العملية بتقديم تقرير يعرض على شركائهم يوضح مدى صدق وصحة الميزانية، وتوالى إصدار القوانين المنظمة لعملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركات لمواكبة التطورات الاقتصادية، بداية من انتشار شركات الأفراد والاعتماد على التمويل الذاتي حيث كان الإفصاح المحاسبي يعد مسالة شخصية بين الشركاء وصولا إلى انتشار شركات المساهمة والاعتماد على التمويل الخارجي، ففي هذه الظروف سعت القوانين إلى حماية المستثمر من تلاعبات الإدارة، وذهبت بعضها إلى المطالبة بإفصاحات تتعدى المجال المحاسبي وطالبت من المراجعين الخارجيين المصادقة عليها مما جعل المراجعين في ورطة[1].

حيث ساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتجاه يحث على الزيادة في الإفصاحات المحاسبية من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال والإهتلاكات وتقييم المجودات ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية والحد من البدائل في المعالجة الحسابية، حيث بعد حدوث أزمتي1929م و1933م سارعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية مثل: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والإتحاد الأمريكي للمحاسبة خلال الفترة 1933م-1973م إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما خصوصا من ناحية الإفصاح المحاسبي، فمند 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة

[1] هارون عزوي، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة الشركة العمومية الاقتصادية الكهرباء الريفية والحضرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص3.

بالإفصاح المحاسبي، كما أن لجنة التبادل أوراق المالية الأمريكية مند تأسيسها في عام 1934م وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها لشراكات المساهمة المتعاملة في البورصة لمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم[1].

إذ لعبت أسواق رأس المال العالمية والتي شهدت تطورا كبيرا بداية من النصف الثاني من القرن العشرين إلى يومنا هذا دورا بارزا في تطور الإفصاح المحاسبي، ولأن نوعية المعلومة المحاسبية تلعب دورا مهما في بعث وزعزعة ثقة المستثمرين داخل الأسواق المالية، فإن المستثمرين دوما يرغبون في الاستثمار في مشروعات ذات عائد، ولتحقيق هذا يجب أن تعكس المعلومات المفصحة عن الشركات الوضعية الحقيقية لها، وكنتيجة لهذا مورست ضغوط كبيرة على الشركات من قبل الهيئات المشرفة على الأسواق المالية عن طريق وضع قيود وشروط متعلقة بالإفصاح المحاسبي، حيث أذى ظهور مكاتب الاستشارة المالية وشركات الاستثمار في الأسواق المالية إلى تنامي الوعي لدى المستثمرين وذالك في الرفع من سقف الشروط والقيود المتعلقة بالإفصاح المالي[2].

ثانيا: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

محاسبيا يعرف الإفصاح المحاسبي: "بأنه توضيح وعرض المعلومات في صلب القوائم المالية بطريقة صادقة وعادلة، وكذلك زيادة فاعلية العمليات التي تقوم بها في السوق المالي بنشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لتقييم درجة المخاطر التي تتعرض لها الشركة من أجل اتخاذ القرارات الصائبة التي تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها[3].

كما يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة "[4].

---

[1]طبيب أسامة، أثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الإفصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2019/2018، ص، ص 64،65.

[2]بودية خالد، دراسة عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي – حالة الجزائر- أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف01، 2018/2017، ص، ص 26،27.

[3]حكيمة مناعي، أثر جودة الإفصاح المحاسبي على تخفيض تكلفة رأس المال، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة الحاج لخضر باتنة1،العدد 08، ديسمبر 2018، ص123.

[4]صديق مسعود، صديقي فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد02، 2016، ص76.

كما يعرف كذلك بأنه: " بث المعارف ونقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر للاستفادة منها واستخدامها، وهو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها "[1].

يعرف أيضا بأنه: "عملية نقل المعلومات من داخل الشركة نحو أطراف خارجية كما يشير إلى أن هذا الإفصاح ليس موجها للمساهمين والمستثمرين فقط لتحليل أهمية الاستثمارات، ولكن موجه أيضا لأصحاب المصلحة الآخرين للحكم على أدائها "[2].

كما عرف مجلس المبادئ المحاسبية سنة 1970 م الإفصاح المحاسبي على أنه " تضمن التقارير المالية معلومات عادلة موثوق فيها عن مصادر الأموال واستخدامها بما يفيد الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى معلومات تفيد الإدارة الداخلية للوحدة الاقتصادية في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، وإلى تقديم معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة "[3].

من التعاريف السابقة نستخلص أن الإفصاح المحاسبي يستدعي إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالشركة، وعدم حذف أو كتمان أي معلومات تكون ذات أهمية أو منفعة للمستثمرين.

ثالثا: أهمية الإفصاح المحاسبي.

ظهرت أهمية الإفصاح المحاسبي نتيجة لتزايد شركات الأموال والنص في قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعيات العمومية، وقد أرفقته في كثير من الأحيان نماذج يجب إتباعها في عرض هذه المعلومات وتعليمات ونصوص رسمية من قبل الأجهزة الحكومية المعينة والمنظمات المهنية، غالبا هذه الأطراف لا يملكون السلطة لإلزام المنشأة بتقديم ما يرغبون.

تكمن أهمية الإفصاح من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية والتقارير) هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة يجب أن تهتم بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، إذ لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالشركة[4].

---

[1]ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقف المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السادس، المجلد الأول،2013، ص86.

[2]مجيليخليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية- دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف – أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2018/2017، ص59.

[3]سفير محمد، صحراوي ياسين، مبدأ وجود أساس فعال لحوكمة الشركات و أثاره في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة اتجاه بعض أراء الأكاديميين والمهنيين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، المجلد04، العدد01، 2019، ص81.

[4]قاضي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص8.

وبذلك أهمية الإفصاح المحاسبي متعددة نذكر منها ما يلي:[1]

- يمكن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية المساهمين من تقييم مدى نجاح الأداء في إدارة الأموال؛
- تساعد المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية؛
- يساعد أيضا على خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية؛
- يساعد الإفصاح المحاسبي على تقديم المعلومات الهامة ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل الضرائب وخلافه؛
- تساعد معلومات المفصح عنها في قائمة الدخل على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف والربحية خلال مدة معينة؛
- يساعد الإفصاح المحاسبي في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم؛
- يساعد الإفصاح المحاسبي على تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية التي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.

كما ازدادت أهمية الإفصاح المحاسبي بعد أزمة الكساد الكبير التي عرفها العالم عام 1929م وكاد أن ينتهي النظام الرأسمالي، حيث قامت أغلب الشركات المساهمة خلال هذه الفترة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية، وأدى هذا التلاعب إلى إظهار القوائم المالية بصورة غير حقيقية، وأدى إلى ارتفاع قيمة أسهم الشركات بصورة كبيرة وتم انخفاضها عند اكتشاف حقيقة هذه الشركات، مما أدى إلى إفلاس عدد كبير من المستثمرين، كما دفع هذا الأمر إلى إصدار قانون الأوراق المالية سنة 1932م الذي يعتبر قانون متعلقا بالإفصاح، لذلك تتبع أهمية الإفصاح في:[2]

أ- أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة عن المنشأة، وبالتالي حتى تكون القوائم والتقارير المالية موضوعية ومفيدة؛

ب- زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته؛

[1] إشراقة مهدي محمد عدلان، أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية (دراسة حالة: بنك فيصل الإسلامي – البنك الإسلامي السوداني)، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، جمهورية السودان، 2018، ص، ص 54،55.

[2] عطر نادر النور عثمان، دور الإفصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان (دراسة تطبيقية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، 2014، ص، ص 34،35.

ج- زادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، حيث أصبح الإفصاح شرطا في تأسيس إدارة أسواق المال الكفأة؛

د- الإفصاح المحاسبي له دور مهم في تحقيق آلية سوق رأس المال، من حيث تحديد أسعار الأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر والعائد الذي تحققه هذه الأسهم؛

هـ- تنبع أهمية الإفصاح للبنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع؛

و- تتعاظم أهمية نسبية للإفصاح في البنوك نتيجة إلى ما يعرف بالهرم السلطوي المقلوب للنظام المصرفي.

رابعا: أهداف الإفصاح المحاسبي.

غالبا ما يواجه المتتبع للدراسات المحاسبية صعوبات جمة وذلك للتداخل والترادف الشديدين بين كل من أهداف الإفصاح المحاسبي وأهداف القوائم المالية، وجد تعاظم هذا التداخل عندما تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي إلى الدور الإعلامي، ومن ذلك فكل واحد منهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية حسب وجهة نظر مستخدمي المعلومات. ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التظليل في عرض المعلومات المحاسبية والمالية، هذا بالإضافة إلى مساعدة مستخذي القرارات في صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وذلك في الجانب الاستثماري لدى يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات المرجو اتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط زمنيا بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل[1].

تكمن أيضا أهداف الإفصاح المحاسبي في تمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم من جراء تعاملهم مع الوحدات الاقتصادية؛ وتوجد أيضا أهداف أخرى نذكر منها ما يلي:[2]

- وصف البنود المعترف بها وتوفير قياسات مناسبة لهذه البنود ماعدا تلك القياسات المندرجة في القوائم المالية كتحديد القيمة العادلة المقدمة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية؛

[1] أحمد يوسف محمد، فتح الرحمان الحسن منصور، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصاريف الإسلامية في دور الرفع من كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية، "بتطبيق عينة من المصاريف الإسلامية"، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد02، 2015، ص85.

[2] بالعيد وردة، تقييم واقع الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة السيلة،، 2014، ص5.

- وصف البنود غير المعترف بها وتوفير قياسات مناسبة لها، كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون المباشرة الأخرى؛
- توفير المعلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من البنود المعترف بها وغير معترف بها، كتوضيح سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالرهن؛
- توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد عن الاستثمار كتحديد نسبة توزيعات الأسهم؛
- توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة بين السنة الواحدة وبين السنوات السابقة.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي.

يوجد عدة أنواع للإفصاح المحاسبي نذكر منهما:

أولا- الإفصاح الكامل (الشامل):

هو الإفصاح الذي يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، أي أن المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم المالية من المفروض أن تجيب على كافة التساؤلات المطروحة من قبل مستخدميها، فالإفصاح الشامل يجب أن يوفر معلومات كثيرة وتفصيلية، حيث يقصد به أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي، وأن يمتد فيها وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية ولكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري على القرارات[1].

ثانيا- الإفصاح الكافي:

ويقصد به اشتمال التقارير المالية على جمع البيانات والمعلومات والحقائق ذات الأهمية النسبية اللازمة لإعطاء المطلع عليها صورة واضحة عن نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، مثل هذا الإفصاح سوف يجعل القوائم المالية أكثر فائدة وأقل عرضة لسوء الفهم، ويتطلب الإفصاح الكافي ضرورة الإفصاح عن الأحداث الهامة والتي قد تحدث بعد نهاية الفترة المالية قبل نشر تلك القوائم[2].

[1] طبيب أسامة، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] عبير عبد الله محمد قريب، أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص138.

ثالثا- الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات أهمية ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين الدائنين وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية[1].

رابعا- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

حيث ظهر هذا الإفصاح نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذالك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، إذ هناك عدة أمثلة عن الإفصاح التثقيفي وهي الإفصاح عن التنبؤات المالية، الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في الكشوف المالية، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية سهم الواحد، التطور التاريخي للأنشطة لخطط الإدارة وأهدافها في المستقبل[2].

خامسا- الإفصاح الوقائي (التقليدي):

يعمل هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي من ذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين[3].

سادسا- الإفصاح التام:

يتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة المالية، وأن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط، وعدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية ذات منفعة لهذا المستثمر العادي[4].

---

[1]لقليطي الأخضر، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حميثر للنشر والترجمة، 2019، ص167.

[2]بن لخضر مسعود، أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي في الكفاءة المعلوماتية لسوق الأوراق المالية- دراسة مجموعة من الدول النامية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص: الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019، ص84.

[3]صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص65.

[4]نادية محمد حمد محمد، أثر الإفصاح المحاسبي قي القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية (دراسة حالة صندوق القومي للمعاشات)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، 2016، ص27.

المطلب الثالث: مقومات الإفصاح المحاسبي.

نظرا لعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية أدى ذلك إلى اختلاف الزوايا التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فكل طرف ينظر إلى الإفصاح بما يحقق مصلحته وأهدافه، وعليه سيتم تناول مجموعة من المقومات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

إن تحديد نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى دولة أخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد فكل مؤسسة تسعى إلى تلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين باختلاف أنواعهم.

في هذا المجال تظهر أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية من خلال حقيقة جوهرية مفادها أن الأغراض التي تستخدم فيها تكون من طرف جهات متنوعة، وعليه فإن تحديد الجهة المستخدمة يجب أن تسبق الحاجة إلى تحديد الغرض من استخدامها ومن جهة أخرى يساعد تحديد هذه الجهة على تحديد الخصائص الواجب توافرها في المعلومات سواء من حيث المستوى أو من حيث شكل وطريقة العرض[1].

والجدول الموالي يوضح أهم الجهات المستخدمة للقوائم المالية حسب بعض المنظمات المحاسبية كالآتي:

الجدول رقم(2-1): المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية.

الهيئات	المستخدمون الرئيسيون
مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية(FASB)	المستخدمون الحاليون والمرتقبون، الدائنون، مستخدمون آخرون يهتمون باتخاذ قرارات رشيدة في الاستثمار، الإقراض وقرارات أخرى.
لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC)	حملة الأسهم والدائنون الحاليون والمرتقين، الممولين، العملاء، العمال، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، السلطات التنظيمية والإحصائيين.

[1]قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المالية الدولية، دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية في ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، ل م د، في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس-سطيف- 2016/2015، ص67.

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)	–المستخدمون المباشرون: المساهمون الحاليون والمرتقبون، الزبائن، الموردون، السلطات الحكومية والضريبية للمستهلكين. –المستخدمون غير المباشرون: المستشارون، المحللون الماليون، سلطات الإشراف والتسجيل، مشرعو القوانين، الاتحادات التجارية، الجمهور العام.

المصدر: قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص67.

يتضح من الجدول أعلاه، أن هناك تشابه بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانوني (AICPA) ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في تحديدهم للفئات الرئيسية المستخدمة للقوائم المالية، إلا أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين قام بتصنيف المستخدمين الرئيسين بصورة أدق وأشمل لتشمل كل من المستخدمين المباشرين وغير المباشرين

ثانيا– تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو الملائمة، كما تعتبر أيضا الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها لدى تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض استخدام معلومات من جهة أخرى[1].

ثالثا– طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

وهذا بمعنى أن القوائم المالية والتقارير المحاسبية يجب أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية والكفيلة التي تجعلها واضحة وغير مضللة وتفي باحتياجات مختلفة لمستخدميها ويمكن تقسيم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها إلى:[2]

– **معلومات كمية:** هي معلومات مالية تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية ناتجة عن الأحداث التي تقوم بها المؤسسة وتعد بمثابة المادة الخام للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين، ويتم عرضها عادة في القوائم المالية.

[1] طبيب أسامة، مرجع سبق ذكره، ص، ص70،71.
[2] قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص، ص69،70.

– **معلومات غير كمية:** هي معلومات غير مالية يتم صياغتها في شكل وصفي والإفصاح عنها من شأنه أن يزيد من فهم المستخدمين للمبالغ الفنية الظاهرة في القوائم المالية.

رابعا– تحديد أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:

إن الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو تزويد الأطراف ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات المالية المتعلقة بنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي، والتي بدورها تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب، وتقدم هذه البيانات عبر القنوات الأساسية للإفصاح والمتمثلة في القوائم المالية الأربعة، ويتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها وذلك بالتركيز على الأمور الجوهرية؛ بالإضافة على ما تحتويه القوائم المالية الأساسية فإنه يمكن إعداد ونشر بعض القوائم الإضافية الأخرى، وكذلك الجداول الإحصائية التي تقدم معلومات إضافية عن نشاط الوحدة الاقتصادية.

من أبرز ما يوفره الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الوصول إليه أي عدم دفن المعلومة المهمة، أي يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية[1].

خامسا– توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

يعد التوقيت المناسب من الصفات المحددة الخاصة للملائمة، لذلك فإن المنفعة التي حققها متخذ القرار من المعلومات المفصح عنها ترتبط بمدى حصوله على تلك المعلومات في الوقت المناسب، ففي المراحل الأخيرة تزداد استخدام القوائم المالية المرحلية بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة للمستخدمين[2].

المطلب الرابع: مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي.

قبل التطرق إلى تعريف جودة الإفصاح المحاسبي يجدر الإشارة أولا إلى تعريف الجودة.

تعرف الجودة بأنها "مجموع الصفات والخصائص والمعايير التي يجب أن تتوفر في المنتوج وتتطابق مع رغبات المستهلكين".

[1]بلعيد وردة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير محاسبة الدولية، دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، 2020/2019، ص185.

[2]أسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية، جامعة مسيلة،2014/2013، ص28.

كما يمكن تعريف جودة الإفصاح المحاسبي "هي مدى مطابقة عمليات الإفصاح مع متطلبات مستخدمي البيانات المالية، حيث تسعى الشركة إلى مراقبة عمليات الإفصاح للوصول إلى أعلى درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"[1].

كما تعرف جودة الإفصاح المحاسبي بأنها "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات"[2].

ويمكن تعريف جودة الإفصاح أيضا بأنه "مجموعة من خصائص المعلومات التي تعكس مدى قدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي هذه المعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة وسليمة"[3].

المبحث الثاني: العلاقة القائمة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

إن وجود العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي الذي يتم عن طريق التقارير المالية والقوائم المالية الذي يعتبران من اهتمامات مجلس الادارة الذي يعتبر بدوره أهم آلية لحوكمة الشركات، حيث يضمن ويتابع باستمرار مدى احترام كل القواعد والإجراءات التي لها علاقة بإعداد هذه التقارير والقوائم المالية بكل شفافية.

المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

أولا: مفهوم القوائم المالية:

يمكن تعريف القوائم المالية على أنها "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كما تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكياتها[4].

ثانيا: أهداف القوائم المالية: يمكن تلخيص الأهداف الخاصة بالقوائم المالية فيما يلي:[5]

---

[1]سليمة بولجمر، خديجة بوشبطول، جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة،جامعة جيجل،2014/2013، ص10.

[2]حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص123.

[3]المرجع نفسه، ص124.

[4]عبد الكريم خيري، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي- دراسة حالة مجمع صيدال- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2014/2013، ص69.

[5]طالب عبد العزيز، بالمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة دراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة البليدة02، العدد02، المجلد04، 2020، ص101.

– الاهتمام بكافة الفئات المرتبطة بالقوائم المالية، وخصوصا المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين، حيث تعد هذه الفئات من أهم المتابعين للقوائم المالية؛

– متابعة المعلومات التي تساعد في تقدير حجم ودرجة المخاطرة المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن نشاط الشركة؛

– استخدام مقاييس التغيير في الالتزامات، والموارد المرتبطة بقياس الدخل الخاص بالمنشأة، من خلال الاعتماد على قائمة الدخل، حيث يساهم ذلك في تقديم الطريقة الأفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية بالمستقبل مقارنة بالتدفقات النقدية الفعلية؛

– تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للشركات، وذلك بهدف قياس أماكن الضعف والقوة ومعرفة مصادر الاستثمار والتمويل؛

– تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد، والناتجة عن الأنشطة الموجهة لتحقيق الأرباح، وذلك بهدف معرفة العوائد المتوقعة من الاستثمار، وتحديد مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها للموردين والدائنين، وإظهار قدرتها على سداد ضرائبها؛

– الإفصاح عن كافة المعلومات المناسبة لحاجة الأفراد الذين يستخدمون القوائم المالية.

ثالثا: أنواع القوائم المالية

أنواع القوائم المالية الأساسية التي تعدها المؤسسة وتتمثل في[1]:

1– قائمة الدخل: أولى بالأصح جدول حسابات النتائج كما يطلق عليه في الجزائر على انه عبارة على جدول يتم فيه التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة مع توضيح القدرة الكسبية في فترة زمنية معينة، محدد بالسنة المالية في الغالب.

يتمثل الهدف الأساسي من قائمة الدخل و من أي قائمة مالية أخرى هو تزويد مستعمليها بالمعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلاني واهم هده الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي:

– تقييم جدري للاستثمارات وعوائدها؛

–تقييم كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعاليتها؛

[1]إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية الدولية-دراسة مقارنة- مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2016، ص، ص151،152.

– تقيم قدرة المؤسسة على أساس الإقراض من المصارف والمستثمرين.

2–قائمة المركز المالي أو الميزانية :يمكن تعريفها على أنها قائمة توفر معلومات محاسبية التي تمثل مقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنها، وذلك في الفترة المالية المحددة بالسنة المالية أي يمكن القول بأنها وثيقة تحمل جانبين، جانب الأصول، وجانب الخصوم أي التزامات المؤسسة تجاه الغير ويجب التوازن بين جانبي الميزانية.

3–قائمة التغيرات في حقوق الملكية: هي أحد أهم القوائم المالية التي تبرز التغيرات بالزيادة أو التخفيض في صافي أصول المؤسسة، وتمثل حلقة ربط بين الميزانية وقائمة المركز المالي.

إن أهمية قائمة التغيرات في حقوق الملكية تكمن في التغير الذي حدث في قائمة الدخل متمثل في أرباح أو خسائر في الدورة المالية وما نتج عنه من تغيير قائمة الأرباح المحتجزة.

رابعا: أهمية حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية، إذ أن الشفافية المالية والمحاسبية ما هي إلا جزء ن الإطار الأكبر لحوكمة الشركات، لذا لا بد من وجود آليات وأدوات يعتد عليها لضمان جودة المعلومة المحاسبية، ومن أهمها الإفصاح المحاسبي الذي يمكّن تطبيقه من توفير قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالجودة والموضوعية العالية[1].

فتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يكسب الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين ما يساهم في جدب رأس المال، والحفاظ على الثقة والنزاهة، وعلى النقيض فأن غياب أو ضعف تطبيق قواعد الحوكمة يسهم في ضعف الإفصاح المحاسبي وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين وفي خفض مستوى الشفافية والنزاهة[2].

كما أن حوكمة الشركات ترتبط ارتباطا وثيقا مع جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية كونها تسعى لتعزيز الشفافية والدقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المفصح عنها في مختلف القوائم المالية، ما يساعد على نشر وتوفير المعلومات اللازمة والمناسبة في الوقت المناسب للمساهمين والمستثمرين ومختلف أصحاب المصلحة، وبالتالي مساعدتهم على اتخاذ القرار المناسب.

[1]هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول "الحوكمة الحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، ص 19.

[2]فتحة أميرة وآخرون، انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 10، العدد 02، جامعة مستغانم، 2020، ص 155.

وفي هذا المجال فقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد حوكمة الشركات التي تعد الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ الأساسية المكونة لحوكمة الشركات، وتؤكد حوكمة الشركات على أن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب أن يشمل كافة المسائل المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة ومكافآته، بالإضافة إلى أن الحوكمة تشجع على تبني معايير محاسبة ومراجعة عالية الجودة ومعترف بها دوليا، وذلك لما لها من قدرة على تقديم تقارير وثوق بها ومقارنتها[1].

المطلب الثاني: علاقة حوكمة الشركات بجودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

أولا: تعريف التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي في الشركة، حيث تعرف بأنها " وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها والإطلاع عليها من طرف عدة مستعملين كالمستثمرين، العمال، الدولة، وغيرهم من أصحاب المصالح"[2].

ثانيا: خصائص التقارير المالية الفعالة:

ينبغي لنظام التقارير المالية أن يكون فعالا ويستند إلى أساس منطقي وذلك بتوفر مجموعة من الخصائص منها:[3]

1- **الشفافية:** تعني الشفافية أن يكون المستخدم قادرا على مشاهدة الوقائع الاقتصادية التي حدثت في المؤسسة، والتي يجب أن تعكسها بوضوح التقارير المالية، حيث أن الإفصاح الكامل والعرض العادل للبيانات في التقارير المالية يعزز مفهوم الشفافية؛
2- **الشمولية:** ينبغي أن تشمل التقارير المالية جميع المعاملات التي لها نتائج مالية في المؤسسة إضافة إلى المعاملات الجديدة، ومنه فإن الإطار الفكري للتقارير المالية الفعالة يجب أن يرتكز على مبادئ عالمية بما يكفي لتوفير التوجيه لتسجيل المعاملات على حد سواء القائمة والمطورة حديثا؛
3- **الإتساق:** التقارير المالية الفعالة يجب أن تضمن اتساق معقول بالنسبة للمؤسسة والفترة الزمنية، وبعبارة أخرى المعاملات المتماثلة يجب أن تقاس وتعرض بطريقة مماثلة بغض النظر عن مجال الشركة الجغرافي، وحجمها وخصائص أخرى.

[1] المرجع نفسه، ص، ص 154، 155.
[2] حرفوش أنيسة، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة فرحات عباس، سطيف01، العدد01، المجلد02، 2019، ص182.
[3] سوياد أمينة، دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير مراجعة الدولية – دراسة استقصائية لأراء مراجعي الحسابات بولاية سطيف- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، 2017/2016، ص9.

ثالثا: أهمية حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

يعتبر التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات مدخلا فعالا لتحقيق دقة وموضوعية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وذلك بالالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، حيث أن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات هما وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، حيث أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين حيث تظهر أهمية الإفصاح في التقارير المالية إلى زيادة حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال و بورصات الأسهم والسندات، كذلك فإن الأثر المباشر لتطبيق قواعد الحوكمة وإعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات التي تنتجها التقارير المالية وهي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها للسوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار، حيث أن توفير التقارير المالية للشركة يساعد القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، إذ أن تحقيق المعلومات المحاسبية التي ينتج عنها تأثير مباشر وصريح على التقارير المالية يضمن زيادة الشفافية في الإفصاح لكافة المتعاملين في الأوراق المالية، بذلك تمثل الدعامة الأساسية لنجاح الأسواق المالية.

خلاصة

من خلال ما تم تناولنه في هدا الفصل نستنج أن للإفصاح المحاسبي مر بعدة مراحل و أصبح كالاهتمام لتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح و الشفافية لإظهار المعلومات المالية للشركات و إظهار البيانات و المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية و بالتالي استرجاع الثقة في المعلومات المحاسبية و ذالك راجع إلى الاهتمام الكبير لحوكمة الشركات والتي أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية التي تفرض على الحسابات للتأكد من صحة القوائم المالية وما تتضمنه المعلومات المحاسبية.

إذ أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظرا لتعدد المستخدمين واختلاف احتياجاتهم وذلك من اجل إعطاء مصداقية و شفافية للمعلومات المحاسبية المنشورة في صلب القوائم المالية لتسهيل فهمها و تفسير محتواها وتحليل الأرقام الإجمالية من قبل مستخدمي تلك القوائم وبتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تخدم مصالحهم الشخصية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة الكاتمية للفلين- جيجل -

- **المبحث الأول: تقديم المؤسسة الكاتمية للفلين-جيجل-**
- **المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة.**
- **المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة وتحليلها.**

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى أهم المفاهيم المرتبطة بكل من حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي وإبراز دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي من خلال حماية حقوق المساهمين وضمان المعاملة المتكافئة بينهم وحماية حقوق أصحاب المصلحة، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى دورها الكبير في الإفصاح والشفافية عن مختلف المعلومات الواردة في الدفاتر المحاسبية والتقارير المالية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذه المفاهيم على إحدى المؤسسات الجزائرية العمومية والمتمثلة في "المؤسسة الكاتمية للفلين–جيجل–" للتعرف على واقع كل من حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي داخل هذه المؤسسة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى سنحاول إبراز مدى مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية داخل هذه المؤسسة.

وسيتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الكاتمية للفلين–جيجل–

المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الكاتمية للفلين-جيجل-

تمهيد:

يعتمد قيام الاقتصاد الوطني على استمرارية المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت خاصة أو عمومية، وذلك للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في السوق الوطني، من خلال مساهمتها في تغطية احتياجاته من المواد الأولية والمنتجات، كما أنها تساهم في تطوير العلاقات مع الدول الأجنبية من خلال تسويق منتجاتها إليها، ومن بين هذه المؤسسات نجد المؤسسة الكاتمية للفلين التي سنحاول التعرف عليها من خلال المبحث التالي:

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الكاتمية للفلين-جيجل- وتطورها التاريخي:

أولا- التعريف بالمؤسسة:

تعتبر المؤسسة الوطنية للفلين إحدى مؤسسات القطاع العام التي تحتل مكانة هامة في سوق الفلين على المستوى الوطني، وهي عبارة عن مؤسسة إنتاجية يعتمد نشاطها على التموين بالمواد الأولية، والإنتاج ثم البيع.

ثانيا- تطور التاريخي للمؤسسة:

أنشئت المؤسسة الوطنية للفلين(S.N.L) بمقتضى الأمر رقم 67 بتاريخ 09/ 09/ 1967 م مقرها الجزائر العاصمة، وطبقا للإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة الاقتصادية للمؤسسات وبموجب الأمر 43/72 المؤرخ في 1972/10/03، تم تحويل هذه الأخيرة إلى شركة وطنية للفلين والخشب (S.N.L.B) ، وبموجب الأمر 105/83 المؤرخ في 29/ 01/ 1983م تم إنشاء المؤسسة تحت اسم المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة المشتقة منه(E.N.L)، حيث تم نقل مقرها من الجزائر العاصمة إلى جيجل.

وبعد صدور القوانين 88-88/01-88/03-04 المؤرخة في 1988/01/12 م والتي تضمنت استقلالية المؤسسة العمومية، حولت المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة إلى مؤسسة اقتصادية عمومية مستقلة، ثم حولت إلى مؤسسة عمومية في شكل شركة ذات أسهم بعقد موثق مؤرخ في 1991/03/16، حيث قدر رأسمالها ب 20.000.000 د.ج مقسمة إلى 800 سهم.

وفي عام 1992 تم رفع رأسمالها إلى 50.000.000 د.ج، وفي عام 1994 تم نقل المقر إلى ولاية عنابة نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية، وفي تاريخ 2000/06/05م بعقد موثق تمت مطابقة القانون الأساسي للمؤسسة، وأنشئ مجمع صناعة الفلين (G.L.A/spa) والفروع المنبثقة عنه برأس مال يقدر ب 50.000.000.00 د.ج. وفي 2000/07/01 بعقد موثق تم إنشاء فرع جيجل الكاتمية للفلين، المؤسسة العمومية الاقتصادية، في الشكل القانوني لشركة ذات أسهم برأسمال قدره 1.000.000.00 د.ج والذي تم رفعه إلى 157.350.000.00 د.ج في 2001/01/31، وإلى 351.175.000.00 د.ج في 2007/12/30.

وفي عام 2006/03/08 وبموجب تعديل القانون الأساسي للمؤسسة أصبحت تابعة إلى مجمع (S.O.D.I.A.F).

وتعتبر مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين- حاليا- إحدى الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للفلين E.N.L سابقا، حيث يوجد مقر المؤسسة بطريق بجاية -جيجل- ، ويتربع على مساحة تقدر ب 4,10 هكتار، ويتكون من ورشتين، الأولى لإنتاج الفلين والثانية لإنتاج المواد العازلة، كما تقدر المساحة المغطاة للمصنع كليا ب 10.642 م^2 تتوزع كما يلي:

- ورشة لإنتاج الفلين الممدد مساحتها تقدر ب 5.374 م^2؛
- ورشة المنتجات العازلة مساحتها تقدر ب 1.800م^2؛
- ورشة الصيانة مساحتها تقدر ب750م^2؛
- المخزن مساحته تقدر ب 10130 م^2؛
- الإدارة وملحقاتها مساحتها تقدر ب 786 م^2 ؛
- مرافق أخرى مساحتها تقدر ب 802 م^2 .

من جهة أخرى يضم المصنع مساحة مهيأة وغير مغطاة تقدر ب 8.350 م^2، تستعمل لتخزين المادة الأولية المتمثلة في الفلين، قدرة استيعابها تصل إلى 27.000 قنطار من الفلين.

وفيما يخص عدد العمال بالمؤسسة فإنه يتناقص سنة بعد أخرى، حيث بلغ عددهم سنة 1994 حوالي 178عامل، وأصبح سنة 1997 حوالي 151 عامل ، وسنة 2001 ما يقارب 148 عامل ليصل سنة 2002 إلى 136 عامل، ويرجع هذا التناقص إلى طموح المؤسسة في تخفيض عدد العمال إلى 120 عامل في ظل الاتفاقية العامة للمؤسسة، وإلى التطورات الاقتصادية في جو المنافسة وذلك بالإحالة على التقاعد، وإدخال عمال مؤقتين جدد، وتوفير تسهيلات للعمال الراغبين في التقاعد قبل السن القانوني للتقاعد وتقديم مكافآت لهم، وقد بلغ عددهم سنة 2009 ما يعادل 111 عامل موزعين على مختلف المصالح، مع العلم أن عدد العمال الدائمين هو 88 عامل والباقي عبارة عن عمال مؤقتين أي 23عامل، ويداوم العمال بنظام عادي أي 8 ساعات يوميا، من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف النهار ومن الواحدة زوالا إلى الرابعة مساء.

وفيما يلي جدول يبين توزيع العمال على مختلف المصالح بالمؤسسة:

الجدول رقم (3-1): توزيع العمال على مختلف المصالح داخل المؤسسة محل الدراسة.

المصـــالح	عدد العمـــال
الإدارة العامة	05
مديرية التموين	08
مديرية الإدارة العامة	03
مديرية التجارة	07
مديرية المحاسبة والمالية	03
دائرة الأمن والنظافة	14

مصلحة الصيانة	08
مصلحة إنتاج الفلين	16
مصلحة إنتاج المواد العازلة	16
فرع واد العنب	05
المجموع	85

المصدر: مصلحة تسيير المستخدمين بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة وأهدافها:

يمكن حصر الأهمية الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

- تعتبر واحدة من المؤسسات العمومية التي حافظت على نشاطها وبقيت مستمرة في الإنتاج والحفاظ على مناصب الشغل، فهي تشكل دعما للقطاع العمومي؛
- المساهمة في تغطية احتياجات السوق الوطنية من مادة الفلين؛
- دعم القطاع الصناعي على المستوى المحلي والقومي، واستغلال طاقات محلية خاصة من مادة الفلين التي تغطي مساحات واسعة من تراب الولاية والولايات المجاورة؛
- توفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة.

وتسعى المؤسسة من خلال عملها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح،
- توسيع مجال نشاطها وذلك بفتح نقاط جديدة لإنتاج وتسويق المنتجات،
- إتباع الطرق المتطورة في الإشهار لتسويق منتجاتها؛
- السعي إلى تطوير العلاقات مع الدول الأجنبية، لتصدير أكبر كمية ممكنة من الإنتاج لها مما يعني – المساهمة في زيادة الصادرات على مستوى الاقتصاد الوطني، وجلب العملة الصعبة وتنشيط حركة التعاملات مع الخارج.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكاتمية للفلين:

يعكس الهيكل التنظيمي لهذه الوحدة طبيعة نشاطها الإنتاجي والتجاري إذ يحتوي على مديرية عامة للمؤسسة (مديرية الإدارة العامة)، أمانة عامة وأربع مديريات تابعة لهما، وكل مديرية تنقسم إلى أقسام فرعية تسهل عملية التسيير والتنظيم والإنتاج.

ويمكن عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

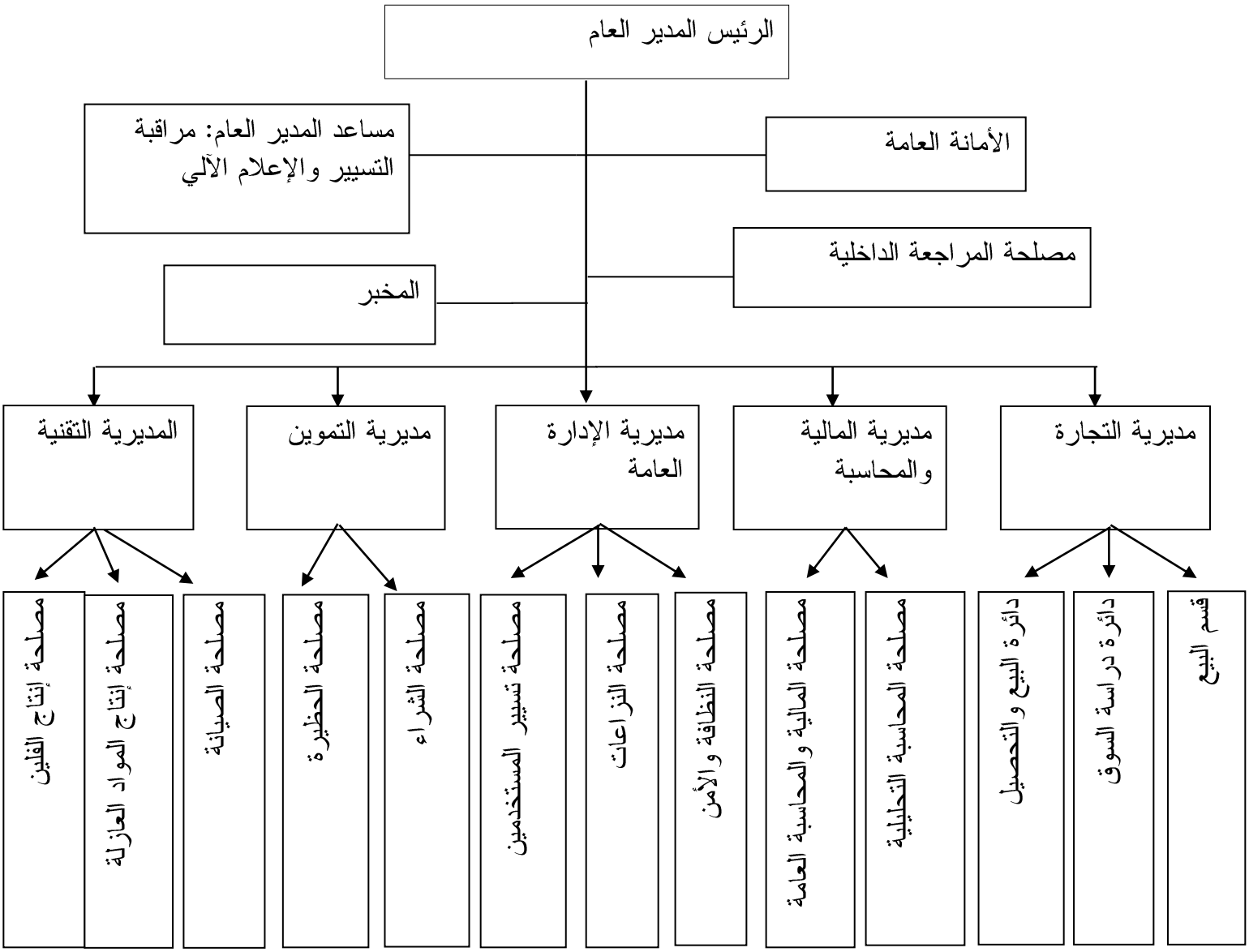

المصدر: وثائق داخلية لمديرية الإدارة العامة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المؤسسة تتكون من خمس مديريات، وفيما يلي توضيح لهذه المديريات ومهامها :

أ- مديرية المالية والمحاسبة:

من بين مهام هذه المديرية أنها تعمل على تسجيل مختلف العمليات الصادرة يوميا إضافة إلى تحضير الميزانية الافتتاحية والختامية للمؤسسة، وتتكون هذه المديرية من:

مصلحة المالية والمحاسبة العامة؛

مصلحة المحاسبة التحليلية وتسيير المخزون.

ب-مديرية الإدارة العامة:

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام موضحة كما يلي:

- **مصلحة تسيير المستخدمين:** تعمل هذه المصلحة على تنفيذ القرارات الخاصة بالعمالة وكذا الإشراف على الحضور والغياب، والعمليات الخاصة، وإعداد قائمة الأجور، وتسهيل عملية اتصال العمال بمصالح الضمان الاجتماعي مع منح تحفيزات للعمال.
- **مصلحة النزاعات:** تهتم بكل القضايا الخاصة بالمؤسسة مثلا: عندما تباع سلعة لزبون معين ولا يتم الدفع في وقت محدد، تتم مقاضاته في المحكمة عن طريق محامي الشركة ومدير الإدارة.
- **مصلحة الأمن والنظافة:** إن هذه المصلحة تقوم بمساعدة العمال على تأدية مهامهم بصورة سليمة، مما يساعد في تنمية وتحسين الإنتاج كما تعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتأدية العمل بصورة طبيعية، ومن مهامها حماية وحراسة الأموال ليلا ونهارا، والسهر على نظافة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

ج- مديرية التجارة: وتشتمل على المصالح التالية:

دائرة البيع والتحصيل: تعتبر هذه الدائرة من الدوائر الرئيسية في المؤسسة حيث تلعب دورا هاما في السير الحسن لنشاطها وتقوم بما يلي:

- تحديد العلاقات الخارجية للمؤسسة مع الموردين والزبائن؛
- الإشراف على تنظيم ومراقبة مدخلات ومخرجات المؤسسة من السلع والبضائع؛
- التكفل بمراحل تنفيذ النشاطات التجارية بالمؤسسة؛
- الربط والتنسيق بين جميع أقسام المؤسسة من خلال الوثائق؛
- تحديد أسعار البيع وكذا تسويق المنتجات النهائية؛
- الحصول على المعلومات الخاصة بالبيع والشراء.

دائرة دراسة السوق: يتم دراسة السوق عن طريق أشخاص لهم الخبرة في هذا المجال، حيث يعملون على تفصيل الدراسة المجملة التي تكون في السوق، وتستغرق هذه الدراسة حوالي عام تقريبا، وتكون من حيث: السعر، والمكان...الخ وذلك بهدف معرفة طلبات المستهلكين ودراسة الوضع التنافسي للمؤسسة، وهل سيحقق هذا المنتوج ربحا أم لا.

قسم البيع: وهو القسم الذي يتولى تصريف وتسويق الإنتاج للزبائن.

د- مديرية التموين: تلعب هذه المديرية دورا كبيرا، إذ تعمل على إيصال المواد الأولية للمؤسسة ويقوم رئيس المديرية بإعداد قائمة المشتريات للمواد الأولية والتجهيزات وإرسالها إلى المدير ليوافق عليها مع مراعاة القرارات المالية، وتضم هذه المديرية:

مصلحة الشراء وحظيرة السيارات: وتتضمن قسم الشراء، قسم التخزين، وقسم متعلق بحظيرة السيارات، وتتمثل مهامها في تزويد المؤسسة بمختلف المواد الأولية واللوازم وإيصالها إلى قسم الإنتاج، يقوم رئيس المصلحة

بإعداد قائمة المشتريات من المواد الأولية والتجهيزات وإرسالها إلى المدير العام للموافقة عليها وذلك مع مراعاة السعر والوقت.

هـ- المديرية التقنية: تنقسم هذه المديرية إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

مصلحة إنتاج الفلين: يرأسها رئيس مصلحة الإنتاج، إذ يعمل على مراقبة عملية الإنتاج وإعطاء الأوامر للعمال بالانضباط والدقة والإتقان في العمل لتسليم المنتج في وقته المحدد وبالنوعية والجودة المناسبة كما يعمل إلى جانب رئيس المصلحة مساعد له، وهذه المصلحة تنتج صفائح الفلين.

مصلحة إنتاج المواد العازلة: تقوم بإنتاج منتجين.

مصلحة الصيانة: تهتم هذه المصلحة بإصلاح الآلات ومتابعة التجهيزات وصيانتها واستمرارية عملية الإنتاج والحفاظ عليها في أحسن حال، من أجل الدقة في العمل والحصول على نوعية جديدة.

المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة.

إن إجراء الدراسة الميدانية يكون وفق مراحل وضوابط لابد من التقيد منها، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استعملنا مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعتها، بهدف عرض، معالجة، وتحليل المعطيات، والتي سنتطرق لها فيما يلي:

المطلب الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة الميدانية.

تعد منهجية الدراسة محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء فرضيات الدراسة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة.

أ- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين العاملين في المؤسسة الكاتمية للفلين جيجل والبالغ عددهم 85 موظفا.

ب- **عينة الدراسة:** تم الاعتماد على العينة في هذه الدراسة نظرا لكبر حجم المجتمع وصعوبة الوصول إلى جميع مفرداته خاصة مع ضيق المجال الزمني للدراسة، كما يهدف من العينة التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، وقد تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية، وتم اعتماد التوزيع المباشر لضيق الوقت، وقد قدر عدد الاستبيانات الموزعة ب 70استمارة، تم استرجاع 55 استمارة صالحة للمعالجة.

ثانيا: نموذج ومتغيرات الدراسة:

أ- **نموذج الدراسة:** انطلاقا من الدراسة النظرية، وبعد الاطلاع على بعض الدراسات الميدانية في هذا الموضوع، وبعد استشارة أساتذة في التخصص، تم تشكيل نموذجا للدراسة ينطلق من فكرة كيفية جعل حوكمة الشركات كأداة فاعلة للرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في مختلف القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال تطبيق المبادئ التي تقوم عليها والمتمثلة في حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم،

حماية حقوق أصحاب المصلحة، تعزيز الإفصاح والشفافية، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (3-2): نموذج الدراسة الميدانية

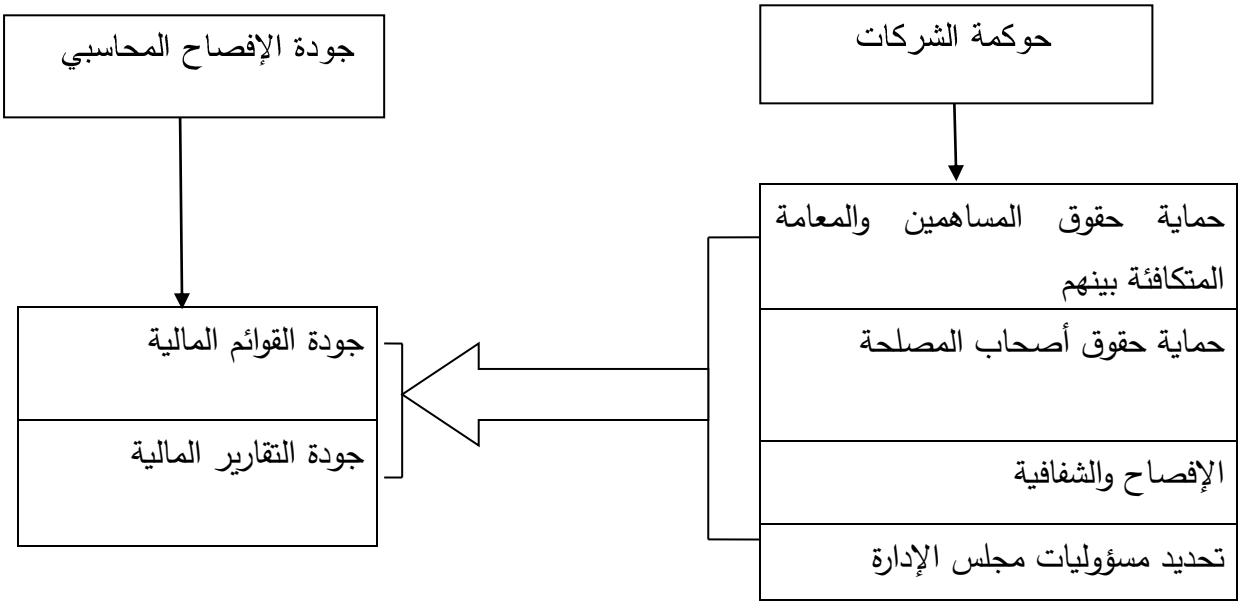

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الدراسات السابقة.

ب- متغيرات الدراسة : من أجل الخوض في الدراسة وفهم العلاقة بين التغيرين، كان لابد من تحديد التغير المستقل والتغير التابع، وكذا معرفة الجزئيات المكونة لهذين المتغيرين من أجل معرفة كيف يؤثر التغير المستقل في المتغير التابع.

- **المتغير المستقل:** ويتمثل في حوكمة الشركات من خلال المبادئ التي تقوم عليها، والمتمثلة في: حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم، حماية حقوق أصحاب المصلحة، الإفصاح والشفافية، تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة.

- **المتغير التابع:** يتم تناول المتغير التابع المتمثل في جودة الإفصاح المحاسبي من خلال مدى جودة المعلومات المفصح عنها في كل من القوائم المالية والتقارير المالية.

ثالثا: أدوات الدراسة:

- **الوثائق والسجلات:** بغرض التعريف بالشركة محل الدراسة وجمع المعلومات الضرورية المتعلقة بها، تم الاطلاع على بعض الوثائق الإدارية التي قدمت لنا من طرف رؤساء الأقسام فيما يخص الهيكل التنظيمي، مهام كل مكتب، تعداد الموظفين.

- **الاستبيان:** يعتبر وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائها على مجموعة من الأسئلة والعبارات والمطلوب من المبحوثين الإجابة والرد عنها، هو الأكثر استخداما وشيوعا في مجال البحوث الإنسانية والاجتماعية، وبعد الاطلاع على أدبيات موضوع الدراسة في جانبه النظري، وكذا الدراسات السابقة التي لها صلة بمتغيرات الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقديم الاستبيان في شكله النهائي كما هو موضح في الملحق رقم(1).

والجدول الموالي يوضح المحاور الرئيسية التي تضمنها هذا الاستبيان:

الجدول رقم(3-2): محاور استبيان الدراسة الميدانية

المحور الأول	البيانات الشخصية	(الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي ،المهنة، سنوات الخبرة)
المحور الثاني	واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة	مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة. مبدأ الإفصاح والشفافية. مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة .
المحور الثالث	دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة محل الدراسة	دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على استبيان الدراسة الميدانية.

- وقد تم الاعتماد في قياس متغيرات الدراسة على مقياس(سلم) ليكرتlikerrt الخماسي، الذي يعتبر أحد أكثر المقاييس شيوعا لقياس أراء المبحوثين، ويتكون هذا المقياس من جملة خيارات مترجمة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-3): مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مقياس ليكارت.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية للدراسة.

بعد عملية فحص ومراقبة جميع الاستبيانات المسترجعة، قمنا بتفريغ بياناتها في الكمبيوتر باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية " statistical package for social science " والذي يرمز له باختصار "SSPS" والذي يحتوي على مجموعة أساليب واختبارات تندرج ضمن الإحصاء الوصفي الاستدلالي، ومن خلاله استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

- **المدى:** يعبر عن الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة بين البيانات المعنية، ولتحديد مجال كل فئة يتم تحديد مداها وطولها على النحو التالي:

المدى= أكبر قيمة – أصغر قيمة أي (5-1=4)

- حساب طول الفئة= المدى / عدد الفئات= 5/4 = 0,8

وعليه يصبح الحد الأدنى للفئة الأولى 1 والحد الأعلى لها هو1,80 وعلى هذا الأساس تتكون فئات المقياس الخماسي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): فئات مقياس ليكارت الخماسي ودلالتها

رقم الفئة	مجال الفئة	الدرجات	الأوزان	دلالة الفئة
01	]1,80-1]	غير موافق بشدة	01	منخفضة جدا
02	]2,60-1,80]	غير موافق	02	منخفضة
03	]3,40-2,60]	محايد	03	متوسطة
04	]4,20-3,40]	موافق	04	عالية
05	]5,00-4,20]	موافق بشدة	05	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي.

- **معامل الإرتباط بيرسون " persson"**: لدراسة العلاقة بين المتغيرين ودرجة الارتباط وللتأكد من صدق الاتساق الداخلي والاتساق البنائي للاستبيان.
- **معامل الثبات ألفاكرونباخ " Oronbach'sAlfar":** للتأكد من ثبات الاستبيان.
- **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية لعينات الدراسة.
- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:**لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الاستبيان ولمعرفة مقدار تشتت الإجابات.
- **اختبارT للعينة الواحدة:**لفحص متوسط متغير ما أصغر أو يساوي أو أكبر من قيمة ثابتة وتساوي في مقياس ليكرت likerrt لهذه الدراسة ثلاثة لأنها تتوسط درجات الإجابة.

وقد تم الاعتماد عليه لمعرفة دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي، ومن تم اختيار الفرضيات المتعلقة بهذا الخصوص.

- **معامل الالتواء و التفلطح :** للتأكد من أن متغيرات الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي، فيجب أن تكون قيمة معامل الالتواء محصورة بين (3+≤4 5 ≤3-) أما معامل التفلطح فيجب أن تكون أقل من 20.

- **معامل تضخم التباين والتباين المسموح:** للتحقق من عدم وجود مسألة ارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة.

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة:

أولا: اختبار صدق الاستبيان:

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس ما وضعت لقياسه وذلك من خلال كل من الصدق الظاهري البنائي (الداخلي).

1- الصدق الظاهري للاستبيان:

لاختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين، تألفت من(03) أساتذة متخصصين في جامعة محمد الصديق بن يحي(أنظر الملحق رقم 02)، حيث تم إجراء التعديلات المناسبة في مستوى اقتراحاتهم وملاحظاتهم لإخراجها في صورتها النهائية مما جعل المقياس أكثر دقة وموضوعية.

2- **الصدق البنائي (الداخلي) للاستبيان:**

ويقصد به مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، فبعد التأكد من الصدق الظاهري للأداة قمنا بتطبيقها ميدانيا على البيانات الكلية للدراسة، وذلك لحساب معامل الإرتباط بيرسون "persson" لمعرفة الصدق الداخلي للاستبيان، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة على النحو التالي:

2-1- الصدق البنائي لعبارات المحور الثاني:

للتأكد من الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني المتمثل في مبادئ حوكمة الشركات، نقوم بالتأكد من الصدق الداخلي لعبارات كل بعد من أبعاده الأربعة والمتمثلة في: مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم والذي يتضمن (6) عبارات، مبدأ حقوق أصحاب المصلحة الذي يتضمن (6) عبارات، مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يتضمن (6) عبارات، مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة الذي يتضمن (6) عبارات.

الجدول رقم(3-5): معامل الارتباط بيرسون " pérson" لعبارات مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاجمالية
1	تكفل المؤسسة محل الدراسة حماية حقوق المساهمين المتعلقة بتسجيل، نقل، تحويل، وبيع ملكية أسهمهم.	0,484**	0,000
2	تضمن المؤسسة محل الدراسة للمساهمين الآليات المناسبة للمشاركة في	0,749**	0,000

	أرباح المؤسسة.		
3	تعمل المؤسسة محل الدراسة على توفير آليات ملائمة تسمح للمساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة عن مختلف القرارات المهمة التي تخص تسيير أمور المؤسسة.	0,738**	0,000
4	توفر المؤسسة محل الدراسة الآليات القانونية التي تسمح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اتخاذ القرارات المهمة في المؤسسة.	0,725**	0,000
5	تقوم المؤسسة محل الدراسة بالإفصاح على مختلف المعلومات التي تهم المساهمين بشكل عادل وفي الوقت المناسب.	0,681**	0,000
6	توفر المؤسسة محل الدراسة مختلف التقارير المالية والمحاسبية لجميع المساهمين بصفة دورية ومنتظمة.	0,603**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى 0,01= α اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

يتضح من الجدول رقم(3-5) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم والدرجة الكلية لجميع عباراته موجبة ودالة إحصائيا عند(0,01 =α) كما أن جميع القيم الإجمالية أقل من (0,01) مما يدل على أن عبارات هذا المبدأ صادقة لما وضعت لقياسه وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

الجدول رقم (3-6): معامل الارتباط بيرسون "pérson" لعبارات مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاجمالية
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصلحة وفقا لأحكام القانون في المؤسسة محل الدراسة.	0,541**	0,000
2	يتم العمل على توفير آليات مناسبة لمشاركة أصحاب المصلحة على تحسين مستويات الأداء للمؤسسة محل الدراسة.	0,596**	0,000
3	تتوفر قنوات فعالة وملائمة في المؤسسة محل الدراسة من أجل نشر وإيصال المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لجميع الأطراف ذات المصلحة.	0,623**	0,000
4	يتم الإفصاح عن مختلف التقارير المالية والمحاسبية في المؤسسة محل الدراسة لجميع الأطراف ذات المصلحة وبشكل عادل.	0,619**	0,000

5	تعمل المؤسسة محل الدراسة على الإفصاح عن مختلف المخاطر والتهديدات التي تضر بحقوق أصحاب المصلحة.	0,680**	0,000
6	تعمل المؤسسة محل الدراسة على تعويض أصحاب المصلحة عند انتهاك حقوقهم التي يمنحها لهم القانون.	0,475**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى 0,01= α اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

يتضح من الجدول رقم(3-6) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة والدرجة الكلية لجميع عباراته موجبة ودالة إحصائيا عند(0,01= α) كما أن جميع القيم الإجمالية أقل من (0,01) مما يدل على أن عبارات هذا المبدأ صادقة لما وضعت لقياسه وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

الجدول رقم(3-7): معامل الارتباط بيرسون "pérson" لعبارات مبدأ الإفصاح والشفافية

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاجمالية
1	يتم الإفصاح بالشكل الكاف وفي الوقت المناسب عن مختلف المعلومات والنتائج التي تحققها المؤسسة محل الدراسة.	0,529**	0,000
2	تتناسب عملية الإفصاح التي تقوم بها المؤسسة محل الدراسة مع مبادئ حوكمة الشركات التي يحددها القانون.	0,842**	0,000
3	تسمح آلية الإفصاح والشفافية المطبقة على مستوى المؤسسة محل الدراسة بنشر وتبادل المعلومات ذات الجودة العالية بين المستويات الإدارية المختلفة والمساهمين ومختلف الأطراف ذات المصلحة.	0,690**	0,000
4	تتميز المعلومات التي يتم الإفصاح من قبل المؤسسة محل الدراسة بالدقة، الأمانة، الموضوعية، الصدق، والحيادية، من أجل ضمان استفادة جميع الأطراف منها.	0,596**	0,000
5	يتم الإفصاح بشكل دقيق عن مختلف المخاطر والتهديدات التي تواجه المؤسسة محل الدراسة.	0,599**	0,000
6	تعكس المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية والمحاسبية في المؤسسة محل الدراسة حقيقة المركز المالية للمؤسسة.	0,734**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى 0,01= α اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

يتضح من الجدول رقم(3-7) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات مبدأ الإفصاح والشفافية والدرجة الكلية لجميع عباراته موجبة ودالة إحصائيا عند(α =0,01) كما أن جميع القيم الإجمالية أقل من (0,01) مما يدل على أن عبارات هذا المبدأ صادقة لما وضعت لقياسه وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

الجدول رقم (3-8): معامل الارتباط بيرسون "pérson" لعبارات مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاجمالية
1	يعمل مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه إستراتيجية وسياسة المؤسسة بما يضمن استمرارها وتعظيم أرباحها.	,0390**	0,003
2	يعمل مجلس الإدارة على سلامة التقارير المالية والمحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.	0,600**	0,000
3	يعمل مجلس الإدارة بالمؤسسة محل الدراسة على الإشراف العام على عملية الإفصاح على البيانات والمعلومات وعلى مختلف قنوات الاتصال داخل المؤسسة.	0,795**	0,000
4	يقوم مجلس الإدارة بتحديد المرتبات والحوافز المادية بشكل حيادي يلقى قبول جميع الأطراف داخل المؤسسة محل الدراسة.	0,549**	0,000
5	يعمل مجلس الإدارة بشكل فعال وكفء للتصدي لمختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة محل الدراسة.	0,720**	0,000
6	يضمن مجلس الإدارة بالمؤسسة محل الدراسة معاملة كافة المساهمين والأطراف ذات المصلحة بشكل عادل ونزيه واحترام حقوقهم التي يكفلها لهم القانون.	0,620**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى α =0,01 اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

يتضح من الجدول رقم(3-8) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والدرجة الكلية لجميع عباراته موجبة ودالة إحصائيا عند(α =0,01) كما أن جميع القيم الإجمالية أقل من (0,01) مما يدل على أن عبارات هذا المبدأ صادقة لما وضعت لقياسه وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

2-2 - الصدق البنائي لعبارات المحور الثالث:

للتأكد من الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث نقوم أولا من التأكد من الصدق الداخلي لعبارات كل بعد من بعديه الاثنين المتمثلين في: دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

الذي يتضمن (6) عبارات، دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية الذي يتضمن (6) عبارات.

الجدول رقم (3-9): معامل الارتباط بيرسون "pérson" لعبارات دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاجمالية
1	يسمح التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة على مستوى المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح بوضوح ودقة عن كل المكونات، البنود والمعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية.	0,725**	0,000
2	تمكن حوكمة الشركات من الإفصاح عن قوائم مالية تتضمن معلومات تعبر بصدق وأمانة عن الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة .	0,731**	0,000
3	تساعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية عالية قابلة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل جميع الأطراف والجهات المستفيدة.	0,828**	0,000
4	يمكن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن قوائم مالية تتوافق والمعايير المحاسبية الدولية في هذا المجال.	0,674**	0,000
5	يمكن التطبيق للحوكمة على مستوى المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية بشفافية عالية.	0,679**	0,000
6	تسمح حوكمة الشركات من الإفصاح عن قوائم مالية ذات مصداقية عالية تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.	0,690**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى α =0,01 اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

يتضح من الجدول رقم(3-9) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات بعد دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والدرجة الكلية لجميع عباراته موجبة ودالة إحصائيا عند(α =0,01) كما أن جميع القيم الإجمالية أقل من (0,01) مما يدل على أن عبارات هذا المبدأ صادقة لما وضعت لقياسه وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

الجدول رقم (3-10): معامل الارتباط بيرسون "pérson" لعبارات دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاجمالية
1	يسمح التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من الإفصاح عن تقارير مالية سليمة تكون نابعة ومستمدة من معلومات دقيقة وموضوعية.	0,635**	0,000
2	تمكن حوكمة الشركات من الإفصاح عن تقارير مالية ذات مصداقية عالية تستفيد منها جميع الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية.	0,692**	0,000
3	يساعد التطبيق الجيد لحوكمة الشركات عن الإفصاح بصفة دورية ومنتظمة عن تقارير مالية تحتوي على معلومات كافية عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.	0,642**	0,000
4	تسمح حوكمة الشركات من الإفصاح على تقارير مالية تتضمن معلومات ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم المخاطر التي تهدد المؤسسة محل الدراسة.	0,595**	0,000
5	يمكن التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة داخل المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن تقارير مالية ذات موثوقية عالية تتلاءم مع ما تتضمنه التشريعات والقوانين المعمول بها في هذا المجال.	0,597**	0,000
6	في إطار التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات تسعى المؤسسة محل الدراسة للإفصاح المحاسبي الإختياري للتقارير المالية عبر الانترنت.	0,623**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى α =0,01 اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

يتضح من الجدول رقم(3-10) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات بعد دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية والدرجة الكلية لجميع عباراته موجبة ودالة إحصائيا عند(α =0,01) كما أن جميع القيم الإجمالية أقل من (0,01) مما يدل على أن عبارات هذا المبدأ صادقة لما وضعت لقياسه وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

2-3- الصدق البنائي لعبارات محاور الاستبيان ككل:

الجدول رقم (3-11): معامل الارتباط بيرسون "pérson" لعبارات المحور الثاني

رقم العبارة	البعد	معامل الارتباط	القيمة الاجمالية
1	مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم.	0,996**	0,000
2	مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة	0,827**	0,000
3	مبدأ الإفصاح والشفافية	0,864**	0,000
4	مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة	0,815**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى 0,01= α اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

يتضح من الجدول رقم (3-11) أن معامل الارتباط بين درجة كل مبدأ من مبادئ المحور الثاني والدرجة الكلية موجبة ودالة إحصائيا (0,01= α) وتشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية، كما أن جميع القيم الإجمالية أقل من (0,01) وعليه نقول أن مبادئ هذا المحور صادقة وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

الجدول رقم(3-12): معامل الارتباط بيرسون "pérson" لعبارات المحور الثالث

الرقم	البعد	معامل الارتباط	القيمة الإجمالية
1	دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	0,928**	0,000
2	دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية	0,898**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى 0,01= α اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

يتضح من الجدول رقم(3-12) أن معامل الارتباط بين درجة كل بعد من المحور الثاني والدرجة الكلية موجبة ودالة إحصائياα0,01= وتشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية، كما أن جميع القيم الإجمالية أقل من (0,01) وعليه نقول أن مبادئ هذا المحور صادقة وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

الجدول رقم(3-13): معامل الارتباط بيرسون "pérson" لمحاور الاستبيان بدرجته الكلية

رقم العبارة	البعد	معامل الارتباط	القيمة الاجمالية
1	واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة.	0,968**	0,000
2	دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة محل الدراسة.	0,914**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى 0,01= α اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

يتضح جليا من الجدول رقم(3-13) أن معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية محصورة بين (0,914 و 0,968) وهي موجبة ودالة إحصائيا عند(0,01= α) وتشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية جدا، كما أن جميع القيم الإجمالية لكل محور أقل من(0,01) وعليه يمكن القول أن محاور الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

ثانيا: ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الأخيرة نفس النتيجة في حال تم إعادة توزيعها على أفراد العينة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وهذا يعني الاستقرار في نتائجها.

ومعامل الثبات يأخذ قيم تتراوح بين الصفر والواحد، حيث كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، وقد تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل الارتباط ألفا كرونباخ والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-14): معامل الثبات (ألفا كرونباخ).

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
الكلي	36	0,923

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، ** دالة عند مستوى 0,01= α اقل من مستوى الدلالة المعتمدة.

من الجدول رقم (3-14) نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alph الكلي (المحور الثاني والمحور الثالث) تجاوز92% حيث بلغ 92,3% نستنتج أن معدل الثبات الكلي يتمتع بدرجة ثبات عالية، مما

يمكن تقسيمه على أفراد الدراسة، ومن خلال الجدول السابق يمكننا القول أن الاستبيان يتمتع بدرجة ثبات عالية أي يمكن الاعتماد على هذا الاستبيان كأداة لهذه الدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

يتضمن هذا المبحث عرضا لتحليل البيانات والوقوف على متغيرات الدراسة، وخصائص العينة، واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم الوصول إليها من خلال تحليل فقراتها.

المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة.

نسعى من خلال هذا الجزء إلى التعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، المهنة، سنوات الخبرة.

الجدول رقم(3-15): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	38	%69,1
أنثى	17	%30,9
المجموع	55	%100

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم(3-3): توزيع أفرادعينة الدراسة حسب الجنس

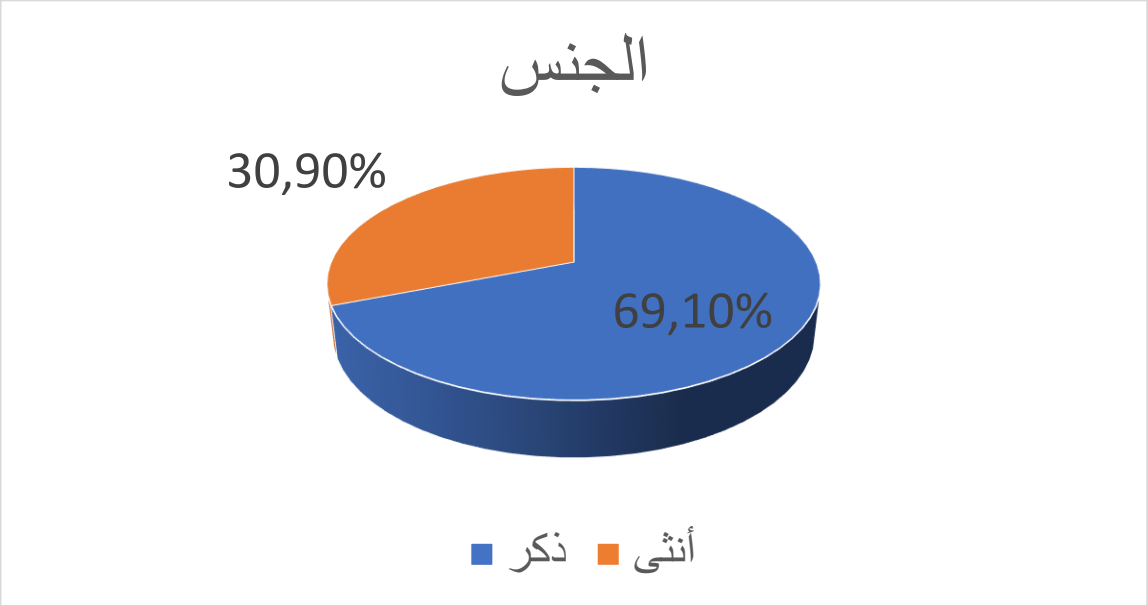

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج ssps

يظهر من الجدول والشكل السابقين أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الذكور بنسبة 69,1%، في حين قدرت نسبة الإناث 30,9%، ويرجع ذلك لطبيعة العمل الميداني بالمؤسسة.

الجدول رقم(3-16): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
من 18 إلى 25 سنة	4	%7,3
من 26 إلى 35 سنة	14	%25,5
من 36 إلى 45 سنة	27	%49,1
أكثر من 45 سنة	10	%18,2
المجموع	55	%100

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (3-4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

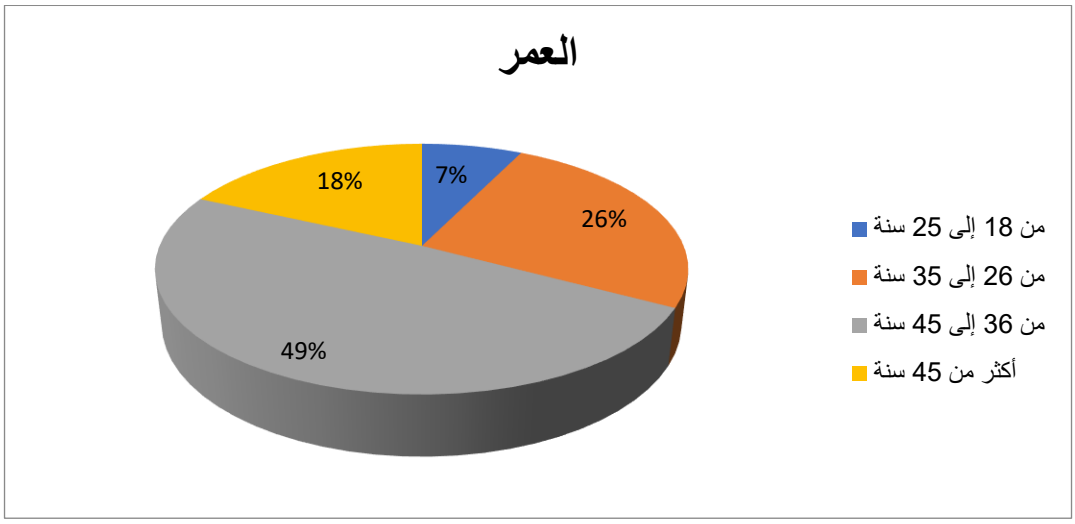

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يظهر من الجدول والشكل السابقين أن عدد الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من (36 إلى 45 سنة)هم 27 فردا أي ما نسبته 49,1%، ثم تليها الفئة العمرية (من 26 إلى 35 سنة)هم 14 فرد أي ما نسبته 25,5%، ثم تليها الفئة العمرية (أكثر من 45 سنة)هم 10 أفراد أي ما نسبته 18,2%، ثم تليها الفئة العمرية (من 18 إلى 25 سنة) هم 04 أفراد أي ما نسبته 7,3%، وهي أصغر نسبة مقارنة مع الفئات الأخرى وذلك لأن المؤسسة تعتمد على الفئة التي تتمتع بنضج فكري والتميز بالجد والعطاء وهي الفئة (من 36 إلى 45سنة).

الجدول رقم(3-17): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%
ثانوي	13	%23,6
ليسانس	21	%38,2
ماستر	18	%32,7

دراسات عليا	3	%5,5
المجموع	55	%100

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (3-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

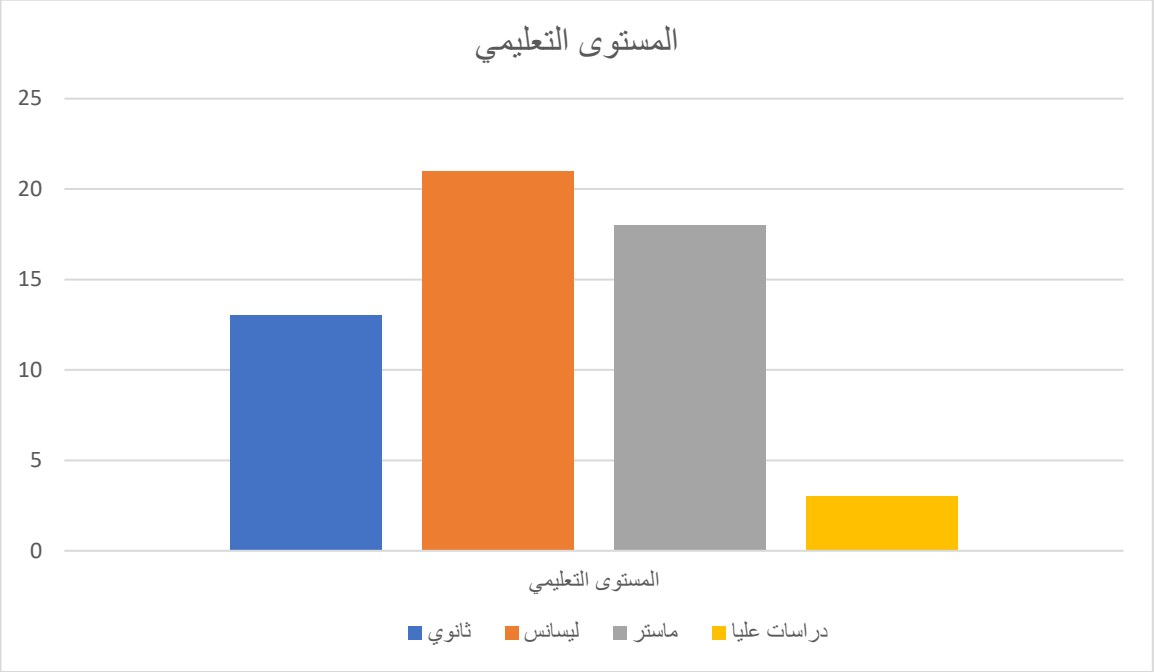

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يظهر الجدول والشكل المبينين أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم أهلية علمية، حيث قدرت نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى ليسانس وماستر ب 70,9 %، وهذا راجع لطبيعة العمل الإداري داخل المؤسسة وما يتطلبه من وجوب توفر حد أدنى من المعارف والمهارات من أجل أداء الجيد للمؤسسة، ثم يليها المستوى الثانوي بنسبة 23,6%، أما مستوى الدراسات العليا فيحتل المرتبة الأخيرة بنسبة 5,5%.

الجدول رقم(3-18): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية%
مدير	4	%7,3
رئيس قسم	13	%23,6
رئيس مصلحة	5	%9,1
موظف	33	%60
المجموع	55	%100

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (3-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

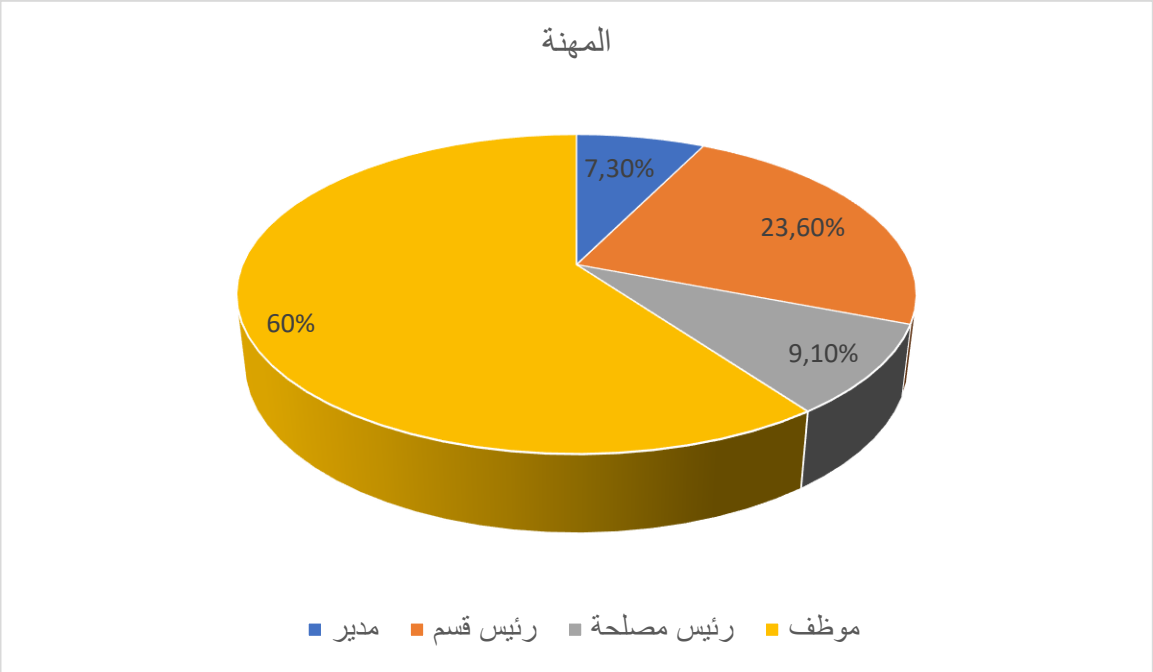

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الشكل والجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون منصب موظف بنسبة 60%، ثم رئيس قسم بنسبة 23,6%، يليها رئيس مصلحة بنسبة 9,1%، وأخيرا مدير بنسبة 7,3%.

الجدول رقم(3-19): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	8	%14,5
من5 إلى أقل من 10 سنوات	18	%32,7
من 10إلى 15 سنة	13	%23,6
أكثر من 15 سنة	16	%29,1
المجموع	55	%100

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (3-7): توزيع أفرادعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

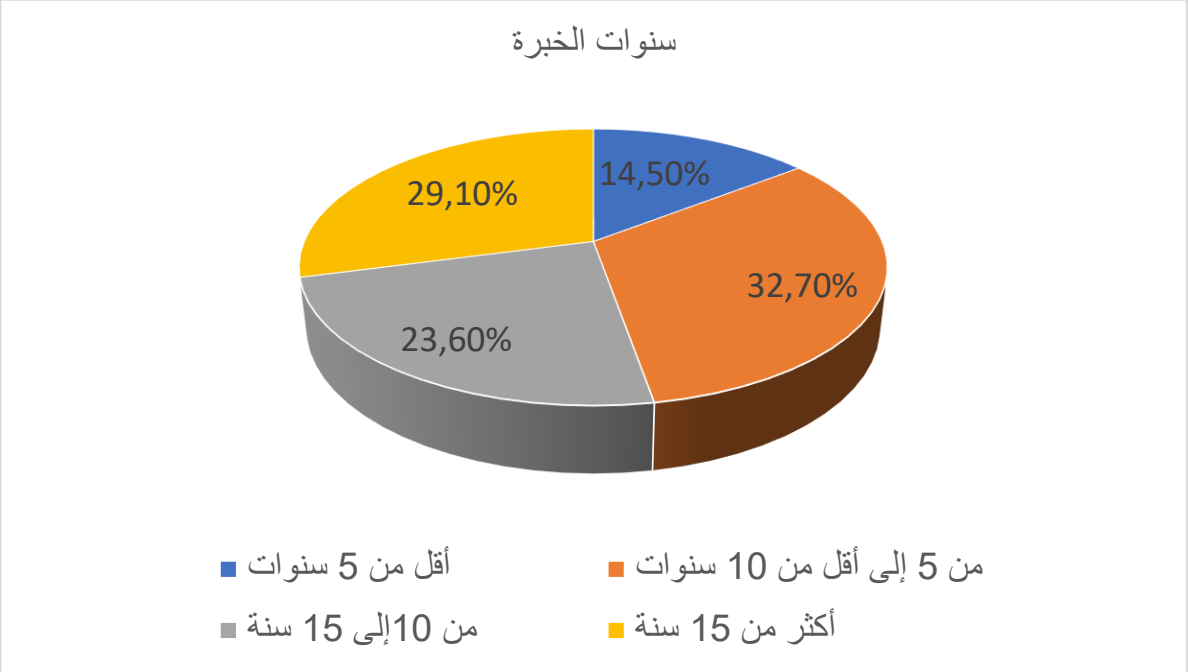

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يظهر الجدول والشكل السابقين أن غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات الخبرة لديهم(من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة قدرها32,7%، ثم تليها الفئة(أكثر من 15 سنة) بنسبة قدرها 29,1%، ثم تليها الفئة (من 10إلى 15 سنة) بنسبة قدرها 23,6%، أما الفئة (أقل من 5 سنوات) فهي تحتل المرتبة الأخيرة وذلك لكون المناصب في هذه المؤسسة تحتاج للموارد البشرية ذات الكفاءة والخبرة العالية لتتناسب مع طبيعة النشاط الممارس.

المطلب الثاني: عرض وتحليل عبارات الدراسة.

أولا: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني:

يتضمن محور واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة(24) عبارة.

1- عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم:

في الجدول التالي عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات البعد الأول: "مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم."

الجدول رقم(3-20): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	تكفل المؤسسة محل الدراسة حماية حقوق المساهمين المتعلقة بتسجيل، نقل، تحويل، وبيع ملكية أسهمهم.	3,36	0,969	متوسط

2	تضمن المؤسسة محل الدراسة للمساهمين الآليات المناسبة للمشاركة في أرباح المؤسسة.	3,47	0,978	مرتفع
3	تعمل المؤسسة محل الدراسة على توفير آليات ملائمة تسمح للمساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة عن مختلف القرارات المهمة التي تخص تسيير أمور المؤسسة.	3,76	0,961	مرتفع
4	توفر المؤسسة محل الدراسة الآليات القانونية التي تسمح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اتخاذ القرارات المهمة في المؤسسة.	3,41	0,936	مرتفع
5	تقوم المؤسسة محل الدراسة بالإفصاح على مختلف المعلومات التي تهم المساهمين بشكل عادل وفي الوقت المناسب.	3,54	0,898	مرتفع
6	توفر المؤسسة محل الدراسة مختلف التقارير المالية والمحاسبية لجميع المساهمين بصفة دورية ومنتظمة.	3,85	0,989	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن النتائج الإحصائية على مستوى العبارات كانت كما يلي:

العبارة 1:تحتل هذه العبارة المرتبة سادسة بمتوسط حسابي قيمته 3,36 الذي ينتمي إلى المجال [2,6–3,4[ويدل على درجة متوسطة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 0,969، مما يدل على أن حوكمة الشركات تضمن نوعا ما التكفل بحقوق المساهمين المتعلقة بالتسجيل، النقل، تحويل، وبيع ملكية أسهمهم.

العبارة 2: تحتل هذه العبارة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته 3,47 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[ويدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 0,978، ما يدل على أن حوكمة الشركات تضمن للمساهمين الآليات المناسبة للمشاركة في أرباحها.

العبارة 3:تحتل هذه العبارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته 3,76 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 0,961، ما يعني أن حوكمة الشركات تعمل على توفير آليات ملائمة تسمح للمساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة عن مختلف القرارات المهمة التي تخص عملية التسيير.

العبارة 4: تحتل هذه العبارة المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قيمته 3,41 الذي ينتمي إلى المجال [3,4–4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 0,936، مما يدل على أن حوكمة الشركات توفر آليات قانونية تسمح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اتخاذ القرارات المهمة في المؤسسة.

العبارة 5: تحتل هذه العبارة المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته 3,54 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[والذي يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معيار يقدره 0,898، ما يدل على أن حوكمة الشركات هي التي تقوم بالإفصاح على مختلف المعلومات التي تهم المساهمين بشكل عادل وفي الوقت المناسب.

العبارة 6: أما هذه العبارة فقد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 3,85 والذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[ويدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 0,989، يعني أن حوكمة الشركات تعل على توفير مختلف التقارير المالية والمحاسبية للمساهمين بصفة دورية ومنتظمة.

2-عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة:

في الجدول التالي عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات البعد الثاني: " مبدأ حماية أصحاب المصلحة".

الجدول رقم(3-21): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصلحة وفقا لأحكام القانون في المؤسسة محل الدراسة.	3,67	0,963	مرتفع
2	يتم العمل على توفير آليات مناسبة لمشاركة أصحاب المصلحة على تحسين مستويات الأداء للمؤسسة محل الدراسة.	3,61	1,130	مرتفع
3	تتوفر قنوات فعالة وملائمة في المؤسسة محل الدراسة من أجل نشر وإيصال المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لجميع الأطراف ذات المصلحة.	3,70	0,916	مرتفع
4	يتم الإفصاح عن مختلف التقارير المالية والمحاسبية في	3,70	1,133	مرتفع

	المؤسسة محل الدراسة لجميع الأطراف ذات المصلحة وبشكل عادل.			
5	تعمل المؤسسة محل الدراسة على الإفصاح عن مختلف المخاطر والتهديدات التي تضر بحقوق أصحاب المصلحة.	3,41	1,083	مرتفع
6	تعمل المؤسسة محل الدراسة على تعويض أصحاب المصلحة عند انتهاك حقوقهم التي يمنحها لهم القانون.	3,38	1,045	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss.

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن النتائج الإحصائية على مستوى العبارات كانت كما يلي:

العبارة 1:تحتل هذه العبارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته 3,67 الذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[والذي يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 0,963، مما يدل على أن حوكمة الشركات تساهم في تسهيل مهام أصحاب المصلحة وذلك وفق لأحكام القانون المطبقة في المؤسسة.

العبارة 2: تحتل هذه العبارة المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته 3,61 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[والذي يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معيار يقدره 1,130، ما يدل على أن حوكمة الشركات تعمل توفير آليات مناسبة لتحسين مستويات الأداء للمؤسسة وذلك بمشاركة أصحاب المصلحة.

العبارة 3:تحتل هذه العبارة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 3,70 والذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر 0,916، ما يعني أن حوكمة الشركات تعمل على توفير قنوات فعالة وملائمة تساعد في نشر وإيصال المعلومات الكافية في الوقت المناسب لجميع أطراف أصحاب المصلحة.

العبارة 4: تحتل هذه العبارة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 3,70 الذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,133، هذا ما جعلها أقوى من العبارة الثالثة وهذا ما يدل على أن حوكمة الشركات تساهم في زيادة نسبة الإفصاح عن مختلف التقارير المالية والمحاسبية في المؤسسة لجميع أطراف أصحاب المصلحة وبشكل عادل.

العبارة 5: تحتل هذه العبارة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته 3,41 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 1,083، ما

يدل على أن المؤسسة تعمل على الإفصاح على مختلف المخاطر والتهديدات التي تضر بحقوق أصحاب المصلحة.

العبارة 6: تحتل هذه العبارة المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قيمته 3,38 والذي ينتمي إلى المجال [2,6 – 3,4] والذي يدل على درجة متوسطة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,045، ما يعني أن المؤسسة وتطبيقا لمبادئ الحوكمة فإنها تقوم بتعويض أصحاب المصلحة عند انتهاك حقوقهم التي يمنحها لهم القانون.

3- عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول مبدأ الإفصاح والشفافية:

في الجدول التالي عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات البعد الثالث: " مبدأ الإفصاح والشفافية".

الجدول رقم(3-22): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات مبدأ الإفصاح والشفافية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	يتم الإفصاح بالشكل الكاف وفي الوقت المناسب عن مختلف المعلومات والنتائج التي تحققها المؤسسة محل الدراسة.	3,54	1,033	مرتفع
2	تتناسب عملية الإفصاح التي تقوم بها المؤسسة محل الدراسة مع مبادئ حوكمة الشركات التي يحددها القانون.	3,45	1,229	مرتفع
3	تسمح آلية الإفصاح والشفافية المطبقة على مستوى المؤسسة محل الدراسة بنشر وتبادل المعلومات ذات الجودة العالية بين المستويات الإدارية المختلفة والمساهمين ومختلف الأطراف ذات المصلحة.	3,36	1,077	متوسط
4	تتميز المعلومات التي يتم الإفصاح من قبل المؤسسة محل الدراسة بالدقة، الأمانة، الموضوعية، الصدق، والحيادية، من أجل ضمان استفادة جميع الأطراف منها.	3,60	0,873	مرتفع
5	يتم الإفصاح بشكل دقيق عن مختلف المخاطر والتهديدات التي تواجه المؤسسة محل الدراسة.	3,67	0,840	مرتفع

6	تعكس المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية والمحاسبية في المؤسسة محل الدراسة حقيقة المركز المالية للمؤسسة.	3,60	1,115	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss.

من الجدول أعلاه نجد أن:

العبارة 1:تحتل هذه العبارة المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته 3,54 والذي ينتمي إلى المجال [3,4–4,2]، ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,033، وهذا يعني أن المؤسسة تقوم بالإفصاح بالشكل الكافي وفي الوقت المناسب عن مختلف المعلومات والنتائج التي تحققها.

العبارة 2: تحتل هذه العبارة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته 3,45 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2] ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 1,229، وهذا يعني أن الإفصاح الذي تقوم به المؤسسة يتناسب مع مبادئ حوكمة الشركات التي يحددها القانون.

العبارة 3:تحتل هذه العبارة المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قيمته 3,36 والذي ينتمي إلى المجال [2,6–3,4] ما يدل على درجة متوسطة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر 1,077، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تقوم نوعا ما بتقديم آلية الإفصاح والشفافية المطبقة على مستوى المؤسسة بنشر وتبادل المعلومات حسب مستويات الإدارة المختلفة والمساهمين ومختلف الأطراف وهذا راجع لوجود هيكل تنظيمي مرن يربط مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

العبارة 4: تحتل هذه العبارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته 3,60 الذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2] ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 0,873، وهذا ما يدل على أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في المؤسسة تتميز بالدقة والأمانة والموضوعية وذلك لضمان استفادة جميع الأطراف منها.

العبارة 5: تحتل هذه العبارة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 3,67 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2] ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 0,840، وهذا يتضح أن الإفصاح بشكل دقيق عن مختلف المخاطر يساعد المؤسسة في مراجعة أدائها وله دور فعال في مواجهة هذه المخاطر وهذا راجع لوجود لجان مختصة تتكون من محاسبين ورجال قانون دورهم الحرص على مثل هذه التجاوزات والصرامة في تطبيق القوانين.

العبارة 6: تحتل هذه العبارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته 3,60 والذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2] ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,115، وهذا ما جعلها أقوى من العبارة الرابعة، هذا ما يؤكد على أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية والمحاسبية لها انعكاس فعال في حقيقة المركز المالي للمؤسسة.

4-عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة:

في الجدول التالي عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات البعد الرابع: " مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة ".

الجدول رقم(3-23): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	يعمل مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه إستراتيجية وسياسة المؤسسة بما يضمن استمرارها وتعظيم أرباحها.	3,65	1,057	مرتفع
2	يعمل مجلس الإدارة على سلامة التقارير المالية والمحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.	3,85	0,989	مرتفع
3	يعمل مجلس الإدارة بالمؤسسة محل الدراسة على الإشراف العام على عملية الإفصاح على البيانات والمعلومات وعلى مختلف قنوات الاتصال داخل المؤسسة.	3,69	0,900	مرتفع
4	يقوم مجلس الإدارة بتحديد المرتبات والحوافز المادية بشكل حيادي يلقى قبول جميع الأطراف داخل المؤسسة محل الدراسة.	3,69	1,051	مرتفع
5	يعمل مجلس الإدارة بشكل فعال وكفء للتصدي لمختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة محل الدراسة.	3,65	1,109	مرتفع
6	يضمن مجلس الإدارة بالمؤسسة محل الدراسة معاملة كافة المساهمين والأطراف ذات المصلحة بشكل عادل ونزيه واحترام حقوقهم التي يكفلها لهم القانون.	3,30	1,034	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss.

من الجدول أعلاه نجد أن:

العبارة 1:تحتل هذه العبارة المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته 3,65 الذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,057، وهذا ا يدل على أن مجلس الادارة يساعد على توجيه إستراتيجية وسياسة المؤسسة وذلك لضمان استمرارها وتعظيم أرباحها.

العبارة 2: تحتل هذه العبارة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته 3,85 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[والذي يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 0,989، حيث تؤكد العبارة على أن مجلس الادارة يحافظ على سلامة التقارير المالية المحاسبية للمؤسسة.

العبارة 3:تحتل هذه العبارة المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قيمته 3,69 والذي ينتمي إلى المجال[3,4–4,2[والذي يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر 0,900، إذ تؤكد هذه العبارة على أن مجلس الإدارة يعمل على الإشراف العام على عملية الإفصاح على البيانات والمعلومات وعلى مختلف قنوات الاتصال داخل المؤسسة.

العبارة 4: تحتل هذه العبارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته 3,69 الذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,051، حيث تؤكد هذه العبارة على أن المرتبات والحوافز المادية التي يحددها مجلس الادارة تلقى قبول جميع الأطراف داخل المؤسسة.

العبارة 5: تحتل هذه العبارة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 3,65 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[والذي يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 1,109، إذ تؤكد هذه العبارة أن مجلس الادارة يساهم بشكل فعال للتصدي لمختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة.

العبارة 6: تحتل هذه العبارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته 3,30 والذي ينتمي إلى المجال [2,6 – 3,4 [ما يدل على درجة متوسطة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,034، حيث تؤكد هذه العبارة على أن مجلس الإدارة يعامل كافة المساهمين والأطراف ذات المصلحة بشكل عادل ونزيه، كما يضن لهم حقوقهم التي يكلفها لهم القانون.

ثانيا: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث:

يتضمن محور دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة من (12) عبارة.

1- عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

في الجدول التالي عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات البعد الأول:" دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ".

الجدول رقم(3-24): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	يسمح التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة على مستوى المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح بوضوح ودقة عن كل المكونات، البنود والمعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية.	3,16	1,101	متوسط
2	تمكن حوكمة الشركات من الإفصاح عن قوائم مالية تتضمن معلومات تعبر بصدق وأمانة عن الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة .	3,58	1,012	مرتفع
3	تساعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية عالية قابلة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل جميع الأطراف والجهات المستفيدة.	3,65	0,985	مرتفع
4	يمكن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن قوائم مالية تتوافق والمعايير المحاسبية الدولية في هذا المجال.	3,69	1,051	مرتفع
5	يمكن التطبيق للحوكمة على مستوى المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية بشفافية عالية.	3,63	1,024	مرتفع
6	تسمح حوكمة الشركات من الإفصاح عن قوائم مالية ذات مصداقية عالية تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.	3,56	1,213	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss.

من الجدول أعلاه نجد أن:

العبارة 1:تحتل هذه العبارة المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قيمته 3,16 الذي ينتمي إلى المجال [2,6 – 3,4] والذي يدل على درجة متوسطة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,101، حيث تؤكد هذه العبارة نوعا ما بأن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات تساهم في الإفصاح بوضوح ودقة عن كل المكونات، البنود، المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية.

العبارة 2: تحتل هذه العبارة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته 3,58 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 1,012، حيث تؤكد هذه العبارة بأن حوكمة الشركات تساهم في الإفصاح عن قوائم مالية تتضمن معلومات تعبر بصدق وأمانة عن الوضعية المالية للمؤسسة .

العبارة 3:تحتل هذه العبارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته 3,65 والذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 0,985، حيث تؤكد هذه العبارة بأن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات تساعد في الإفصاح عن قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية عالية قابلة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل جميع الأطراف المستفيدة وهذا لغرض التعامل مع هذه الأطراف بشفافية تامة وتجنب سوء الظن ومطالبة المجلس الأعلى للمحاسبة والمفتشيات بضرورة الإفصاح عن هذه القوائم من جهة أخرى.

العبارة 4: تحتل هذه العبارة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 3,69 الذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,051،حيث تؤكد هذه العبارة بأن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يمكن من الإفصاح عن قوائم مالية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وهذا راجع لعمل حوكمة الشركات تحت وصاية مجلس المحاسبة، أي أن هذا القسم يعمل بنفس منهجية هذا المجلس وبالتالي يكون التناسب بينهما.

العبارة 5: تحتل هذه العبارة المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته 3,63 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 1,024،وهذا يعني أن تطبيق الحوكمة يمكن من الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة عن القوائم المالية بشفافية عالية.

العبارة 6: تحتل هذه العبارة المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قيمته 3,56 والذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[، ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري

قدر ب 1,213، حيث تؤكد هذه العبارة أن تطبيق المؤسسة لمبادئ حوكمة الشركات يمكنها من الإفصاح عن قوائم مالية ذات مصداقية عالية تسمح لها بإجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة.

2- عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

في الجدول التالي عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات البعد الثاني:" دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ".

الجدول رقم(3-25): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	يسمح التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من الإفصاح عن تقارير مالية سليمة تكون نابعة ومستمدة من معلومات دقيقة وموضوعية.	3,45	1,068	مرتفع
2	تمكن حوكمة الشركات من الإفصاح عن تقارير مالية ذات مصداقية عالية تستفيد منها جميع الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية.	3,54	0,898	مرتفع
3	يساعد التطبيق الجيد لحوكمة الشركات عن الإفصاح بصفة دورية ومنتظمة عن تقارير مالية تحتوي على معلومات كافية عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.	3,72	1,062	مرتفع
4	تسمح حوكمة الشركات من الإفصاح على تقارير مالية تتضمن معلومات ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم المخاطر التي تهدد المؤسسة محل الدراسة.	3,70	0,916	مرتفع
5	يمكن التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة داخل المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن تقارير مالية ذات موثوقية عالية تتلاءم مع ما تتضمنه التشريعات والقوانين المعمول بها في هذا المجال.	3,50	1,016	مرتفع

6	في إطار التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات تسعى المؤسسة محل الدراسة للإفصاح المحاسبي الإختياري للتقارير المالية عبر الانترنت.	3,40	1,211	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

العبارة 1:تحتل هذه العبارة المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قيمته 3,45 الذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,068، حيث تؤكد هذه العبارة على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يسمح من الإفصاح عن تقارير مالية سليمة تكون نابعة ومستمدة من معلومات دقيقة وموضوعية وهذا من أجل تسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع.

العبارة 2: تحتل هذه العبارة المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته 3,54 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 0,898، حيث تؤكد هذه العبارة أن حوكمة الشركات تقوم بالإفصاح عن تقارير مالية ذات مصداقية عالية تستفيد منها جميع الأطراف في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية.

العبارة 3:تحتل هذه العبارة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 3,72 والذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 0,900، إذ تؤكد هذه العبارة بأن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يساعد عن الإفصاح بصفة دورية ومنتظمة عن تقارير مالية تحتوي على معلومات كافية عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة.

العبارة 4: تحتل هذه العبارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته 3,70 الذي ينتمي إلى المجال [3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 0,916، إذ تؤكد هذه العبارة بأن حوكمة الشركات تسمح بالإفصاح عن تقارير مالية تتضمن معلومات ذات جودة عالية ولذلك يمكن الاعتماد عليها في تحديد المخاطر التي تهدد المؤسسة.

العبارة 5: تحتل هذه العبارة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته 3,50 والذي ينتمي إلى المجال[3,4 – 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدره 1,016، إذ تؤكد هذه العبارة بأن التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة يمكن الإفصاح عن تقارير مالية ذات موثوقية عالية تتلاءم مع ما تتضمنة التشريعات والقوانين المعمول بها في هذا المجال.

العبارة 6: تحتل هذه العبارة المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قيمته 3,40 الذي ينتمي إلى المجال [3,4– 4,2[ما يدل على درجة مرتفعة من الموافقة على هذه العبارة من قبل أفراد العينة، وبانحراف معياري قدر ب 1,211، إذ تؤكد هذه العبارة بأنه في إطار التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات تسعى المؤسسة محل الدراسة للإفصاح المحاسبي الإختياري للتقارير المالية عبر الانترنت.

الجدول رقم(3–26): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحاور ككل

رقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة.	3,58	0,524	مرتفع
2	دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة محل الدراسة.	3,55	0,646	مرتفع
	الكلي	3,57	0,535	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss،

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن النتائج الإحصائية على مستوى المحور الأول والثاني كانت كما يلي:

نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للمحور الأول "واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة". قيمته 3,58 كما بلغ الانحراف المعياري 0,524، وبشكل عام فإن واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كانت مرتفعة.

في حين كان المتوسط الحسابي للمحور الثاني" دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة محل الدراسة" قيمته 3,55 كما بلغ الانحراف المعياري 0,646، وبشكل عام ومن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة.

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي بلغ 3,57 وهو متوسط يقع ضمن الفئة المرتفعة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3,4 – 4,2[كما يتضح من نتائج الجدول أن هناك تجانس في أراء أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري الكلي 0,535 وهو انحراف أقل من الواحد.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

سنحاول في هذا الجزء الأخير من الدراسة الميدانية اختبار مدى ثبات أو نفي فرضيات الدراسة من أجل استخلاص النتائج وتقديم الاقتراحات الضرورية، كالتالي:

- اختبار الفرضية الرئيسية:

- تنص الفرضية الرئيسية على أنه :"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين - جيجل- عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$".
تتمثل فرضية الدراسة H0، والفرضية البديلة H1 للفرضية الرئيسية فيما يلي:

H0: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين -جيجل- عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

H1: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين-جيجل-عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$".
ولمعرفة أي الفرضيتين تقبل (فرضية الدراسة H0 أو البديلة H1) نعتمد قاعدة القرار التالية:
- إذا كان مستوى الدلالة sig أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة $\alpha \leq 0.05$ فإننا نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية الدراسةH0.

إذا كان مستوى الدلالة sig أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة $\alpha \leq 0.05$ فإننا نقبل فرضية الدراسة H0 ونرفض الفرضية البديلة H1.

الجدول رقم(3-27): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الرئيسية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة sig	القرار
الفرضية الرئيسية H1	7,947	2,004	0,000	نقبل فرضية الدراسة H0 ونرفض الفرضية البديلة H1

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن Tالمحسوبة أكبر من T الجدولية، ومستوى الدلالة sig يساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $\alpha \leq 0.05$ مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين -جيجل- أي أننا نقبل فرضية الدراسة H0 (يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي) ونرفض الفرضية البديلةH1 .

-ومن أجل معرفة أثر مبادئ حوكمة الشركات على الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي سنقوم باختبار الفرضيات المتفرعة عن الفرضية الرئيسية وذلك بالاعتماد على قاعدة القرار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-28): قاعدة القرار للفرضيات الفرعية

الحالة	البيان	القرار المتخذ
الأولى	إذا كان مستوى الدلالة sig أقل أو يساوي من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)	الفرضية H0 مقبولة
الثانية	إذا كان مستوى الدلالة sigأكبر أو يساوي من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)	الفرضية H0 مرفوضة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج spss، عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $\alpha \leq 0.05$.

والجدول الموالي يتضمن اختبار الفرضيات الفرعية:

الجدول رقم(3-29): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية.

الفرضيات الفرعية	قيمةTالمحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة sig	القرار
أثر مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي	7,014	2,004	0,000	نقبل H0 ونرفض H1
أثر مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي	7,031	2,004	0,000	نقبل H0 ونرفض H1
أثر مبدأ الإفصاح والشفافية في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي	5,759	2,004	0,000	نقبل H0 ونرفض H1
أثر مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي	7,646	2,004	0,000	نقبل H0 ونرفض H1

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على برنامج spss، عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $\alpha \leq 0.05$.

من خلال الجدول السابق يمكن تبيان ما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– ".

H0: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لمساهمة مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– .

H1: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لمساهمة مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– .

وطبقا لقاعدة القرار الموضحة في الجدول رقم(3–28)يتبين أنه يوجد أثر إيجابي لمساهمة مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– لأن مستوى الدلالة يساوي (0,000) وهو أقل تماما من مستوى المعنوية 0,05 أي (sig=0.000<0.05) وعليه نقبل فرضية الدراسة H0ونرفض الفرضية البديلة H1.

الفرضية الفرعية الثانية: تنص هذه الفرضية على أنه: " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل–

H0: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لمساهمة مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– .

H1: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لمساهمة مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– .

وطبقا لقاعدة القرار الموضحة في الجدول رقم (3–28)يتبين أنه يوجد أثر إيجابي لمساهمة مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– لأن مستوى الدلالة يساوي (0,000) وهو أقل تماما من مستوى المعنوية 0,05 أي (sig=0.000<0.05) وعليه نقبل فرضية الدراسة H0 ونرفض الفرضية البديلة H1 .

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– ".

H0: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لمساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل- .

H1: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لمساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل- .

وطبقا لقاعدة القرار الموضحة في الجدول رقم(3-28) يتبين أنه يوجد أثر إيجابي لمساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل- لأن مستوى الدلالة يساوي(0,000) وهو أقل تماما من مستوى المعنوية 0,05 أي (sig=0.000<0.05) وعليه نقبل فرضية الدراسة H0 ونرفض الفرضية البديلةH1 .

الفرضية الفرعية الرابعة: تنص هذه الفرضية على أنه: " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل-

H0: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لمساهمة مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل- .

H1: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لمساهمة مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل- .

وطبقا لقاعدة القرار الموضحة في الجدول رقم (3-28) يتبين أنه يوجد أثر إيجابي لمساهمة مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل- لأن مستوى الدلالة يساوي (0,000) وهو أقل تماما من مستوى المعنوية 0,05 أي (sig=0.000<0.05) وعليه نقبل فرضية الدراسة H0 ونرفض الفرضية البديلةH1 .

الخلاصة:

تضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي من هذه الدراسة وكان متمما للفصلين النظريين السابقين حيث حاولنا فيه دراسة دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة الكاتمية للفلين – جيجل– وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات، وقد قمنا باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لذلك أين تم توزيع 70 إستبيان على موظفي الشركة واسترجعنا منها 55 صالحة للدراسة، وبعد جمع المعلومات وتبويبها وفق متطلبات الدراسة وبمساعدة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، قمنا بعرض النتائج المتحصل عليها في جداول وتحليلها وفق ما تستلزمه الدراسة، وتم التوصل في الأخير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي.

الخاتمة

الخاتمة:

يعد موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي لاقت قبولا كبيرا من طرف كبرى الشركات نظرا لأهميتها وللمزايا الإيجابية التي يمكن تحقيقها من ورائها وخاصة ما يتعلق بمواجهة الأزمات المالية والحد من الفساد المالي والإداري، حيث تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ أهمها مبدأ الإفصاح والشفافية، الذي تسعى من خلاله لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي وكسب الثقة في المعلومات المحاسبية بما يضمن كفاءتها وجودتها، وبالتالي الاعتماد عليها من قبل المساهمين، المستثمرين، ومختلف الأطراف الأخرى ذات المصلحة في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

فالإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، فوجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على تعزيز مستوى الإفصاح وبالتالي رفع مستوى الشفافية والدقة والموضوعية في المعلومات الظاهرة في القوائم المالية، كما أنه يلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم والتقارير المالية والتي تستخدم للعديد من الأغراض، فهو يعتبر الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح.

- **نتائج الدراسة**

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي تمت على مستوى المؤسسة الكاتمية للفلين بولاية جيجل فقد تم الوصول إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية كما يلي:

1- نتائج الدراسة النظرية: من خلال دراستنا النظرية استخلصنا النتائج التالية:

- تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفصح عنها ذات الجودة العالية؛

- يسمح الإفصاح النزيه والموضوعي بضمان وصول المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية أو أية معلومات إضافية أخرى بشكل عادل ونزيه لجميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين بما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم بشكل جيد؛

- إن زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير والقوائم المالية يساعد مختلف الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب؛

– إن التزام الشركات بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وفق مقتضيات النظام المحاسبي والمالي ومعايير المحاسبة الدولية يمنحها سمعة طيبة يكسبها ثقة المساهمين والمستثمرين لتوفر عنصر الأمن والأمان وحماية أموالهم واستثمارها بشكل جيد ومربح؛

– وجود أساس محكم وفعال لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والدقة في المعلومات الظاهرة في القوائم المالية وبالتالي المساهمة في تعزيز ودعم مستوى الإفصاح المحاسبي؛

– يساهم الإفصاح المحاسبي في عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات.

2– نتائج الدراسة التطبيقية: من خلال دراستنا الميدانية استخلصنا النتائج التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين بولاية جيجل؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين بولاية جيجل؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين بولاية جيجل؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ الإفصاح والشفافية في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين بولاية جيجل؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الادارة في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين بولاية جيجل؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المؤسسة الكاتمية للفلين بولاية جيجل.

➢ **الاقتراحات:**

على ضوء ما جاء في الدراسة الميدانية، نقترح جملة من الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تحسين دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة محل الدراسة.

- العمل على تعميق مفهوم قواعد ومبادئ الحوكمة داخل المؤسسة محل الدراسة وتطويرها لضمان التطبيق الجيد لها وذلك من خلال إعطاء فرصة للموظفين للمشاركة في مختلف الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية والتكوينية التي تقام بهذا الخصوص من أجل تطوير معارفهم ومكتسباتهم في مجال الحوكمة؛

- على المؤسسة محل الدراسة متابعة جميع المستجدات على المستوى الوطني والعالمي المتعلقة بتطوير تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركات؛
- على المؤسسة محل الدراسة العمل على تطبيق مبادئ النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية في إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية، مما يكسبها مصداقية وموثوقية أكبر، ويسمح لها بمقارنة أدائها مع نظيرتها من المؤسسات الوطنية والدولية؛
- على المؤسسة محل الدراسة الالتزام بالتوقيت المناسب للإفصاح، لما لهذا التوقيت من أثر بالغ الأهمية في إيصال المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية جميعا، وذالك لاتخاذ القرارات المناسبة؛
- على المؤسسة محل الدراسة العمل على الالتزام بالإفصاح عن كل المعلومات والبيانات التي يجب أن تتضمنها القوائم والتقارير المالية والمحاسبية وبشكل واضح، دقيق، وموضوعي؛
- العمل على فرض دليل خاص للحوكمة يتم إصداره من جهات الإختصاص يكون إلزاميا مع الاستعانة بأصحاب الخبرات في هذا المجال؛
- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة وجودة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة محل الدراسة من خلال إبراز أهميتهما في اتخاذ القرارات سواء بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة لجميع الأطراف الأخرى ذات المصلحة.

- **أفاق الدراسة:**

من خلال دراستنا لموضوع دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي والتطرق إليه من جوانب مختلفة تجلت لنا آفاق جديدة للبحث، مما يجعلنا نقترح بعض المواضيع ذات الصلة على أمل التطرق إليها مستقبلا والمتمثلة فيما يلي:

- دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي؛
- مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية؛
- دور حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي في محاربة الفساد المالي والإداري.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **الكتب**

1- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، دار الجامعية، مصر، 2005.

2- لقليطي الأخضر، **دراسات في المالية والمحاسبة**، دار حميثر للنشر والترجمة، 2019.

3- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري-دراسة مقارنة-** الدار الجامعية، مصر، 2006.

4- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2005.

5- مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

6- سهير إبراهيم الشوملي، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

7- عبد العظيم بن محسن الحمدي، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، صنعاء، 2020.

8- رندة الدبل، **تقييم الشركات العائلية**، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

9- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، **الشركات المساهمة في إطار الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.

❖ **الأطروحات والمذكرات:**

أ. أطروحات الدكتوراه:

1- أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250**، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014/2013.

2- بودبة خالد، **دراسة عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي – حالة الجزائر-** أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف01، 2018/2017.

3- بلعيد وردة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير محاسبة الدولية، دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، 2020/2019.

4- بن لخضر مسعود، **أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي في الكفاءة المعلوماتية لسوق الأوراق المالية- دراسة مجموعة من الدول النامية-** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص: الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019.

5- طبيب أسامة، **أثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الإفصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2019/2018.

6- مهدي محمد عدلان، **أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية (دراسة حالة: بنك فيصل الإسلامي – البنك الإسلامي السوداني)**، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، جمهورية السودان، 2018.

7- مجيلي خليصة، **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية- دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف-** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2018/2017.

8- سوياد أمينة، **دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير مراجعة الدولية – دراسة استقصائية لأراء مراجعي الحسابات بولاية سطيف-** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، 2017/2016.

9- العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، دراسة حالة شركة أليناس للتأمينات الجزائرية**، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر – بسكرة- 2016/2015.

10- عبير عبد الله محمد قريب، **أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي**، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.

11- عطر نادر النور عثمان، **دور الإفصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان (دراسة تطبيقية)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، 2014.

12- عميروش بوبكر، **الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية-دراسة إستطلاعية-** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، 2019/2018.

13- قسوم حنان، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المالية الدولية، دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية في ولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، ل م د، في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس-سطيف- 2016/2015.

14- راشدي أمين، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة تطبيقية على بعض الشركات المساهمة في ولاية سطيف**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف2017،2018/1.

ب. مذكرات الماجستير:

1- إلهام سنوساوي، **أثر تطبيقآليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة فرحات عباس- سطيف- 2016/2015.

2- أسيا لعروسي، **تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، دراسة حالة مؤسسة إقتصادية جزائرية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية، جامعة مسيلة،2014/2013.

3- جلاب محمد، **حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

4- هارون عزوي، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة الشركة العمومية الإقتصادية الكهرباء الريفية والحضرية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.

5- هاني محمد الخليل، **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين "دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

6- زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية "دراسة حالة شركة أليناس للتأمينات الجزائرية"**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

7- حمادي نبيل، **التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، دراسة حالة مجمع "صيدال"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008/2007.

8- نادية محمد حمد محمد، **أثر الإفصاح المحاسبي قي القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية (دراسة حالة صندوق القومي للمعاشات)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، 2016.

9- عبد الكريم خيري، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي- دراسة حالة مجمع صيدال-** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2014/2013.

10- صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

ج. مذكرات الماستر:

1- سليمة بولجمر، خديجة بوشبطول، **جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة،جامعة جيجل، 2013-2014.

❖ **المجلات العلمية:**

1- أحمد يوسف محمد، فتح الرحمان الحسن منصور، **تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصاريف الإسلامية في دور الرفع من كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية، "بتطبيق عينة من المصاريفالإسلامية"**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد02، 2015.

2- إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية الدولية-دراسة مقارنة-** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2016.

3- بالعيد وردة، **تقييم واقع الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة،، 2014.

4- حكيمة مناعي، **أثر جودة الإفصاح المحاسبي على تخفيض تكلفة رأس المال**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة الحاج لخضر باتنة1،العدد 08، ديسمبر 2018.

5- حرفوش أنيسة، **البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة فرحات عباس، سطيف01، العدد01، المجلد02، 2019.

6- طالب عبد العزيز، بالمداني محمد، **مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية**، مجلة دراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة البليدة02، العدد02، المجلد04، 2020.

7- ليندة دواس، أحمد بوراس، **حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة الوطنية للإتصالات-** حوليات جامعة بشار للعلوم الإقتصادية، المجلد05، العدد02، 2018.

8- سفير محمد، صحراوي ياسين، **مبدأ وجود أساس فعال لحوكمة الشركات و أثاره في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي**، دراسة اتجاه بعض أراء الأكاديميين والمهنيين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، المجلد04، العدد01، 2019.

9- عبد المجيد كموش، **دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات- الآليات ونظام التشغيل-** مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة فرحات عباس –سطيف01- المجلد02، العدد02، 2018.

10- فتحة أميرة وآخرون، **انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية**، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 10، العدد 02، جامعة مستغانم، 2020.

11- صديق مسعود، صديقي فؤاد، **محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد02، 2016.

12- قاضي فاطمة الزهراء، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجزائر03، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020.

13- ضيف الله محمد الهادي، **أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقف المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السادس، المجلد الأول،2013.

❖ **الملتقيات:**

1- هوام جمعة، لعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الوطني حول "الحوكمة الحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011.

الملاحق

الملحق رقم (1): الاستبان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

السنة: ثانية ماستر

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

استبيان حول دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي

دراسة حالة المؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل–

رقم الاستبيان: (.....).

إعداد الطلبة:

- حسان لهنادة
- يعقوب معمري

إشراف الأستاذة:

د.سارة بوسعيود

سيدي الكريم، سيدتي الكريمة، تحية طيبة.

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة، تحت عنوان دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي دراسة حالة، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان راجيين أن تمنحونا جزءا من وقتكم الثمين، والتكرم بالإجابة على هذه الأسئلة بكل موضوعية ومصداقية، وذلك بوضع الإشارة (×) في المكان المناسب لكل عبارة، علما أن المعلومات التي سيتم جمعها سوف تحاط بالسرية التامة،ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

المحـــــــور الأول: البيـــــــــانات الشخصيـــــــــــــة

- **الجنس:**

ذكر	
أنثى	

- **الفئة العمرية:**

من 18 إلى 25 سنة	
من 26 إلى 35 سنة	
من 36 إلى 45 سنة	
أكثر من 45	

- **المستوى التعليمي:**

ثانوي	
ليسانس	
ماستر	
دراسات عليا	

- **المهنة:**

مدير	
رئيس قسم	
رئيس مصلحة	
موظف	

- **سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات	
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
من 10 إلى 15 سنة	
أكثر من 15 سنة	

المحـــــور الثاني: واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم					
1	تكفل المؤسسة محل الدراسة حماية حقوق المساهمين المتعلقة بتسجيل، نقل، تحويل، وبيع ملكية أسهمهم.					
2	تضمن المؤسسة محل الدراسة للمساهمين الآليات المناسبة للمشاركة في أرباح المؤسسة.					
3	تعمل المؤسسة محل الدراسة على توفير آليات ملائمة تسمح للمساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة عن مختلف القرارات المهمة التي تخص تسيير أمور المؤسسة.					
4	توفر المؤسسة محل الدراسة الآليات القانونية التي تسمح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اتخاذ القرارات المهمة في المؤسسة.					
5	تقوم المؤسسة محل الدراسة بالإفصاح على مختلف المعلومات التي تهم المساهمين بشكل عادل وفي الوقت المناسب.					
6	توفر المؤسسة محل الدراسة مختلف التقارير المالية والمحاسبية لجميع المساهمين بصفة دورية ومنتظمة.					
	مبدأ حماية حقوق أصحاب المصلحة					
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصلحة وفقا لأحكام القانون في المؤسسة محل الدراسة.					
2	يتم العمل على توفير آليات مناسبة لمشاركة أصحاب المصلحة على تحسين مستويات الأداء للمؤسسة محل الدراسة.					

3	تتوفر قنوات فعالة وملائمة في المؤسسة محل الدراسة من أجل نشر وإيصال المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لجميع الأطراف ذات المصلحة.					
4	يتم الإفصاح عن مختلف التقارير المالية والمحاسبية في المؤسسة محل الدراسة لجميع الأطراف ذات المصلحة وبشكل عادل.					
5	تعمل المؤسسة محل الدراسة على الإفصاح عن مختلف المخاطر والتهديدات التي تضر بحقوق أصحاب المصلحة.					
6	تعمل المؤسسة محل الدراسة على تعويض أصحاب المصلحة عند انتهاك حقوقهم التي يمنحها لهم القانون.					
مبدأ الإفصاح والشفافية						
1	يتم الإفصاح بالشكل الكاف وفي الوقت المناسب عن مختلف المعلومات والنتائج التي تحققها المؤسسة محل الدراسة.					
2	تتناسب عملية الإفصاح التي تقوم بها المؤسسة محل الدراسة مع مبادئ حوكمة الشركات التي يحددها القانون.					
3	تسمح آلية الإفصاح والشفافية المطبقة على مستوى المؤسسة محل الدراسة بنشر وتبادل المعلومات ذات الجودة العالية بين المستويات الإدارية المختلفة والمساهمين ومختلف الأطراف ذات المصلحة.					
4	تتميز المعلومات التي يتم الإفصاح من قبل المؤسسة محل الدراسة بالدقة، الأمانة، الموضوعية، الصدق، والحيادية، من أجل ضمان استفادة جميع الأطراف منها.					
5	يتم الإفصاح بشكل دقيق عن مختلف المخاطر والتهديدات التي تواجه المؤسسة محل الدراسة.					
6	تعكس المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية والمحاسبية في المؤسسة محل الدراسة حقيقة المركز المالية للمؤسسة.					

مبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة						
1	يعمل مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه إستراتيجية وسياسة المؤسسة بما يضمن استمرارها وتعظيم أرباحها.					
2	يعمل مجلس الإدارة على سلامة التقارير المالية والمحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.					
3	يعمل مجلس الإدارة بالمؤسسة محل الدراسة على الإشراف العام على عملية الإفصاح على البيانات والمعلومات وعلى مختلف قنوات الاتصال داخل المؤسسة.					
4	يقوم مجلس الإدارة بتحديد المرتبات والحوافز المادية بشكل حيادي يلقى قبول جميع الأطراف داخل المؤسسة محل الدراسة.					
5	يعمل مجلس الإدارة بشكل فعال وكفء للتصدي لمختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة محل الدراسة.					
6	يضمن مجلس الإدارة بالمؤسسة محل الدراسة معاملة كافة المساهمين والأطراف ذات المصلحة بشكل عادل ونزيه واحترام حقوقهم التي يكفلها لهم القانون.					

المحـــــــور الثالث: دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة محل الدراسة

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية					
1	يسمح التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة على مستوى المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح بوضوح ودقة عن كل المكونات، البنود والمعلومات التي يجب أن					

	تتضمنها القوائم المالية.					
2	تمكن حوكمة الشركات من الإفصاح عن قوائم مالية تتضمن معلومات تعبر بصدق وأمانة عن الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة .					
3	تساعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية عالية قابلة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل جميع الأطراف والجهات المستفيدة.					
4	يمكن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن قوائم مالية تتوافق والمعايير المحاسبية الدولية في هذا المجال.					
5	يمكن التطبيق للحوكمة على مستوى المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية بشفافية عالية.					
6	تسمح حوكمة الشركات من الإفصاح عن قوائم مالية ذات مصداقية عالية تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.					
	دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية					
1	يسمح التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من الإفصاح عن تقارير مالية سليمة تكون نابعة ومستمدة من معلومات دقيقة وموضوعية.					
2	تمكن حوكمة الشركات من الإفصاح عن تقارير مالية ذات مصداقية عالية تستفيد منها جميع الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية.					
3	يساعد التطبيق الجيد لحوكمة الشركات عن الإفصاح بصفة دورية ومنتظمة عن تقارير مالية تحتوي على معلومات كافية عن الوضعية المالية والمحاسبية					

	للمؤسسة محل الدراسة.					
4	تسمح حوكمة الشركات من الإفصاح على تقارير مالية تتضمن معلومات ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم المخاطر التي تهدد المؤسسة محل الدراسة.					
5	يمكن التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة داخل المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح عن تقارير مالية ذات موثوقية عالية تتلاءم مع ما تتضمنه التشريعات والقوانين المعمول بها في هذا المجال.					
6	في إطار التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات تسعى المؤسسة محل الدراسة للإفصاح المحاسبي الإختياري للتقارير المالية عبر الانترنت.					

الملحق رقم (02): قائمة المحكمين

الأستاذ المحكم	الرتبة العلمية	الكلية
بوغرة باديس	أستاذ محاضر أ	كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
زعرات فريد	أستاذ مساعد أ	كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
حميمدات صالح	أستاذ محاضر أ	كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملحق رقم (03): إختبار ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
,923	36

الملحق رقم (04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

Statistiquesdescriptives

	N	Moyenne	Ecart type
QA1	55	3,3636	,96922
QA2	55	3,4727	,97856
QA3	55	3,7636	,96155
QA4	55	3,4182	,93672
QA5	55	3,5455	,89893
QA6	55	3,8545	,98917
QB1	55	3,6727	,96330
QB2	55	3,6182	1,13024
QB3	55	3,7091	,91637
QB4	55	3,7091	1,13321
QB5	55	3,4182	1,08339
QB6	55	3,3818	1,04511
QC1	55	3,5455	1,03312
QC2	55	3,4545	1,22955
QC3	55	3,3636	1,07778
QC4	55	3,6000	,87348
QC5	55	3,6727	,84007
QC6	55	3,6000	1,11555
QD1	55	3,6545	1,05792
QD2	55	3,8545	,98917
QD3	55	3,6909	,90006
QD4	55	3,6909	1,05185
QD5	55	3,6545	1,10919
QD6	55	3,3091	1,03410

QE1	55	3,1636	1,10158
QE2	55	3,5818	1,01271
QE3	55	3,6545	,98542
QE4	55	3,6909	1,05185
QE5	55	3,6364	1,02494
QE6	55	3,5636	1,21356
QF1	55	3,4545	1,06837
QF2	55	3,5455	,89893
QF3	55	3,7273	1,06205
QF4	55	3,7091	,91637
QF5	55	3,5091	1,01603
QF6	55	3,4000	1,21106
حوكمة_الشركات	55	3,5841	,52445
جودة_الإفصاح_المحاسبي	55	3,5530	,64656
حماية_حقوق_المساهمين	55	3,5697	,60237
حماية_حقوق_أصحاب_المصلحة	55	3,5848	,61687
الإفصاح_والشفافية	55	3,5394	,69460
تحديد_مسؤوليات_م_إ	55	3,6424	,62313
القوائم_المالية	55	3,5485	,76623
التقارير_المالية	55	3,5576	,64806
المتوسط_الكلي	55	3,5737	,53544
N valide (liste)	55		

الملحق رقم (05): إختبار البيانات الشخصية

Fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	ذكر	38	69,1	69,1	69,1
	أنثى	17	30,9	30,9	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

الفئة_العمرية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	من 18 إلى 25 سنة	4	7,3	7,3	7,3
	من 26 إلى 35 سنة	14	25,5	25,5	32,7
	من 36 إلى 45 سنة	27	49,1	49,1	81,8
	أكثر من 45 سنة	10	18,2	18,2	100,0

	Total	55	100,0	100,0	

المستوى_التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	ثانوي	13	23,6	23,6	23,6
	ليسانس	21	38,2	38,2	61,8
	ماستر	18	32,7	32,7	94,5
	دراسات عليا	3	5,5	5,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

المهنة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	مدير	4	7,3	7,3	7,3
	رئيس قسم	13	23,6	23,6	30,9
	رئيس مصلحة	5	9,1	9,1	40,0
	موظف	33	60,0	60,0	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

سنوات_الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	8	14,5	14,5	14,5
	من5 إلى أقل من 10 سنوات	18	32,7	32,7	47,3
	من 10إلى 15 سنة	13	23,6	23,6	70,9
	أكثر من 15 سنة	16	29,1	29,1	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

الملحق رقم (06): إختبار معامل الإرتباط

QA1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	8	14,5	14,5	18,2
	محايد	18	32,7	32,7	50,9
	موافق	22	40,0	40,0	90,9
	موافق تماما	5	9,1	9,1	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QA2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	7	12,7	12,7	16,4
	محايد	15	27,3	27,3	43,6
	موافق	25	45,5	45,5	89,1
	موافق تماما	6	10,9	10,9	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QA3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	3	5,5	5,5	9,1
	محايد	12	21,8	21,8	30,9
	موافق	27	49,1	49,1	80,0
	موافق تماما	11	20,0	20,0	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QA4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	8	14,5	14,5	18,2
	محايد	13	23,6	23,6	41,8
	موافق	29	52,7	52,7	94,5
	موافق تماما	3	5,5	5,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QA5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	3	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	1	1,8	1,8	7,3
	محايد	19	34,5	34,5	41,8

	موافق	27	49,1	49,1	90,9
	موافق تماما	5	9,1	9,1	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QA6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	3	5,5	5,5	9,1
	محايد	10	18,2	18,2	27,3
	موافق	26	47,3	47,3	74,5
	موافق تماما	14	25,5	25,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QB1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	3	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	2	3,6	3,6	9,1
	محايد	13	23,6	23,6	32,7
	موافق	29	52,7	52,7	85,5
	موافق تماما	8	14,5	14,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QB2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	4	7,3	7,3	7,3
	غير موافق	5	9,1	9,1	16,4
	محايد	10	18,2	18,2	34,5
	موافق	25	45,5	45,5	80,0
	موافق تماما	11	20,0	20,0	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QB3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,8	1,8	1,8
	غير موافق	6	10,9	10,9	12,7
	محايد	9	16,4	16,4	29,1

	موافق	31	56,4	56,4	85,5
	موافق تماما	8	14,5	14,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QB4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	4	7,3	7,3	7,3
	غير موافق	4	7,3	7,3	14,5
	محايد	9	16,4	16,4	30,9
	موافق	25	45,5	45,5	76,4
	موافق تماما	13	23,6	23,6	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QB5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	3	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	8	14,5	14,5	20,0
	محايد	15	27,3	27,3	47,3
	موافق	21	38,2	38,2	85,5
	موافق تماما	8	14,5	14,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QB6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	4	7,3	7,3	7,3
	غير موافق	5	9,1	9,1	16,4
	محايد	18	32,7	32,7	49,1
	موافق	22	40,0	40,0	89,1
	موافق تماما	6	10,9	10,9	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QC1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	3	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	5	9,1	9,1	14,5
	محايد	14	25,5	25,5	40,0
	موافق	25	45,5	45,5	85,5

	موافق تماما	8	14,5	14,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QC2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	6	10,9	10,9	10,9
	غير موافق	7	12,7	12,7	23,6
	محايد	7	12,7	12,7	36,4
	موافق	26	47,3	47,3	83,6
	موافق تماما	9	16,4	16,4	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QC3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	4	7,3	7,3	7,3
	غير موافق	5	9,1	9,1	16,4
	محايد	21	38,2	38,2	54,5
	موافق	17	30,9	30,9	85,5
	موافق تماما	8	14,5	14,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QC4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	4	7,3	7,3	10,9
	محايد	12	21,8	21,8	32,7
	موافق	33	60,0	60,0	92,7
	موافق تماما	4	7,3	7,3	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QC5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق	5	9,1	9,1	9,1
	محايد	16	29,1	29,1	38,2
	موافق	26	47,3	47,3	85,5
	موافق تماما	8	14,5	14,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QC6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	4	7,3	7,3	7,3
	غير موافق	4	7,3	7,3	14,5
	محايد	13	23,6	23,6	38,2
	موافق	23	41,8	41,8	80,0
	موافق تماما	11	20,0	20,0	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QD1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	3	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	5	9,1	9,1	14,5
	محايد	10	18,2	18,2	32,7
	موافق	27	49,1	49,1	81,8
	موافق تماما	10	18,2	18,2	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QD2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	3	5,5	5,5	9,1
	محايد	10	18,2	18,2	27,3
	موافق	26	47,3	47,3	74,5
	موافق تماما	14	25,5	25,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QD3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	3	5,5	5,5	9,1
	محايد	12	21,8	21,8	30,9
	موافق	31	56,4	56,4	87,3
	موافق تماما	7	12,7	12,7	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QD4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	6	10,9	10,9	14,5
	محايد	11	20,0	20,0	34,5
	موافق	24	43,6	43,6	78,2
	موافق تماما	12	21,8	21,8	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QD5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	7	12,7	12,7	16,4
	محايد	13	23,6	23,6	40,0
	موافق	19	34,5	34,5	74,5
	موافق تماما	14	25,5	25,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QD6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,8	1,8	1,8
	غير موافق	13	23,6	23,6	25,5
	محايد	16	29,1	29,1	54,5
	موافق	18	32,7	32,7	87,3
	موافق تماما	7	12,7	12,7	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QE1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	5	9,1	9,1	9,1
	غير موافق	9	16,4	16,4	25,5
	محايد	18	32,7	32,7	58,2
	موافق	18	32,7	32,7	90,9
	موافق تماما	5	9,1	9,1	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QE2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	5	9,1	9,1	12,7
	محايد	17	30,9	30,9	43,6
	موافق	21	38,2	38,2	81,8
	موافق تماما	10	18,2	18,2	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QE3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	3	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	3	5,5	5,5	10,9
	محايد	12	21,8	21,8	32,7
	موافق	29	52,7	52,7	85,5
	موافق تماما	8	14,5	14,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QE4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,8	1,8	1,8
	غير موافق	7	12,7	12,7	14,5
	محايد	14	25,5	25,5	40,0
	موافق	19	34,5	34,5	74,5
	موافق تماما	14	25,5	25,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QE5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	7	12,7	12,7	16,4
	محايد	9	16,4	16,4	32,7
	موافق	28	50,9	50,9	83,6
	موافق تماما	9	16,4	16,4	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QE6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	4	7,3	7,3	7,3
	غير موافق	7	12,7	12,7	20,0
	محايد	12	21,8	21,8	41,8
	موافق	18	32,7	32,7	74,5
	موافق تماما	14	25,5	25,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QF1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	3	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	8	14,5	14,5	20,0
	محايد	12	21,8	21,8	41,8
	موافق	25	45,5	45,5	87,3
	موافق تماما	7	12,7	12,7	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QF2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	5	9,1	9,1	12,7
	محايد	13	23,6	23,6	36,4
	موافق	31	56,4	56,4	92,7
	موافق تماما	4	7,3	7,3	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QF3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	3	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	3	5,5	5,5	10,9
	محايد	13	23,6	23,6	34,5
	موافق	23	41,8	41,8	76,4
	موافق تماما	13	23,6	23,6	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QF4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,8	1,8	1,8
	غير موافق	4	7,3	7,3	9,1
	محايد	15	27,3	27,3	36,4
	موافق	25	45,5	45,5	81,8
	موافق تماما	10	18,2	18,2	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QF5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	2	3,6	3,6	3,6
	غير موافق	7	12,7	12,7	16,4
	محايد	15	27,3	27,3	43,6
	موافق	23	41,8	41,8	85,5
	موافق تماما	8	14,5	14,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

QF6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	غير موافق تماما	3	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	12	21,8	21,8	27,3
	محايد	12	21,8	21,8	49,1
	موافق	16	29,1	29,1	78,2
	موافق تماما	12	21,8	21,8	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

Corrélations

		حماية_حقوق_المساهمين	QA1	QA2	QA3	QA4	QA5	QA6
حماية_حقوق_المساهمين	Corrélation de Pearson	1	,484**	,749**	,738**	,527**	,681**	,603**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
QA1	Corrélation de Pearson	,484**	1	,538**	,273*	-,007	-,041	,037
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,044	,957	,769	,789
	N	55	55	55	55	55	55	55
QA2	Corrélation de Pearson	,749**	,538**	1	,574**	,144	,417**	,149
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,294	,002	,278
	N	55	55	55	55	55	55	55
QA3	Corrélation de Pearson	,738**	,273*	,574**	1	,194	,302*	,430**
	Sig. (bilatérale)	,000	,044	,000		,156	,025	,001
	N	55	55	55	55	55	55	55
QA4	Corrélation de Pearson	,527**	-,007	,144	,194	1	,494**	,207
	Sig. (bilatérale)	,000	,957	,294	,156		,000	,130
	N	55	55	55	55	55	55	55
QA5	Corrélation de Pearson	,681**	-,041	,417**	,302*	,494**	1	,445**
	Sig. (bilatérale)	,000	,769	,002	,025	,000		,001
	N	55	55	55	55	55	55	55
QA6	Corrélation de Pearson	,603**	,037	,149	,430**	,207	,445**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,789	,278	,001	,130	,001	
	N	55	55	55	55	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

		حماية_حقوق_أصحاب_المصلحة	QB1	QB2	QB3	QB4	QB5	QB6
حماية_حقوق_أصحاب_المصلحة	Corrélation de Pearson	1	,541**	,596**	,623**	,619**	,680**	,475**

	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
QB1	Corrélation de Pearson	,541**	1	,444**	,394**	,047	,134	-,021
	Sig. (bilatérale)	,000		,001	,003	,734	,331	,881
	N	55	55	55	55	55	55	55
QB2	Corrélation de Pearson	,596**	,444**	1	,213	-,002	,254	,173
	Sig. (bilatérale)	,000	,001		,119	,991	,062	,207
	N	55	55	55	55	55	55	55
QB3	Corrélation de Pearson	,623**	,394**	,213	1	,523**	,199	-,037
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,119		,000	,144	,791
	N	55	55	55	55	55	55	55
QB4	Corrélation de Pearson	,619**	,047	-,002	,523**	1	,418**	,174
	Sig. (bilatérale)	,000	,734	,991	,000		,002	,205
	N	55	55	55	55	55	55	55
QB5	Corrélation de Pearson	,680**	,134	,254	,199	,418**	1	,347**
	Sig. (bilatérale)	,000	,331	,062	,144	,002		,009
	N	55	55	55	55	55	55	55
QB6	Corrélation de Pearson	,475**	-,021	,173	-,037	,174	,347**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,881	,207	,791	,205	,009	
	N	55	55	55	55	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		الإفصاح_والشفافية	QC1	QC2	QC3	QC4	QC5	QC6
الإفصاح_والشفافية	Corrélation de Pearson	1	,529**	,842**	,690**	,596**	,599**	,734**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
QC1	Corrélation de Pearson	,529**	1	,559**	,101	,185	,081	,129
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,462	,177	,554	,350
	N	55	55	55	55	55	55	55
QC2	Corrélation de Pearson	,842**	,559**	1	,418**	,362**	,451**	,500**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,001	,007	,001	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
QC3	Corrélation de Pearson	,690**	,101	,418**	1	,492**	,236	,493**
	Sig. (bilatérale)	,000	,462	,001		,000	,083	,000

	N	55	55	55	55	55	55	55
QC4	Corrélation de Pearson	,596**	,185	,362**	,492**	1	,197	,251
	Sig. (bilatérale)	,000	,177	,007	,000		,150	,065
	N	55	55	55	55	55	55	55
QC5	Corrélation de Pearson	,599**	,081	,451**	,236	,197	1	,530**
	Sig. (bilatérale)	,000	,554	,001	,083	,150		,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
QC6	Corrélation de Pearson	,734**	,129	,500**	,493**	,251	,530**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,350	,000	,000	,065	,000	
	N	55	55	55	55	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		تحديد_مسؤوليات_م_إ	QD1	QD2	QD3	QD4	QD5	QD6
تحديد_مسؤوليات_م_إ	Corrélation de Pearson	1	,390**	,600**	,795**	,549**	,720**	,620**
	Sig. (bilatérale)		,003	,000	,000	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
QD1	Corrélation de Pearson	,390**	1	,464**	,119	-,214	-,104	,167
	Sig. (bilatérale)	,003		,000	,386	,116	,452	,223
	N	55	55	55	55	55	55	55
QD2	Corrélation de Pearson	,600**	,464**	1	,323*	,027	,223	,190
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,016	,844	,101	,166
	N	55	55	55	55	55	55	55
QD3	Corrélation de Pearson	,795**	,119	,323*	1	,601**	,540**	,383**
	Sig. (bilatérale)	,000	,386	,016		,000	,000	,004
	N	55	55	55	55	55	55	55
QD4	Corrélation de Pearson	,549**	-,214	,027	,601**	1	,510**	,089
	Sig. (bilatérale)	,000	,116	,844	,000		,000	,516
	N	55	55	55	55	55	55	55
QD5	Corrélation de Pearson	,720**	-,104	,223	,540**	,510**	1	,434**
	Sig. (bilatérale)	,000	,452	,101	,000	,000		,001
	N	55	55	55	55	55	55	55
QD6	Corrélation de Pearson	,620**	,167	,190	,383**	,089	,434**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,223	,166	,004	,516	,001	
	N	55	55	55	55	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		القوائم_الماليةة	QE1	QE2	QE3	QE4	QE5	QE6
القوائم_المالية	Corrélation de Pearson	1	,725**	,731**	,828**	,674**	,679**	,690**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
QE1	Corrélation de Pearson	,725**	1	,660**	,565**	,316*	,251	,345**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,019	,065	,010
	N	55	55	55	55	55	55	55
QE2	Corrélation de Pearson	,731**	,660**	1	,632**	,276*	,279*	,346**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,041	,039	,010
	N	55	55	55	55	55	55	55
QE3	Corrélation de Pearson	,828**	,565**	,632**	1	,663**	,387**	,383**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,004	,004
	N	55	55	55	55	55	55	55
QE4	Corrélation de Pearson	,674**	,316*	,276*	,663**	1	,443**	,255
	Sig. (bilatérale)	,000	,019	,041	,000		,001	,060
	N	55	55	55	55	55	55	55
QE5	Corrélation de Pearson	,679**	,251	,279*	,387**	,443**	1	,570**
	Sig. (bilatérale)	,000	,065	,039	,004	,001		,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
QE6	Corrélation de Pearson	,690**	,345**	,346**	,383**	,255	,570**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,010	,010	,004	,060	,000	
	N	55	55	55	55	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		التقارير_المالية	QF1	QF2	QF3	QF4	QF5	QF6
التقارير_المالية	Corrélation de Pearson	1	,635**	,692**	,642**	,595**	,597**	,623**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
QF1	Corrélation de Pearson	,635**	1	,547**	,307*	,213	,022	,301*
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,023	,118	,875	,026
	N	55	55	55	55	55	55	55
QF2	Corrélation de Pearson	,692**	,547**	1	,391**	,264	,157	,323*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,003	,052	,253	,016
	N	55	55	55	55	55	55	55
QF3	Corrélation de Pearson	,642**	,307*	,391**	1	,259	,440**	,058

	Sig. (bilatérale)	,000	,023	,003		,056	,001	,676
	N	55	55	55	55	55	55	55
QF4	Corrélation de Pearson	,595**	,213	,264	,259	1	,341*	,257
	Sig. (bilatérale)	,000	,118	,052	,056		,011	,058
	N	55	55	55	55	55	55	55
QF5	Corrélation de Pearson	,597**	,022	,157	,440**	,341*	1	,298*
	Sig. (bilatérale)	,000	,875	,253	,001	,011		,027
	N	55	55	55	55	55	55	55
QF6	Corrélation de Pearson	,623**	,301*	,323*	,058	,257	,298*	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,026	,016	,676	,058	,027	
	N	55	55	55	55	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		حوكمة_الشركات	حماية_حقوق_المساهمين	حماية_حقوق_أصحاب_المصلحة	الإفصاح_والشفافية	تحديد_مسؤوليات_م_إ
حوكمة_الشركات	Corrélation de Pearson	1	,796**	,827**	,864**	,815**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55
حماية_حقوق_المساهمين	Corrélation de Pearson	,796**	1	,661**	,526**	,473**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55
حماية_حقوق_أصحاب_المصلحة	Corrélation de Pearson	,827**	,661**	1	,585**	,502**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	55	55	55	55	55
الإفصاح_والشفافية	Corrélation de Pearson	,864**	,526**	,585**	1	,708**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	55	55	55	55	55
تحديد_مسؤوليات_م_إ	Corrélation de Pearson	,815**	,473**	,502**	,708**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	55	55	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		جودة_الافصاح_المحاسبي	القوائم_المالية	التقارير_المالية
جودة_الافصاح_المحاسبي	Corrélation de Pearson	1	,928**	,898**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	55	55	55
القوائم_المالية	Corrélation de Pearson	,928**	1	,670**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	55	55	55
التقارير_المالية	Corrélation de Pearson	,898**	,670**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		المتوسط_الكلي	حوكمة_الشركات	جودة_الافصاح_المحاسبي
المتوسط_الكلي	Corrélation de Pearson	1	,968**	,914**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	55	55	55
حوكمة_الشركات	Corrélation de Pearson	,968**	1	,783**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	55	55	55
جودة_الافصاح_المحاسبي	Corrélation de Pearson	,914**	,783**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	55	55	55

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (07): إختبار الفرضيات

Test T

Statistiques sur échantillonuniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
حوكمة_الشركات	55	3,5841	,52445	,07072
جودة_الافصاح_المحاسبي	55	3,5530	,64656	,08718
حماية_حقوق_المساهمين	55	3,5697	,60237	,08122
حماية_حقوق_أصحاب_المصلحة	55	3,5848	,61687	,08318
الإفصاح_والشفافية	55	3,5394	,69460	,09366
تحديد_مسؤوليات_م_إ	55	3,6424	,62313	,08402
القوائم_المالية	55	3,5485	,76623	,10332

التقارير_المالية	55	3,5576	,64806	,08738
المتوسط_الكلي	55	3,5737	,53544	,07220

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différencemoyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
حوكمة_الشركات	8,260	54	,000	,58409	,4423	,7259
جودة_الافصاح_المحاسبي	6,343	54	,000	,55303	,3782	,7278
حماية_حقوق_المساهمين	7,014	54	,000	,56970	,4069	,7325
حماية_حقوق_أصحاب_المصلحة	7,031	54	,000	,58485	,4181	,7516
الإفصاح_والشفافية	5,759	54	,000	,53939	,3516	,7272
تحديد_مسؤوليات_م_إ	7,646	54	,000	,64242	,4740	,8109
القوائم_المالية	5,309	54	,000	,54848	,3413	,7556
التقارير_المالية	6,381	54	,000	,55758	,3824	,7328
المتوسط_الكلي	7,947	54	,000	,57374	,4290	,7185

الملخص

الملخص:

لقد استهدفنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة قمنا بإسقاط ذلك على الدراسة الميدانية في المؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل–، حيث استخدمنا لغرض ذلك كل من المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج التاريخي، ومنهج دراسة حالة، واعتمدنا على مجموعة من الأدوات في الجانب التطبيقي منها الاستبيان الذي يعتبر الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية من خلال توزيعه على أفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى برنامج SPSS لعرض وتحليل نتائج الاستبيان، أما في الجانب النظري فقد تم الاعتماد على الكتب، المذكرات والدوريات ذات الصلة بالدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات ومن خلال المبادئ التي تقوم عليها وعلى رأسها مبدأ الإفصاح والشفافية تمكن من الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي، حيث ينعكس ذلك في مصداقية، موثوقية وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها مختلف القوائم والتقارير المالية والتي تساعد مختلف الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، أما من خلال الدراسة التطبيقية فتوصلنا إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة حوكمة الشركات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الكاتمية للفلين –جيجل– عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، التقارير المالية، مؤسسة الكاتمية للفلين جيجل.

Summary:

We aimed through this study to highlight the role of corporate governance in raising the quality of accounting disclosure in the financial statements and reports, and to achieve the desired goals of this study, we projected that onto the field study in the Al-Katmia Foundation for Cork - Jijel - where we used for this purpose both the descriptive approach, The analytical approach, the historical approach, and the case study approach, and we relied on a set of tools in the practical side, including the questionnaire, which is the main tool for collecting primary data by distributing it to the study sample, in addition to the SPSS program to present and analyze the results of the questionnaire. Rely on books, notes and periodicals related to the study.

The study concluded that corporate governance and through the principles on which it is based, especially the principle of disclosure and transparency, enables to raise the quality of accounting disclosure, as this is reflected in the credibility, reliability and transparency of the accounting and financial information contained in the various financial statements and reports, which helps the various stakeholders to take The appropriate decisions at the right time, but through the applied study, we concluded that there is a statistically significant effect of the contribution of corporate governance in raising the quality of accounting disclosure in the Al-Katmia Foundation for Cork - Jijel - at the level of significance $\alpha \leq 0.05$. .

Keywords: corporate governance, accounting disclosure, financial statements, financial reports, Al-Katmiya Foundation for Flynn Jijel .